

شراكة الموازنة الدولية

دليل استبيان الموازنة
المفتوحة:
توضيح الأسئلة وخيارات
الإجابة

يوليو 2011

مركز شراكة الموازنة الدولية لأولويات الموازنة والسياسات
International Budget
Partnership Center on Budget and Policy
Priorities 820 First Street, NE Suite 510
Washington, DC 20002
www.internationalbudget.org
www.openbudgetindex.org

شراكة الموازنة الدولية

دليل استبيان الموازنة المفتوحة: توضيح الأسئلة وخيارات الإجابة

- 3 مقدمة ونظرة عامة
- المبادئ المهمة المتعلقة بشفافية الموازنة والمساءلة أدوات مفيدة أخرى لبحث شفافية الموازنة
هيكل الاستبيان
معلومات عامة عن مقابلة المسؤولين الحكوميين للاستبيان
- 8 القسم الأول: توافر وثائق الموازنة
- وثائق الموازنة الرئيسية المستخدمة في المسح
الجدول رقم 1: وثائق سنة الموازنة المستخدمة في استيفاء الاستبيان،
ما سنة الموازنة التي عليها تركز الإجابات على الاستبيان؟ و
متى تعتبر الوثائق "متوفرة للجمهور"؟
الجدول رقم 2: روابط الإنترنت لوثائق الموازنة الهامة الجدولان 3 و4: توزيع
الوثائق
- 17 القسم الثاني: مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية
- هيكل خيارات الإجابة على الأسئلة
متى تجيب بعبارة "لا ينطبق"
الإجابات التي تشتمل على وثائق "غير متوفرة" للجمهور
الاستشهادات والمراجع
الاستشهادات من المقابلات مع المسؤولين الحكوميين
مراجعة الأقران
إيضاحات للأسئلة 1-55
- 41 القسم الثالث: عملية الموازنة
- إيضاحات للأسئلة 56-96
- 47 القسم الرابع: قوة السلطة التشريعية
- إيضاحات للأسئلة 97-108
- 51 القسم الخامس: موازنة المواطنين وإشراك الجمهور في عملية وضع الموازنة...
- إيضاحات للأسئلة 109-125

مقدمة ونظرة عامة

إن *استبيان الموازنة المفتوحة* له مقصدان رئيسيين، الأول وهو أنها مصممة لمساعدة باحثي المجتمع المدني المستقلين لتحديد معايير الممارسات الدولية الجيدة لشفافية الموازنة والمساءلة وتطبيق هذه المعايير على الممارسات التي يراقبها الباحثون في بلدهم. والثاني أن الاستبيان من خلال توفير منهجية عامة لاستقصاء شفافية الموازنة والمساءلة - يهدف إلى ربط جهود البحث للمجتمع المدني حول هذه القضايا في مختلف البلدان. والمقارنات بين البلدان ممكنة من خلال تطبيق هذه المنهجية الموحدة للبحث في جميع البلدان. ويلفت مسح الموازنة المفتوحة الانتباه العالمي من خلال وضع أداء كل بلد على المعايير المقبولة دولياً في سياق متداخل القوميات إلى أهمية الموازنات الحكومية المفتوحة والخاضعة للمساءلة.

تهتم جماعات المجتمع المدني للموازنة اهتماماً فريداً بتعزيز وصول الجمهور لمعلومات الموازنة خلال جميع مراحل دورة الموازنة. إن توافر معلومات الموازنة الشاملة والممكنة الوصول والمفيدة والأنيبة هو أمر حيوي للمجتمع المدني للمشاركة الفعالة في عملية الموازنة. ويهدف الاستبيان على وجه التحديد إلى مساعدة الباحثين في تحديد ماهية ومقدار المعلومات المتوفرة للجمهور خلال كل مرحلة من المراحل الأربع لعملية الموازنة، وعمّا إذا كانت في الوقت المناسب وممكنة الوصول، وعمّا إذا كانت هناك أية فجوات في المعلومات.

هذا التركيز على وصول الجمهور إلى المعلومات، فضلاً عن الفرص للمشاركة في عمليات الموازنة، هو ما يجعل الاستبيان فريداً من نوعه بين تقييمات شفافية الحكومة ومساءلتها. ومع ذلك لا يتناول *استبيان الموازنة المفتوحة* سوى مجموعة محدودة من الموضوعات المتصلة بقضايا أكبر لإدارة المالية العامة والفعالة والمشاركة العامة والمساءلة. وهكذا يهدف *استبيان الموازنة المفتوحة* إلى التكملة بدلاً من الاستبدال الذي يتصل به بحث آخر بهذه القضايا. وتشجع شراكة الموازنة الدولية IBP بقوة الباحثين على تطوير بحثهم الخاص ببلد كوسيلة لتسليط الضوء ولفت الانتباه إلى القضايا المهمة في بلادهم.

في حين أن الاستبيان يتضمن أسئلة تقيّم توافر فرص مشاركة الجمهور الفعالة والهادفة في عمليات الموازنة، هذه المسألة صعبة للغاية في القياس والمقارنة بين البلدان لأن آليات المشاركة محددة لسياقات مختلفة وأنواع نظم وضع الموازنة. وهكذا برغم تنقيح استبيان الموازنة المفتوحة ليشمل المزيد من الأسئلة حول المشاركة، فهذا مجال سوف تعمق شراكة الموازنة الدولية IBP تقييمه في جولات مقبلة للمسح. وهناك بعض المجالات لم يفحصها الاستبيان على الإطلاق، وتشمل الإطار القانوني والإداري لإدارة الإنفاق العام داخل البلدان أو الشفافية والمساءلة لمستويات التقسيمات الإدارية للحكومة. إنهما قضيتان مهمتان للغاية على حد سواء ولكنهما صعبتي الحصر عبر الأنواع المختلفة لنظم الموازنة بطريقة تسمح بإجراء مقارنات بين البلدان.

المبادئ المهمة المتعلقة بشفافية الميزانية والمساءلة

يحاول الاستبيان بالرغم من حدوده حصر وتفعيل بعض المبادئ والمعايير الأساسية المهمة، أو القواعد، المتعلقة بنظم وممارسات وضع الموازنة الشفافة والخاضعة للمساءلة. وهذه تشمل:

التصريح المسبق: ينبغي أن تُقر السلطة التشريعية تدابير تشمل النفقات والإيرادات التحصيل والدين قبل أن تتخذ السلطة التنفيذية الإجراءات.

الوحدة: ينبغي تقديم جميع النفقات والإيرادات وغيرها من الأنشطة الحكومية المالية السنوية المقترحة إلى السلطة التشريعية في عرض واحد موحد، مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. (بالرغم أنه عملياً في معظم البلدان التي تمت دراستها، يأخذ هذا العرض الموحد شكل الوثيقة الأساسية، مع العديد من الوثائق الداعمة.)

الشمولية: وينبغي أن لا تقص الحكومة عن أنشطتها المالية في مقترحها للموازنة السنوية فقط ولكن يجب أيضاً أن تصدر وثائق في أوقات أخرى خلال سنة الموازنة لتوفير صورة شاملة ومحدثة لإجراءات الحكومة.

الدورية: ينبغي على السلطة التنفيذية الالتزام بالمواعيد النظامية في التقويم السنوي لصياغة الموازنة وعرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وإقرارها وتنفيذ الموازنة وتقديم حساباتها الختامية للجمهور وجهاز الرقابة الأعلى (SAI). إن تقديم

التقارير المالية في الوقت المناسب وبصورة منتظمة في كل مرحلة من هذه المراحل الأربع لعملية الموازنة هو أمر ضروري. ومن المهم أيضا للسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى أن يؤديا دوريهما الحاسمين بطريقة آنية على مدار سنة الموازنة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمناقشة وإقرار الموازنة السنوية ومراجعة الحسابات الختامية.

النوعيّة: ينبغي أن يؤدي وصف كل بند من بنود الموازنة إلى نظرة شاملة واضحة لخطط إنفاق الحكومة. ولا ينبغي تقديم الأوصاف والأرقام المخصصة لبنود الموازنة مجمعة للغاية (أي تقديمها كمجاميع كلية) لدرجة أنها لا تعطي صورة واضحة عن نوايا الحكومة، وينبغي تقديم هذه المعلومات وفقا لأنظمة تصنيف مقبولة دوليا لتجنب التعتيم.

الشرعية: ينبغي أن تتماشى جميع النفقات والأنشطة مع القانون. وحيثما لا يلتزم القانون يعزز المبادئ الأساسية للشفافية والمساءلة، ينبغي على المجتمع المدني تقديم التوصيات لتعديله.

بنية سهلة الاستعمال: إن وثائق الموازنة لبلد ما هي وثائق المساءلة الرئيسية لحكومته: ينبغي تقديمها بطريقة طيّعة ومفهومة من جانب كافة أطراف الجماهير ومستوياتهم المتفاوتة للأهلية الفنية، بما في ذلك البرلمان والموظفين الحكوميين والجمهور.

العننية: ينبغي أن يكون لجميع مواطني أي بلد الحق، كأفراد أو في جمعية على شكل منظمات المجتمع المدني (CSOs)، إصدار الأحكام بشأن موازنة البلاد والتعبير عن ذلك. وهذا يتطلب أن تتوفر وثائق الموازنة على نطاق واسع. وهذا مهم على وجه الخصوص لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، والتي ينبغي أن تكون متوفرة للمواطنين قبل أن يتم اعتمادها من جانب السلطة التشريعية.

الوسائل والغايات: ينبغي وضع صلات واضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات ومخرجات الموازنة والنتائج المرجوة. وينبغي أن يوصل التوضيح المصاحب للموازنة بوضوح أهدافها من حيث المدخلات والأهداف التي ينبغي تحقيقها والنتائج القابلة للقياس.

أدوات مفيدة أخرى لبحث شفافية الموازنة

نقترح على الباحثين زيارة مبادرة الموازنة المفتوحة على موقع شراكة الموازنة الدولية IBP (<http://www.openbudgetindex.org>) لروابط وأدوات مفيدة أخرى يمكن أن تساعد في تركيز بحث شفافية الموازنة الإضافي قد يضعه في اعتباره.

لقد وضع بالإضافة إلى ذلك صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) استبيانات شاملة وأدوات تشخيصية لفحص الشفافية المالية، وإدارة الإنفاق العام وممارسات وإجراءات الموازنة. كما وضع محلو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني منهجياتهم الخاصة بهم لتقييم شفافية الموازنة وراء نطاق هذه المؤسسات الدولية.

وعندما نأخذ هذه الأدوات المتعددة معا، نجدها تسلط الضوء على اتساع وتعدد شفافية الموازنة. وتهدف استبيانات الموازنة المفتوحة إلى استكمال هذه الجهود المختلفة، مع التركيز في المقام الأول على القضايا ذات الصلة بوصول الجمهور إلى المعلومات.

هيكل الاستبيان

بالنسبة لمناقشة أدوات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، راجع "تقييم الإنفاق العام والمشتريات والمساءلة المالية: استعراض للأدوات التشخيصية"، أمانة الإنفاق العام والمساءلة المالية، البنك الدولي، أبريل 2003.

راجع على سبيل المثال، بريسيدا لافيل وماريانا بيريس وهيلانة هوفباور، مؤسس أمريكا اللاتينية لشفافية الموازنة: مقارنة 10 بلدان، مركز التحليل والاستقصاء فوندار 2003، FUNDAR، ألنا فولنشر، شفافية الموازنة والمشاركة: خمس دراسات حالة أفريقية، معهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا 2002، IDASA، ومنتدى المعايير الإلكترونية، "تقييمات الالتزام بمعايير الشفافية المالية" على <http://www.estandardsforum.com>

يضم استبيان الموازنة المفتوحة خمسة أقسام. يحتوي القسم الأول على سلسلة لأربعة جداول تسمح للباحثين بدراسة ورسم خريطة لتوافر ونشر وثائق الموازنة الرئيسية لبلد ما. ويتطلب المقطع الأول من الباحث أن يحدد كل وثيقة من الوثائق الأساسية للموازنة والتي يصدرها بلد ما (أو يخفق في إصدارها) خلال كل مرحلة من المراحل الأربع لعملية الموازنة. ومن ثم سوف يستخدم الباحث هذه الوثائق للإجابة على العديد من 125 سؤالاً في الأقسام المتبقية للاستبيان (الأقسام 2-5). وهذه الأسئلة مصنفة في أربع فئات: مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وعملية وضع الموازنة وقوة السلطة التشريعية وإشراك الجمهور خلال عملية وضع الموازنة.

يركز القسم الثاني للاستبيان على الوثائق التي يتم إصدارها عندما تنتظر السلطة التشريعية في الموازنة المقترحة. وتسعى الأسئلة في هذا القسم إلى تقييم المعلومات الواردة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فضلاً عن أي معلومات المصاحبة والتي من شأنها أن تساعد السلطة التشريعية في تحليل وتقييم الموازنة المقترحة. ويستحق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اهتماماً كبيراً لأنه برنامج العمل لكيفية تمويل الحكومة وإنفاقها للأموال لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وهي على هذا النحو كثيراً ما تخضع لأشد تدقيق ونقاش خلال سنة الموازنة.

إن كيفية التزام مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية عن كذب بالممارسات الجيدة لتقديم معلومات الموازنة يتم نقلها بوجه عام وانعكاسها في وثائق الموازنة الأخرى التي يتم إصدارها في جميع مراحل العملية. على سبيل المثال، إذا اعتمدت الحكومة الممارسة الجيدة لتوفير تصنيف مفصل للغاية لنفقاتها التي تشمل أقسامها الوظيفية والاقتصادية والإدارية في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فإنه من المحتمل جداً أن تكون في وضع نقل هذه الممارسة من خلال نشر تقاريرها المالية في المراحل الأخرى لدورة الموازنة، مثل تلك الموجودة في تقاريرها الدورية ونهاية السنة.

يقيم القسم الثالث للاستبيان مستوى الشفافية في كل مرحلة من المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. وتفحص الأسئلة في هذا القسم كل من الوثائق التي ينبغي أن تتوافر للجمهور خلال كل مرحلة من المراحل والممارسات التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة التنفيذية وجهاز الرقابة الأعلى لجعل العملية أكثر عرضة للمساءلة. على سبيل المثال، عندما يتم اعتماد الموازنة، ينبغي أن يكون الجمهور قد وصل إلى تقارير مفصلة ومنتظمة شهرية أو فصلية بشأن النفقات التي تدفع والإيرادات التي يتم تحصيلها، والديون المتكبدة.

يقيم القسم الرابع للاستبيان مدى قوة السلطة التشريعية هو إزاء السلطة التنفيذية، خلال عملية وضع الموازنة. على سبيل المثال، يفحص سؤال واحد الدرجة التي لها يمكن أن تعدل السلطة التشريعية الموازنة المقترحة من جانب السلطة التنفيذية، وآخر يسأل عما إذا كان يلزم السلطة التنفيذية الحصول على موافقة السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيراد غير المتوقع الذي تم تحصيله خلال سنة الموازنة.

ويركز القسم الخامس على فرص إشراك الجمهور خلال عملية وضع الميزانية - وهي تنتم ضرورية لشفافية الموازنة. من أجل الوصول إلى معلومات الموازنة للمساهمة في تحسين سياسات الموازنة وتنفيذها ونتائجها، يجب أن يقرن ذلك بالفرص المتاحة للجمهور لاستخدام هذه المعلومات للمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة والرقابة. بالرغم أن الإصدارات السابقة لاستبيان الموازنة المفتوحة شملت بعض الأسئلة حول هذا الموضوع، يتضمن المسح في عام 2012 قسماً كاملاً يبحث في العمليات والآليات والممارسات المعمول بها للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى للتأكد أن الجمهور منخرط في صياغة ومناقشة/اعتماد وتنفيذ وتدقيق الموازنة الوطنية لبلدهم.

معلومات عامة عن الاستبيان

إن استبيان الموازنة المفتوحة لاستيفائه من جانب باحث مستقل من المجتمع المدني أو فريق من هؤلاء الباحثين، من أجل إخراج مجموعة واحدة للإجابات لكل بلد من البلدان المشاركة. ويسعى الاستبيان إلى تحديد عما إذا كانت حكومة بلد ما وفرت أنواع معينة للمعلومات للجمهور وإذا حدثت بعض الأنشطة أثناء عملية وضع الموازنة. ويجب أن تستند الإجابات على الأسئلة إلى البحث التجريبي، ومطلوب من الباحثين تقديم أدلة حول سبب اختيارهم لإجابة معينة. ويمكن أن تتضمن هذه الأدلة الإحالات لوثائق محددة، في مجملها أو أقسام / فصول / صفحات منها، ومقابلات مع المسؤولين الحكوميين، وتحت كل سؤال، ويقدم الباحثون التعليقات، والتي تساعد على إيضاح سبب اختيار خيار إجابة معينة بدلاً من آخر.

بمجرد استيفاء الاستبيان، سيتم مراجعته من جانب اثنين من المراجعين الأقران مجهولين الاسم والذات لديهما معرفة كبيرة بنظام وعمليات وضع موازنة بلد معين للمساعدة في ضمان صحة وموضوعية النتائج التي أخرجها الباحث أو فريق البحث. وقد يتم تضمين مجموعة ثالثة للتعليقات المقدمة من جانب الحكومة بناء على طلب من الباحث.

من الأهمية بمكان بالنسبة للباحثين ملاحظة ما يلي:

• يركز الاستبيان على أنشطة الحكومة المركزية ولا يعالج دور الدولة والحكومات المحلية. لأن الاستبيان تم تصميمه لقياس الشفافية الموازنة والمساءلة بطريقة من شأنها أن تسمح بالمقارنات بين البلدان، فهو ليس مناسباً تماماً لاستقصاء العلاقات بين الحكومات، والتي يمكن أن تتفاوت طبيعتها بشكل كبير من بلد إلى آخر. وقد يرغب الباحثون المهتمون بدراسة العلاقات المالية بين الحكومات في بلدانهم في النظر في وضع أسئلة تكميلية لحصر هذه الأنشطة.

• يسعى الاستبيان بوجه عام لاكتشاف ما يحدث عملياً، وليس ما يقتضيه القانون. (وينص عدد قليل من الأسئلة - الأسئلة 92 و 93 و 100 و 114 - والتي تشير إلى الأحكام القانونية على ذلك بشكل واضح في السؤال). وينبغي على الباحثين الإجابة على الغالبية العظمى للأسئلة استناداً إلى الممارسة الفعلية في بلدانهم.

يستطلع هذا التركيز على ما يحدث عملياً أنه في بعض الحالات قوانين الموازنة حسنة النية ليست منفذة فعلياً، وبالتالي تأثيرها ضئيل على عملية وضع الميزانية. ولا ينبغي في الوقت نفسه تفسير هذا التركيز على أنه تقليل من أهمية تقنين جوانب معينة لعملية وضع الموازنة، إن الاشتراطات القانونية للانفتاح والشفافية هي جزء أساسي لضمان وضع الموازنات الشفافة والمتجاوبة والخاضعة للمساءلة والكفاءة والفعالة المستدامة.

• يهتم الاستبيان ما لم ينص على خلاف ذلك بوثائق الموازنة التي يتم توفيرها للجمهور. يُرجى الإجابة على 125 سؤالاً في الأقسام من الثاني وحتى الخامس للاستبيان استناداً إلى وثائق الموازنة المتوفرة للجمهور.

• تهدف الأسئلة ما لم ينص على خلاف ذلك إلى الانطباق على الجزء الأكثر استيفاء مؤخراً لعملية وضع الموازنة والذي يعالجه السؤال. ونتيجة لذلك من المرجح أن ينطبق الاستبيان على موازنات منذ عدة سنوات (راجع الإطار في صفحة 14). ملاحظة: بالنسبة للبلدان المدرجة في مسح الموازنة المفتوحة 2010، لا يمكن استخدام الوثائق التي تم استخدامها للإجابة على مسح الموازنة المفتوحة 2010 للإجابة على مسح الموازنة المفتوحة عام 2012.

• يُرجى استخدام الإصدار الإلكتروني للاستبيان والتي توفرها لك شراكة الموازنة الدولية IBP. لا تحول الأسئلة إلى تنسيق آخر أو تبدل بنية الاستبيان.

مقابلة المسؤولين الحكوميين

إن المقابلات مع المسؤولين الحكوميين في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى هي أمر ضروري للحصول على المعلومات المطلوبة من أجل:

• القسم الأول: الجداول 2 و 3 و 4. تتطلب هذه الجداول من الباحث تحديد عما إذا كانت وثيقة ما متوفرة للجمهور أم لم يتم إخراجها أو تم إخراجها لأغراض داخلية فقط. وقد يحتاج الباحث من أجل استكمال هذه الجداول أن يقابل مسؤول من الوزارة المختصة.

• القسم الثالث والرابع: الأسئلة 59 و 96 و 97 و 98 و 107. تستكشف هذه الأسئلة عما إذا كان أعضاء السلطة التشريعية يتلقون معلومات ينبغي عليهم تلقيها في جميع مراحل عملية وضع الموازنة، وفقاً للممارسة الجيدة الدولية. وسوف تتطلب هذه الأسئلة على الأرجح مقابلة مع مشرعين فرديين أو أعضاء لهيئتهم. يُرجى الاطلاع على القسم الثاني من هذا الدليل، "الاستشهادات والمراجع للإجابات"، لمزيد من التفاصيل عن إجراء مقابلات مع مسؤولين حكوميين.

- القسم الخامس: معظم الأسئلة على إشراك الجمهور (وبالتأكيد الأسئلة 111 و116 و117 و119 و120) من المرجح أن تتطلب من الباحث فحص الوثائق المتوفرة للجمهور ومقابلة المسؤولين على حد سواء لحصر الممارسة الفعلية لمختلف المؤسسات من حيث التعامل مع الجمهور خلال المراحل المختلفة لعملية وضع الموازنة.

القسم الأول: توافر وثائق الموازنة

من منظور مجموعات الموازنة في المجتمع المدني، يعتبر توافر وثائق الموازنة للجمهور أمراً أساسياً لتزويد الجمهور بالمعلومات التي يحتاجها للمشاركة بفعالية في عملية وضع الموازنة. إن هدف الاستبيان هو دراسة شفافية نظام الموازنة، بحيث يكون تركيزه بشكل أساسي على وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي توفيرها للجمهور، وفقاً للممارسة الجيدة الدولية.

يحتوي القسم الأول للاستبيان على سلسلة لأربعة جداول تسمح للباحثين بالدراسة والرسم التفصيلي لتوافر ونشر وثائق الموازنة الأساسية لأي بلد ما، بما في ذلك: البيان التمهيدي للموازنة وملخص الموازنة ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ووثائق الموازنة الداعمة وموازنة المواطنين والموازنة المقررة والتقارير الدورية والمراجعة النصف سنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة.

وثائق الموازنة الرئيسية المستخدمة في الدراسة

مطلوب من الباحثين في القسم الأول للاستبيان تحديد وتصنيف وثائق الموازنة لبلدهم وفقاً لأربع مراحل لدورة الميزانية. ويجب استخدام الوثائق التي تم تحديدها في هذا القسم لإجابة الأسئلة المتطابقة في القسمين الثاني والثالث على النحو التالي:

مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	الأسئلة 1-58
البيان التمهيدي للموازنة	الأسئلة 60-62
موازنة المواطنين	الأسئلة 109-112
الموازنة المقررة	السؤال 101
التقارير الدورية	الأسئلة 63-64 و66-72
المراجعة النصف سنوية	الأسئلة 73-76
تقرير نهاية العام	الأسئلة 77-86
تقرير المراجعة	الأسئلة 87-89 و91 و95-96 و108

ولا يجوز للباحثين استخدام وثيقة يتم إصدارها خلال أحد المراحل لدورة الموازنة للإجابة على تلك الأسئلة المتعلقة بمرحلة أخرى. وذلك لأن المقصود تحديداً من الاستبيان هو تقييم المعلومات المتوفرة للجمهور خلال كل مرحلة من المراحل الأربع لسنة الموازنة. على سبيل المثال، لا يجوز استخدام التقارير الدورية، والتي هي وثائق تقدم تقارير منتظمة عن الإيرادات والنفقات الفعلية أثناء تنفيذ الموازنة (المرحلة الثالثة لدورة الموازنة) لإجابة أسئلة تتعلق بالاعتبار التشريعي لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (المرحلة الثانية لدورة الموازنة). والقضية هنا هي عما إذا كان لدى مؤسسات الرقابة العامة والرئيسية (السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى) المعلومات التي يحتاجون إليها، وعندما يحتاجونها، للمشاركة بفعالية في كل مرحلة من مراحل دورة الموازنة.

المرحلة الأولى: صياغة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية

البيان التمهيدي للموازنة

المقصود من البيان التمهيدي للموازنة، وأحياناً ما يشار إليه بالتقرير التمهيدي للموازنة، هو الإفصاح عن معالم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية - وعلى وجه التحديد، إجمالي النفقات وتوقع لإجمالي الإيرادات والدين التي سيتم تكبده خلال سنة الموازنة المقبلة. وينبغي على السلطة التنفيذية توفير هذه الوثيقة للجمهور بفترة لا تقل عن شهر واحد *قبل* طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية على الهيئة التشريعية. ولا يقدم البيان التمهيدي للموازنة عموماً معلومات مفصلة للغاية (عادة ما يتم تقديم مثل هذه المعلومات المفصلة عدة أسابيع أو أشهر في وقت لاحق في مشروع الموازنة نفسها). ويحتوي دليل *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* OECD لأفضل الممارسات لشفافية الموازنة على وصف لما ينبغي أن يحتوي عليه البيان التمهيدي للموازنة.

تصدر وزارة المالية في بعض البلدان جدولاً بالمواعيد الهامة والمواعيد النهائية للوزارات أو التقسيمات الإدارية الحكومية والتي سوف يستخدم في صياغة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. ولا ينبغي الخلط بين هذا الجدول والبيان التمهيدي للموازنة.

المرحلة الثانية: الاعتبار التشريعي لمقترح الموازنة

مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ووثائق الموازنة الداعمة

وينبغي جعل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متوفراً للجمهور عند عرضه لأول مرة على السلطة التشريعية أو على الأقل، قبل اعتماد السلطة التشريعية لها، وذلك لكي يكون للجمهور الفرصة للتأثير على الموازنة النهائية. ولا ينبغي في أي حال من الأحوال حجب الموازنة المقترحة حتى بعد أن تستوفي السلطة التشريعية مداواتها وإقرارها للموازنة النهائية ويجب أن يتوافر للجمهور الوصول لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل إقرارها من أجل اعتبار هذه الوثيقة متوفرة للجمهور.

يمكن أن تختلف طبيعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من بلد إلى آخر: أحياناً تكون وثيقة واحدة وأحياناً تكون عبارة عن مجموعة ووثائق متعددة. وينبغي على الباحثين لأغراض الإجابة على الأسئلة 1-55 في القسم الثاني للاستبيان استخلاص إجاباتهم من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الرئيسي، وكذلك أي وثائق موازنة قد توفرها السلطة التنفيذية للجمهور.

هذه هي بعض النقاط الهامة لتذكرها عند تحديد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والوثائق الداعمة لها:

- يرجى عدم استخدام الموازنة المقررة للإجابة على الأسئلة 1-55 المتعلقة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. والقصد من الأسئلة في هذا القسم هو تقييم المعلومات المتوفرة للجمهور أثناء النظر في الموازنة المقترحة من جانب السلطة التشريعية، *قبل* إقرار السلطة التشريعية عليها أو سنّها. إذا لم يتوافر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور قبل إقرار السلطة التشريعية، ينبغي على الباحثين اختيار الإجابة "د" لجميع الأسئلة 1-55.
- تشير عبارة "وثيقة موازنة داعمة" المستخدمة في الاستبيان إلى الوثائق التي تصدرها السلطة التنفيذية في الوقت نفسه أو في غضون بضعة أيام من الوقت الذي تقدم فيه مقترحها إلى السلطة التشريعية. تكاد تكون هذه الوثائق معدة دائماً من جانب الوزارة أو الوكالة التي نسقت عملية إعداد الموازنة وطرحها (مثل وزارة الخزانة أو وزارة المالية). ويجب طرح هذه الوثائق في غضون بضعة أيام من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الرئيسي، بحيث يمكن استخدامها لإثراء النقاش حول الموازنة المقترحة قبل إقرارها من جانب السلطة التشريعية. ولا ينبغي على الباحثين استخدام المعلومات التي قد تطرحها السلطة التنفيذية أو المصرف المركزي أوقات أخرى لسنة الموازنة عند استيفاء الأسئلة 1-55.
- ويمكن اعتبار الوثائق التي تقدم التوقعات متعددة السنوات (مثل عدة سنوات خطط التنمية الوطنية متعددة السنوات أو وثائق إطار الإنفاق المتوسطة الأجل) "كوثائق موازنة داعمة" إذا كان هناك صلة مباشرة مع الموازنة. وهذا يقتضي طرح هذه التوقعات متعددة السنوات سنوياً في نفس الوقت مثل الموازنة، التي وضعوها على نفس الافتراضات للاقتصاد الكلي مثل الموازنة، والتي يعكسون فيها نفس مستويات الإيراد والإنفاق في السنوات التي تتشابك. (قد يكون هذا ذات صلة بالأسئلة 5 و6 و9 و10).

- يرجى عدم استخدام المعلومات من وثائق مصدرة خلال المراحل الأخرى لدورة الموازنة (على سبيل المثال، التقارير الدورية أو في نهاية العام أو تقارير المراجعة) للإجابة على الأسئلة 18-34 فيما يخص بيانات السنة السابقة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. إن المقصود تحديداً من الاستبيان كما ذكر أعلاه هو تقييم المعلومات المتوفرة للجمهور خلال كل مرحلة من المراحل الأربع لسنة الموازنة. لذا ينبغي الإجابة على الأسئلة على بيانات السنة السابقة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية فقط بالمعلومات الواردة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لا يحتوي على معلومات للسنة السابقة الموصوفة في هذه الأسئلة، يرجى اختيار الإجابة "د".

المرحلة الثالثة: تنفيذ الموازنة

الموازنة المقررة

بعد مناقشة الموازنة المقترحة للسلطة التنفيذية، تُقر السلطة التشريعية عادة شكل ما للموازنة أو الاعتمادات المالية. ومن أجل اعتبار الموازنة المقررة متوفرة للجمهور بشأن *استبيان الموازنة المفتوحة*، لا بد من طرحها للجمهور في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد أن تعتمدها السلطة التشريعية. ويشير مصطلح "الموازنة المقررة" لأغراض هذا الاستبيان إلى الوثيقة التي قد مررتها السلطة التشريعية، ويعالج السؤال 101 محتوياتها. يختلف مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في بعض البلدان اختلافاً كبيراً عن الموازنة المقررة، لذلك ينبغي على الباحثين عدم استخدام الموازنة المقررة للإجابة على الأسئلة 1-55 التي تتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

التقارير الدورية

أحياناً ما يشار للتقارير الدورية *بالتقارير الشهرية* أو *بالتقارير الربع سنوية*. وينبغي على الباحثين فقط استخدام التقارير الدورية للبلد للإجابة على الأسئلة 63-72. ويمكن أن تصدر التقارير الدورية في شكل تقرير موحد للحكومة بأكملها أو تقارير متعددة من وكالات مختلفة. على سبيل المثال، يمكن للمصرف المركزي أن يصدر تقارير دورية لأنشطته بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن وزارة المالية. وفي بعض الحالات تصدر وكالات تحصيل الإيرادات تقاريرها المنفصلة الخاصة بها.

ويعد الوصول للمعلومات في الوقت المناسب عاملاً أساسياً في قدرة الجمهور على القيام بدور رقابي فعال. ومن أجل اعتبار التقارير الدورية متوفرة للجمهور بشأن *استبيان الموازنة المفتوحة*، لا بد من طرحها للجمهور في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

المراجعة نصف السنوية

ينبغي أن تحتوي المراجعة نصف السنوية، التي يشار إليها أحياناً بالتقرير نصف السنوي، تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية التي تشكل الأساس للموازنة والتوقعات المحدثة لنتيجة الموازنة لسنة الموازنة الحالية. ولضمان حسن توقيت وفائدة التقرير، ينبغي طرحها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير. على سبيل المثال، من أجل اعتبار المراجعة نصف السنوية لبلد ما سنته المالية من يناير إلى ديسمبر متوفرة للجمهور، ينبغي أن تغطي الأشهر من يناير إلى يونيو وتصدر في وقت لاحق لا يتجاوز نهاية شهر سبتمبر.

ويحتوي دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لأفضل الممارسات على وصف شامل لما ينبغي أن تحتوي عليه المراجعة نصف السنوية. والتقرير الدوري الصادر لستة أشهر في سنة الموازنة ليس بديلاً. إذا لم يكن هناك مراجعة نصف سنوية في البلد، ينبغي على الباحثين اختيار "د" لجميع الأسئلة المتعلقة بالمراجعة نصف السنوية للإشارة إلى أنه لا تتوافر مثل هذه الوثيقة للجمهور (الأسئلة 73-76).

المرحلة الرابعة: المراقبة والتقييم

تقرير نهاية العام

يجوز إصدار تقرير نهاية السنة كتقرير موحد منفرد للحكومة بأكملها أو يجوز للوزارات والوكالات إصدار التقارير المنفصلة. يصدر هذا التقرير أو سلسلة التقارير عن السلطة التنفيذية، وينبغي عدم خلطه مع تقرير المراجعة الموضح أدناه. وتغطي الأسئلة 77-86 تقرير نهاية السنة.

ولاعتبار تقارير نهاية السنة متوفرة للجمهور، يجب طرحها في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية. على سبيل المثال، يجب على بلد ما سنتها المالية تمتد من يناير إلى ديسمبر، طرح تقريرها لنهاية السنة لعام 2009 في موعد لا يتجاوز نهاية شهر ديسمبر من عام 2011 لاعتبارها متوفرة للجمهور بشأن استبيان الموازنة المفتوحة. ولا يمكن استخدام تقارير نهاية السنة للإجابة على الأسئلة في مسح الموازنة المفتوحة عام 2010 مرة أخرى للإجابة على الأسئلة في مسح الموازنة المفتوحة عام 2012.

تقرير المراجعة

يصدر تقرير المراجعة عن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) لبلد ما، ويصدّق على الحسابات الختامية لنهاية السنة للحكومة. وينبغي على الباحثين استخدام هذه الوثيقة للإجابة على الأسئلة 87-89 و 91.

ولاعتبار تقارير المراجعة "متوفرة للجمهور" بشأن استبيان الموازنة المفتوحة، تكتسب الصلاحية فقط إذا طُرحت في غضون سنتين بعد نهاية السنة المالية التي ترتبط بها. على سبيل المثال، من أجل اعتبار تقرير المراجعة لعامي 2008-09 لبلد ما سنته المالية أبريل-مارس متوفرة للجمهور، ينبغي أن يطرح في وقت لاحق لا يتجاوز نهاية شهر مارس 2011. ولا يمكن استخدام تقارير المراجعة التي تم استخدامها في الإجابة على مسح الموازنة المفتوحة عام 2010 للإجابة على مسح الموازنة المفتوحة عام 2012.

الجدول رقم 1: وثائق سنة الموازنة المستخدمة في استيفاء الاستبيان

ينبغي على الباحثين لجدول رقم 1 للاستبيان تقديم السنة المناسبة لوثيقة الموازنة المستخدمة، إذا كانت الوثيقة متوفرة للجمهور. وإذا كانت الوثيقة ليست متوفرة للجمهور، يرجى ذكر عبارة "غير متوفرة". يرجى مراجعة التالي أدناه لمزيد من التفاصيل حول تعريف "الوثائق المتوفرة للجمهور".

ما سنة الموازنة التي عليها تركز الإجابات على الاستبيان؟

تسأل الأسئلة الواردة في القسمين الثاني والثالث للاستبيان عن مجموعة الوثائق ذات الصلة بالموازنة والجوانب المختلفة لعملية وضع الموازنة. ينبغي على الباحثين ما لم ينص على خلاف ذلك الرجوع إلى الإصدار المطروح مؤخرًا للوثيقة لمرحلة دورة الموازنة ذات الصلة التي يجري تقييمها للاستبيان عام 2012. على سبيل المثال، إذا كان الباحث يقيم توافر وشمولية الوثائق التي تتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يجب عليه أو عليها استخدام وثائق لسنة الموازنة المقبلة، أو اعتمادًا على تقييم الموازنة، الموازنة المقررة مباشرة. ولذلك، إذا لم تطرح السلطة التنفيذية مقترحها للسنة المقبلة أو لم تطرح مقترحها ضمن الإطار الزمني المناسب للموازنة المقررة مؤخرًا، لا ينبغي على الباحثين العودة إلى السنة المالية في وقت سابق والتي وثائقها ينبغي أن تكون متوفرة الآن لتقييم هذه الوثائق. ولا يمكن اعتبار الوثائق من سنة سابقة، والتي لم تكن قد طُرحت حتى بعد فترة طويلة من إقرار الموازنة (في وقت متأخر جدًا لها على أن تكون مفيدة للمجتمع المدني أو عامة الناس لفهم ما كان مقترحًا أو التأثير على سياسات الموازنة النهائية) - متوفرة للجمهور لأغراض مسح الموازنة المفتوحة عام 2012. وينطبق الشيء نفسه على الوثائق ذات الصلة بالتنفيذ أو المراجعة؛ يجب على الباحثين تقييم تلك الوثائق والتي كان ينبغي أن تكون متوفرة للجمهور في الفترة الأخيرة التي تدرج ضمن الجدول الزمني لطرح الوثائق عن كل مرحلة. وبالتالي سوف تشير الإجابات على الاستبيان إلى عدة سنوات مختلفة للموازنة.

على سبيل المثال، افترض أن الاستبيان يجري استكماله في أغسطس 2011 في بلد سنته المالية تمتد من إبريل إلى مارس. وافترض أيضًا أنه تم بالفعل النظر في الموازنة لتلك السنة المالية (2011-12) من جانب السلطة التشريعية وتم إقرارها في القانون. في هذه الحالة، ينبغي على الباحث استخدام الوثائق التي تتعلق بموازنة 2011-12 للأسئلة حول مقترح الموازنة

للسلطة التنفيذية وعملية صياغة ومناقشة واعتماد الموازنة. وسوف تعتبر السنة المالية 2011-2012 سنة الموازنة (BY) لهذه الأسئلة.

ومع ذلك، لأن السنة المالية 2011-2012 بدأت لتوها، فإن الأسئلة المتعلقة برصد الموازنة من خلال المراجعة نصف السنوية يجب أن تنطبق على التقرير الصادر عن ميزانية 2010-2011، لأن هذه هي أحدث موازنة أُخرج عنها هذا التقرير (في أغسطس لن تكون سوى خمسة أشهر في سنة الموازنة 2011-2012). وعلاوة على ذلك، بالرغم من اكتمال السنة المالية 2010-2011 في هذا المثال، قد لا تكون تقارير المراجعة أو نهاية السنة لتلك السنة طُرحت بعد في معظم البلدان. وبالتالي يجب أن ترجع الإجابات على الأسئلة التي تتعلق بهذه الوثائق إلى موازنة سنة 2009-2010 أو 2008-09، اعتماداً على وقت طرح مثل هذه التقارير (ملاحظة: ينبغي طرحهم في غضون سنتين من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير لتكتسب صلاحية أنها "متوفرة للجمهور" بشأن استبيان الموازنة المفتوحة).

علماً بأن الحكومات قد تكون غير متناسقة في عما إذا أو عندما تطرح للجمهور وثائق معينة ذات صلة بالموازنة أو تُجري أو تستكمل جوانب معينة لعملية وضع الموازنة. وهذا يمكن أن يجعل من الصعب على الباحثين معرفة أي سنة المالية يرجعون إليها في إجابة الأسئلة التي تتوافق مع هذه الوثائق أو مسائل العملية. في المثال أعلاه، على سبيل المثال، تنطبق الأسئلة حول البيان التمهيدي للموازنة عن السنة المالية 2011-2012. وإذا لم يصدر أي بيان تمهيدي للموازنة للسنة المالية 2011-2012، فإن تلك حقيقة إذن ترشد إجابات الباحث، حتى لو يتم طرح مثل هذه الوثيقة في سنة ما سابقة. ومن ناحية أخرى، إذا - فقط إذا - لم يتم طرح بيان تمهيدي للموازنة للسنة المالية 2011-2012 بسبب حدث ما غير عادي ونادر مشروع (على سبيل المثال الانتخابات)، يجوز استعمال البيان التمهيدي للموازنة للسنة المالية 2010 - 2011 كأساس لإجابة الأسئلة حول هذه الوثيقة. وينبغي على الباحثين في هذه الحالات النادرة توفير الأساس المنطقي لهذا الاختيار أسفل إجاباتهم على الاستبيان.

متى تعتبر الوثائق "متوفرة للجمهور"؟

بالنسبة لهذه الأسئلة التي تهدف إلى تقييم محتويات ووثائق الموازنة، يجوز للباحثين فقط استخدام وثائق الموازنة المتوفرة للجمهور لإجاباتهم. وتُعرف وثائق الموازنة المتوفرة للجمهور بأنها تلك الوثائق التي يكون أي وجميع المواطنين قادرين على الحصول عليها من خلال طلب للجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة.

يتم تصنيف وثائق وتقارير الموازنة التي تخرجها السلطة التنفيذية أو الكيانات الأخرى، مثل جهاز الرقابة الأعلى SAI، لأغراض هذا الاستبيان في الفئات الأربع التالية:

1. الوثائق التي لا تُخرج على الإطلاق.
2. الوثائق التي يتم إخراجها وتوفيرها للجمهور ولكن ليست ضمن إطار زمني محدد أو يتم إخراجها لأغراض داخلية فقط، ولا يتم توفيرها للجمهور (راجع الجدول في صفحة 15).
3. الوثائق التي يتم إخراجها وتوفيرها للجمهور العام إما مجاناً أو مقابل رسم رمزي، ولكن فقط بناءً على طلب من المكتب الحكومي ذات الصلة.
4. الوثائق التي يتم إخراجها وتوزيعها على الجمهور العام إما مجاناً أو مقابل رسم رمزي، وبمثل هذه الطريقة التي بها يمكن للجمهور الوصول إلى الوثائق بالرغم من الوسائل الأخرى غير طلبهم مباشرة من السلطة التنفيذية (على سبيل المثال، قد تكون الوثائق منشورة على شبكة الإنترنت أو محفوظة في مكتبة عامة).

ينبغي فقط أن تعتبر وثيقة ما "متوفرة للجمهور" في حالة إما "3" أو "4" أعلاه لأغراض الإجابة على الأسئلة.

لا يحدد عدد كبير من البلدان حول العالم بوضوح الإجراءات قانوناً لضمان الطرح المتزامن للوثائق العامة لجميع الأطراف المهمة. وكما ذكر أعلاه، تُعرّف المعلومات المتوفرة للجمهور بأنها تلك التي يكون أي من وجميع المواطنين قادرين على الحصول عليها من خلال طلب للجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة. وهذا يعني أنه لأغراض الإجابة على الاستبيان:

- وينبغي اعتبار الوثائق المتوفرة على شبكة الإنترنت (حتى لو كان هذا هو المكان الوحيد المتوفرة فيه) متوفرة للجمهور.

- ينبغي اعتبار الوثيقة التي لا تتوفر إلا من خلال الاشتراك في نشرة متخصصة أو منشور صادر عن السلطة التنفيذية غير متوفرة للجمهور، ما لم تكن هذه النشرة هو في متناول عامة الجمهور إما مجاناً، من خلال دفع رسم اشتراك رمزي أو من خلال مصادر أخرى، مثل المكتبات العامة.
 - إذا كانت وثيقة ما ليست متوفرة من الجهة المصدرة، ينبغي اعتبارها غير متوفرة للجمهور. على سبيل المثال، إذا لم يكن من الممكن الحصول على تقرير المراجعة من جهاز الرقابة الأعلى SAI، ولكنه قد يكون متوفراً عند الطلب من المُشرِّع، ينبغي إذن اعتبار الوثيقة غير متاحة للجمهور. وبالمثل الوثائق التي تقدمها السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية لكنها لا توفرها لعامة الجمهور عند الطلب، ينبغي اعتبارها غير متوفرة للجمهور.
 - يجب أن تكون الوثيقة متوفرة لجميع أفراد الجمهور العام الذين يطلبونها لتكون متوفرة للجمهور. وينبغي اعتبار الوثيقة المتوفرة فقط لأفراد أو أعضاء معينين من الجمهور ولكنها محجوبة عن الآخرين الذين يطلبونها غير متوفرة للجمهور. على سبيل المثال، في بعض البلدان التي فيها فقط أولئك الذين يحتفظون بعلاقات ودية مع المسؤولين الحكوميين قد يحصلون على الوثائق، بينما يتم رفض الطلبات المقدمة من عامة المواطنين أو منظمات المجتمع المدني المختارة. وينبغي على الباحثين النظر في إجراء اختبار مثل الموضح أدناه لجمع أدلة على رفض طلبات الحصول لوثائق الموازنة.
- إذا كان لدى الباحثين أي شكوك عما إذا كان يتم رفض طلب للحصول على الوثيقة، يرجى النظر في سؤال باحثين آخرين أو مجموعات المجتمع المدني أو أفراد الجمهور في بلدك لتختبر واقعيًا توافر الوثائق. واطلب منهم طلب الوثيقة لقرير إذا كانت هناك حالات رفض تعسفي. سجل تجارب أولئك الذين قدموا طلبات للوثائق وتم رفضها، شاملة تفاصيل بشأن من الذي قدم الطلب وتاريخ ووقت الطلب واسم المسؤول أو المكتب الذي قدم فيه الطلب وأية أسباب لهذا الرفض. يمكن أن تكون هذه المعلومات دليلاً قيمياً للغاية لعرضه على الجمهور مع نتائج البحث ولدعم الدعوة للمطالبة باعتماد إجراءات واضحة قانوناً والتي تقتضي أن يجعل المسؤولين الوثائق متوفرة للجمهور.
- إذا كان لدى الباحثين أسئلة حول كيفية انطباق هذا التعريف للوثائق المتوفرة للجمهور في بلدانهم، يُرجى الاتصال بنا. ويقدم الجدول أدناه الجداول الزمنية لطرح وثائق الموازنة الأساسية لاكتساب صلاحية أن تكون متوفرة للجمهور.

وثيقة الموازنة	مواعيد الطرح للوثائق "المتوفرة للجمهور"
البيان التمهيدي للموازنة	يجب طرحه بشهر واحد على الأقل قبل تقديم مقترح موازنة السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية للنظر فيه.
ملخص الموازنة	يجب طرحه قبل أو أثناء مداوات السلطة التشريعية بشأن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، أي قبل إقرار الموازنة المقررة.
مقترح موازنة السلطة التنفيذية	ينبغي طرحها من الناحية المثالية في الوقت نفسه الذي يتم فيه عرضها على السلطة التشريعية. كحد أدنى لا بد من طرحه أثناء نظر السلطة التشريعية فيه وقيل وقبل موافقة السلطة التشريعية عليه. ولا يعتبر في أي حال من الأحوال اعتبار مقترح ما يُصدر بعد انتهاء مناقشات السلطة التشريعية حول الموازنة "متوفر للجمهور".
الوثائق الداعمة	يجب طرحها في أو تقريبا في نفس وقت مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (انظر أعلاه).
الموازنة المقررة	يجب طرحها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد الموافقة على الموازنة من جانب السلطة التشريعية.
موازنة المواطنين	أ. إذا كان إصدارا مبسطا لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية،

يجب طرحه في نفس الوقت بوصفه مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية "المتوفر للجمهور"	
ب. إذا كان إصدارا مبسطا للموازنة المقررة، يجب طرحه في نفس الوقت بوصفه موازنة مقررة "متاحة للجمهور".	
يجب طرحها في وقت لاحق لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.	التقارير الدورية
يجب طرحها في وقت لاحق لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.	المراجعة نصف السنوية
يجب طرحها في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية. (الفترة المشمولة بالتقرير).	تقرير نهاية العام
يجب طرحه في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية. (الفترة المشمولة بالتقرير).	تقرير المراجعة

الجدول رقم 2: وثائق الموازنة الرئيسية: عناوين ومواقع الإنترنت

يطلب الجدول رقم 2 من الباحث أن يقدم المعلومات التالية عن كل وثيقة تستخدم لاستكمال الاستبيان:

١. العنوان بالكامل
٢. التاريخ الذي توفرت فيه الوثيقة للجمهور (ملاحظة عامة: هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها)
٣. كيفية توفير الوثيقة للجمهور (مكتبة أو عند الطلب أو الإنترنت ... الخ.)
٤. العنوان/URL على الإنترنت، إن وجد

بالنسبة لتلك الوثائق التي لم تنشر على الإنترنت، يجب على الباحثين الإشارة إلى واحدة مما يلي: "لم يتم إخراجها" أو "تم إخراجها ولكن ليست متوفرة للجمهور" أو "متوفرة للجمهور، ولكن ليس على الإنترنت" وفقا لما ينطبق

من الأهمية بمكان عدم الخلط بين وثيقة موازنة بأخرى عند استكمال الاستبيان. ولقد زدناك دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أفضل الممارسات لشفافية الموازنة لأن هذه المعايير لأفضل ممارسة تحتوي على قائمة واضحة جدا بجميع وثائق الموازنة لبلد ما والتفاصيل بشأن مضمون كل منها. أخبرنا الباحثون خلال الجولة الأخيرة لمسح الموازنة المفتوحة أن دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أفضل الممارسات كان عوننا كبيرا لهم في التحديد والتمييز بين وثائق الموازنة. ويمكن أن يكون التمييز في كثير من البلدان بين الوثائق صعبا جدا، ولأغراض الإجابة على الأسئلة في القسمين الثاني والثالث للاستبيان، من المهم جدا عدم الخلط بين هذه الوثائق. يُرجى الاتصال بنا على الفور إذا كنت تواجه مشاكل.

الجدولان 3 و4: توزيع الوثائق

ينقسم كل من هذه الجداول إلى جزأين. يتضمن الجزء 1 أربعة خيارات في صفوف أ و ب و ج و د لوصف وضع القائم وتوافر كل من الوثائق ذات الصلة (البيان التمهيدي للموازنة ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وموازنة المواطنين في الجدول رقم 3 والموازنة المقررة والتقارير الدورية والمراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية السنة وتقرير المراجعة في الجدول رقم 4). ويسأل هذا الجزء عما إذا كانت معينة:

- (أ) لم يتم إخراجها، أو
- (ب) تم إخراجها لأغراض داخلية، ولكن ليست متوفرة للجمهور، أو
- (ج) تم إخراجها وتوفيرها للجمهور، ولكن فقط عند الطلب، أو

(د) تم إخراجها وتوزعها على الجمهور.

يجب على الباحثين لكل وثيقة تسجيل إما "نعم" أو "لا" أو لا ينطبق في الخليا لبيان عما إذا كانت العبارة تنطبق أو لا تنطبق على الوثيقة. وليس من الممكن إدخال "نعم" في أكثر من خلية واحدة.

بالنسبة لوثائق الموازنة التي تم إخراجها وتوزيعها على الجمهور (أي تم تحديد الخيارين ج و د في الجزء 1)، يجب على الباحثين استكمال الجزء 2 من كل جدول لتحديد ما هي الخطوات التي تتخذها السلطة التنفيذية لتوزيع وترويج الاهتمام بهذه التقارير.

ولذلك، ينبغي فقط استكمال الجزء السفلي من الجدولين 3 و 4 إذا كانت الإجابة في الجزء 1 للجدول هي "د" أو "ج". وفي هذا الجزء للجدول ينقل الباحثون عن توقيت التوزيع، ومدى توزيع الوثائق على نطاق واسع وعما إذا كانت السلطة التنفيذية تروج بنشاط توافر الوثائق إلى وسائل الإعلام والجمهور.

السؤالان 1-2 يهتمان بتوقيت طرح الوثائق والإشعار المسبق بطرحها. إن إيراد والإعلان عن تاريخ الطرح في وقت مبكر هو أمر مهم لأنه يلزم السلطة التنفيذية بطرح المعلومات ومنح المجتمع المدني فرصة التخطيط والإعداد لطرحها.

الأسئلة 3-8 تهتم بتوافر الوثائق. على سبيل المثال، يسأل السؤال رقم 3 إذا كان هناك تأخير في طرح الوثيقة للجمهور بالنسبة لطرحها للآخرين، مثل وسائل الإعلام. ويسأل السؤال 4 عما إذا نشرت السلطة التنفيذية الوثيقة على موقع إلكتروني رسمي حيث يمكن الإطلاع عليها من جانب الجمهور. ومع ذلك، لا تضمن منشورات الموقع الإلكتروني إمكانية الوصول لأنه في كثير من البلدان الوصول إلى الإنترنت لا يزال غير متوفر على نطاق واسع أو لا يزال مكلفا أو أن تحميل وثائق كبيرة الحجم، مثل تقارير الموازنة، هو باهظ التكاليف. وبالتالي، تسأل الأسئلة 5-6 عن توزيع النسخ المطبوعة المتوفرة مجانا (أو مقابل رسم رمزي). وينبغي اعتبار التوزيع "محدودا" إذا ما تم منح النسخ المجانية فقط لأعضاء السلطة التشريعية ووسائل الإعلام وغيرهم من المهتمين بمجال تحليل الموازنة (على سبيل المثال، من خلال توفير نسخ مجانية في المناسبات العامة بشأن الميزانية). يحصل "التوزيع الشامل" عندما يهدف التوزيع إلى الوصول إلى المواطنين العاديين، الذين قد لا يبحثون عن وثائق الموازنة بطريقة مختلفة (على سبيل المثال، يمكن نشر الوثائق في إحدى الصحف).

السؤالان 7-8 يهتمان بوصول توزيع وثائق الموازنة وعما إذا كانت مفهومة على نطاق واسع بلغات مختلفة من جانب الجمهور. ويركز السؤال رقم 7 عما إذا وصلت الوثائق إلى تلك الأجزاء من البلد خارج العاصمة أو المراكز المالية الرئيسية. بينما يمكن أن يعالج نشر الوثيقة على الإنترنت هذه المشاكل للتوزيع الجغرافي، فلا يمكن أن يحلها إذا كان الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية محدودا.

هذا هو سبب أن السؤال رقم 7 يسأل إذا كانت الوثائق "متوفرة بسهولة"، مما يعني أن الحواجز للوصول لا ينبغي أن تكون مرتفعة لتمكن بفعالية قطاعات كبيرة للسكان من الحصول على المعلومات في هذه الوثائق. ويسأل السؤال 8 عما إذا كان يتم عرض المعلومات بأكثر من لغة واحدة، حيثما كان ذلك مناسباً. في البلدان التي يتم التحدث فيها بلغات متعددة، ينبغي أن يكون التقرير مكتوبا بلغات كافية لضمان أنه يمكن قراءته من جانب نسبة عالية للسكان.

السؤال 9 ينظر في عما إذا كانت السلطة التنفيذية تتخذ خطوات نشطة لضمان أن المستخدمين المهتمين يعلمون عن ولديهم الوصول السهل إلى الوثائق. ويتجاوز الترويج للنشر، والذي هو فعل سلبي لتوفير المعلومات للمستخدمين الذين يجب أن يأخذوا زمام المبادرة حينئذ للوصول إليه. بدلا من ذلك يقيس هذا السؤال جهود السلطة التنفيذية التي تبذلها لدفع المعلومات إلى الجمهور.

القسم الثاني: مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية

تنظر الفئة العريضة الأولى للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في المعلومات المقدمة وفيما يتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بمجرد تقديمها إلى السلطة التشريعية للنظر فيها وكيفية تقديم تلك المعلومات. وعادة ما يتلقى مقترح الموازنة للسلطة

التنفيذية المزيد من الاهتمام - من السلطة التشريعية ووسائل الإعلام والجمهور - عن أي وثيقة موازنة أخرى تصدرها السلطة التنفيذية بصورة منتظمة. ويجعل هذا المستوى المتزايد للاهتمام من الضروري أن يتم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وأية وثائق للموازنة داعمة على نطاق واسع وتوفير المعلومات الواضحة والشاملة.

وينقسم القسم الثاني إلى خمس فئات فرعية. تعالج الفئات الفرعية الأربع الأولى المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو وثائق الموازنة الداعمة. وتتناول الفئة الخامسة المعلومات التي لا تحتاج بالضرورة أن تكون واردة في وثائق الموازنة نفسها ولكن قد تكون مهمة للغاية لتحليل الموازنة. وتشمل الفئات الفرعية ما يلي:

- **تقديرات سنة الموازنة وما بعدها** وتفحص أنواع الإنفاق والإيراد و تقديرات الدين المستخدمة في وثائق الموازنة لعرض مقترحات الموازنة للسلطة التنفيذية لسنة الموازنة، وفتراضات الاقتصاد الكلي التي تشكل الأساس للموازنة. ويفحص القسم الفرعي أيضا التقديرات التي ينبغي على السلطة التنفيذية تقديمها لسنوات الموازنة المقبلة.
- **تقديرات السنوات السابقة على سنة الموازنة** وتسأل مجموعة مماثلة من الأسئلة عن السنوات السابقة على سنة الموازنة. وهذه البيانات للسنوات السابقة مهمة لأنها تقدم معيارا يمكن على أساسها تقييم مقترحات الموازنة؛ إذا أن النظر في الاتجاهات على مر الزمن، على سبيل المثال، يمكن أن يسفر عن رؤى لجدوى واستدامة مقترحات الموازنة في المستقبل.
- **الشمولية** وتتنظر في عدد من العناصر المحددة التي عادة لا يتم الإفصاح عنها بشكل كاف للجمهور، ولكن ينبغي إدراجها في جميع الموازين. ويمكن أن يخفق العرض الرسمي للموازنة أحيانا في حصر بعض الأنشطة المالية، إما لأنها تعتبر خارج الموازنة (مثل أموال الموازنة الإضافية) أو لأن الطرق المحاسبية المستخدمة في الموازنة غير كافية (مثل نظام المحاسبة النقدية لتقديم الالتزامات العرضية). ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه البنود تأثيرا كبيرا على قدرة الحكومة على تلبية أهدافها السياسية والمالية. وبالتالي هناك حاجة لبيانات محددة أو تقديرات متعلقة بهذه الأنشطة لتوعية الجمهور بالوضع المالي للحكومة.
- **سرد الميزانية ومراقبة الأداء** ويرتاد مدى شمول الموازنة المقترحة للسلطة التنفيذية للمعلومات التي تساعد في إيضاح العلاقة بين تقديرات الموازنة وأهداف سياسة الحكومة. والأسئلة مهمة بالنسبة لأولئك الذين يهتمون بمراقبة تأثير الموازنة، ولا سيما من حيث المخرجات والنتائج. وتستكشف هذه الأسئلة عما إذا كانت مناقشات مقترحات الموازنة إعلامية ومفهومة - المسائل الهامة إذا رغبت السلطة التنفيذية في تسهيل نقاش أوسع وعملية وضع موازنة أكثر شمولا.
- **معلومات أساسية إضافية لتحليل الموازنة والمراقبة** وتستكشف عما إذا كانت المعلومات متوفرة والتي من شأنها أن تساعد في فهم وتحليل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. على سبيل المثال، تسأل الأسئلة إذا كانت السلطة التنفيذية توفر للجمهور تحليلا حول توزيع العبء الضريبي ومسرد للمصطلحات المستخدمة في وثائق الموازنة.

هيكل الإجابات على الأسئلة

لجميع الأسئلة تقريبا أربع إجابات محتملة، وكذلك "لا ينطبق / أخرى". وعموما، أول إجابة (حرف "أ") هي الإجابة الأكثر إيجابية، والتي تعكس أفضل ممارسة لموضوع ذلك السؤال. وتهدف الإجابة الثانية (حرف "ب") أن تعكس الممارسة الجيدة. تعكس الإجابة "ج" الممارسة السيئة أو الضعيفة، بينما الإجابة الرابعة (حرف "د") هي الأكثر سلبية.

ولأغراض تسجيل النقاط الرقمية للإجابات، تسجل الإجابة "أ" بـ 100 في المائة و"ب" بـ 67 في المائة وتسجل "ج" بـ 33 في المائة و"د" تسجل بصفر في المائة. ولا تعتبر الإجابات "هـ" (لا ينطبق / أخرى) ضمن تسجيل النقاط الرقمية.

تحاول الإجابات "أ" على الأسئلة كما ذكرنا أعلاه أن تحصر "أفضل ممارسة" عندما يتعلق الأمر بموازنة شفافة وخاضعة للمساءلة. وبالنسبة للجزء الأكبر، يتم استخلاص أفضل الممارسات هذه بشأن حسن توقيت ومحتوى وثائق الموازنة من دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أفضل الممارسات. ومع ذلك، يعالج الاستبيان موضوعات ما بالإضافة إلى تلك المتعلقة بوثائق الموازنة وبالنسبة لكثير من هذه المسائل، "أفضل الممارسات" الموحدة لا وجود لها. ولذلك، يحدد الاستبيان

أهدافا معقولة في هذه المجالات مع التركيز على وضع معايير أو قواعد.

ومع ذلك لا يفترض الاستبيان أنه ينبغي على البلدان أن تشارك في ممارسات الموازنة "المتطورة". وهذه الموازنات على سبيل المثال قد تشمل الامتثال لجميع المعايير الواردة في دليل صندوق النقد الدولي *لنيل الإحصاءات المالية الحكومية 2011*، مثل استخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق أو الاحتفاظ بالميزانية العمومية.

إن الهيكل النموذجي للإجابات على الأسئلة هو أن الإجابة "أ" تدل على أنه تم تقديم "معلومات واسعة النطاق" في الوثيقة المعمول بها وأن المعلومات تضمنت "كل من مناقشة سردية وتقديرات كمية". وينبغي للمناقشة السردية لاستحقاق الإجابة "أ" أن توضح وتقدم معلومات سياقية مناسبة للتقديرات الكمية، بينما ينبغي للتقديرات الكمية، في شكل جداول ورسوم بيانية، أن تقدم تفصيلا إضافيا للمناقشة السردية. وبالتالي ينبغي عليك أن تختار الإجابة "أ" لحالة تم فيها تقديم جميع المعلومات التي يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون مقدمة منطقيًا.

تحاول الإجابتان "ب" و "ج" حصر تلك الحالات التي فيها يتم توفير جزء من المعلومات فقط. وينبغي في هذا الصدد اعتبار "ب" إجابة إيجابية، بسبب توفير معظم المعلومات المطلوبة، بالرغم من أن بعض التفاصيل غير متوافرة. والمقصود بعبارة "بعض التفاصيل" معالجة تلك الحالات كذلك التي فيها المناقشة السردية ليست شاملة أو التقديرات الكمية ليست مفصلة بما فيه الكفاية أو كليهما. ولكن بالرغم من هذه العيوب، تظل المعلومات المقدمة تعطي شعورا جيدا بالمسألة وتكفي للسماح لجماعات المجتمع المدني بإجراء تحليلات جادة والانخراط بصورة هادفة في مناقشة الموازنة.

على النقيض من الإجابة "ب"، تنطبق الإجابة "ج" عندما المعلومات المقدمة "تفتقر إلى التفاصيل المهمة". وتعتبر هذه إجابة سلبية لأن، على عكس الحالات التي فيها تنطبق الإجابة "ب"، المعلومات المقدمة غير كافية لإعطاء شعور جيد بالمسألة أو تسهيل التحليلات الهادفة. والإجابة "ج"، بطبيعة الحال، هي خطوة فوق الرد "د"، الذي ينطبق عندما لا يتم توفير أية معلومات.

متى تنطبق الإجابة "لا ينطبق"؟

بالرغم من صياغة أسئلة وإجابات مسح الموازنة المفتوحة للتطبيق على جميع البلدان تقريبا، هناك مناسبات لا تتوافق فيها مع الظروف الخاصة في البلد. ولهذه الحالات ينبغي اختيار الإجابة "هـ" (لا ينطبق / أخرى). وينبغي على الباحثين استخدام هذه الإجابة باعتدال واختيارها فقط بعد المراجعة الدقيقة لانطباق جميع الإجابات الأخرى. ولغرض التسجيل عدديا للاستبيان، الإجابة "هـ" (لا ينطبق / أخرى) تسفر عن إسقاط السؤال المستعمل من الاعتبار وحذفه من التسجيل العددي. مع العلم أن خلال عملية الفحص، سوف يتصل أعضاء هيئة شراكة الموازنة الدولية IBP بالباحثين لمناقشة جميع الأسئلة المؤشر عليها بلا ينطبق.

وينبغي على الباحثين لكل الأسئلة المجاب عنها بـ "لا ينطبق / أخرى" تقديم إيضاح موجز في مقطع "التعليق" فيما يتعلق بالسبب الذي يعتقدونه لتكون خيارات الإجابة المقدمة لا ينطبق، أو سبب أن إجابة أخرى ستكون أكثر ملائمة.

الإجابات التي تشتمل على وثائق "غير متوفرة" للجمهور

المقصود تحديدا من استبيان الموازنة المفتوحة هو تقييم المعلومات حول موازنة الحكومة المركزية المتوفرة للجمهور. لذا ينبغي على الباحثين عدم الإجابة عن الأسئلة القائمة على المعلومات التي قد يكون لها وصول فريد، على سبيل المثال، جهات اتصال بالسلطة التنفيذية أو من وثيقة قد تكون قد قدمت من جانب مُشرع حميم. إذا لم تتوفر معلومات للجمهور، ينبغي كقاعدة عامة أن يتم التأشير على الإجابة بـ "د".

وعلاوة على ذلك، إذا كانت الوثيقة ليست متوفرة للجمهور، ينبغي إذن التأشير على جميع الأسئلة المتعلقة بتلك الوثيقة بـ "د". على سبيل المثال، إذا لم يتم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور بعد طرحها في السلطة التشريعية و تتوفر فقط بعد إقرار السلطة التشريعية للموازنة، إذن كل الأسئلة 1-55 ينبغي التأشير عليها بـ "د". وبالمثل إذا لم يتم توفير المراجعة نصف السنوية للجمهور أو ليست ضمن الإطار الزمني المحدد، إذن كل الأسئلة 73-76 يجب التأشير عليها بـ "د".

الاستشهادات والمراجع

نتوقع ان طرح النتائج بين البلدان لمسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 سيكون حدثا رفيع المستوى من شأنه أن يجذب تحميصا كبيرا ويحفز النقاش العام العالمي بشأن مسألة شفافية الموازنة. وعلى هذا النحو، نطلب من الباحثين الاستشهاد بالمصدر أو المرجع عند الإجابة على الأسئلة 1-125 في القسمين الثاني وحتى الخامس للاستبيان. والمقصود من هذه الأدلة الداعمة للإجابات هو تعزيز ثقة وسائل الإعلام وغيرهم من المستخدمين في نتائج مسح الموازنة المفتوحة.

استشهد بإيجاز بالمصدر أو قدم تعليق قصير (قصير بقدر جملة واحدة أو فقرة واحدة، حسب الحاجة) للإجابات على كل سؤال. وينبغي أن يشير الاستشهاد أو التعليق إلى عنوان وجزء من وثيقة الموازنة التي منها قد استخلصت إجابتك أو ينبغي أن تصف الظروف التي قادتك لاختيار إجابة معينة.

يرجى جعل كل الاستشهادات والتعليقات موجزة قدر الإمكان. ويحتوي كل صندوق للتعليق على مساحة غير محدودة، ولكن في الشكل الجديد للاستبيان هناك حد أقصى لعدد السطور التي تظهر بدون تحريك الشريط الجانبي على يمين صندوق التعليق، ونشجع بقوة الباحثين على جعل تعليقاتهم واستشاداتهم في الطول الذي لا يتطلب استخدام شريط التحريك..

وينبغي أيضا أن يضع الباحثون في اعتبارهم أن هذه هي مبادرة دولية وأن العديد من أولئك الذين قد يقرءون استبيان البلد قد لا يكونون على دراية بتفاصيل عملية وضع الموازنة في تلك البلد أو بالأشخاص أو الجهات الفاعلة الهامة في مشهد وضع الموازنة. لذا ينبغي على الباحثين توضيح عناوين الوثائق وتجنب أو إيضاح أي مصطلحات متخصصة قد تستخدم في بلدهم وأن يوضحوا للقارئ أي ظرف من الظروف الاستثنائية التي قد تكون أثرت على إجاباتهم، ولكن التي قد لا يكون الجمهور الدولي على علم بها.

• ويمكن لاستشهاد قصير للإشارة إلى معلومات مستمدة من وثيقة موازنة أن يكون جملة واحدة أو جملتين من حيث الطول ونصها كما يلي (ينبغي على الباحثين أن يدرجوا عنوان الإنترنت / URL للوثيقة المذكورة، إذا كانت منشورة على شبكة الإنترنت):

يمكن الاطلاع على المعلومات التي تحدد مصادر مختلفة للإيرادات الضريبية من حيث النوع في الصفحة رقم 36 من الملحق رقم 5 من مشروع الموازنة الاتحادية لسنة 2010 ، تحت عنوان "مبلغ إيرادات الموازنة الاتحادية لسنة 2010".

أو

تظهر المعلومات في القسم رقم 5 لرسالة الإحالة التي ترافق الموازنة، وهي بعنوان "الموازنة الموحدة للقطاع العام لسنة 2010". ويمكن الاطلاع على رسالة الإحالة هذه على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: www.mecon.gov.ar/onp/html/proy2010/mensaje/cap5.htm

• في الحالات التي فيها تقدم وثائق الموازنة معلومات جزئية فقط، يجوز أن يختار الباحثون تقديم استشهاد يعطي بعض التبصر للقارئ في سبب اختيارهم للإجابة "ب" أو "ج". ويمكن تقديم تعليق على النحو التالي:

ترد معلومات تفصيلية لأكثر من ثلثي برامج الإنفاق والتي تبدأ في صفحة رقم 34 لموازنة الجمهورية للعام المالي 2010. ومع ذلك لا تقدم بعض الوكالات والهيئات، مثل وزارة الزراعة، لا تقدم تفصيلا على مستوى البرنامج لموازنها. وبدلا من ذلك تم سرد النفقات لهذه الهيئات بوضوح بوصفها إجمالي كلي للوزارة أو بوصفه تحويل للهيئة العامة.

أو

يتم توفير معلومات عن بعض، ولكن ليس كل، النفقات المصنفة حسب التصنيف الاقتصادي في الفقرة 2.5 لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، بعنوان "الموازنة الموحدة للقطاع العام لسنة 2010، وتوقعات الموازنة لسنوات متعددة". ويتم

توفير معلومات مفصلة عموماً حسب التصنيف الاقتصادي فقط لبرامج الإنفاق رفيعة المستوى ذات الأهمية للجهات المانحة الدولية.

- إذا كانت الوثيقة المعنية أو المعلومات غير متوفرة للجمهور، يجوز للباحثين أن يقرروا تقديم استشهاد على النحو التالي:

هذه الوثيقة ليست متوفرة للجمهور.

أو

يتم إخراج هذه الوثيقة لأغراض داخلية ولكن ليست متوفرة للجمهور.

أو

إن مراجعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لسنة 2010، "الموازنة الموحدة للقطاع العام في سنة 2010"، والوثائق الداعمة المصاحبة لها ("الموازنة الاستثمارية لمشروعات الدولة و"شروط القروض") تشير إلى أن هذه المعلومات لا تظهر في الوثائق.

- وفي بعض الحالات قد يرغب الباحثون في تقديم مثال لتعزيز مصداقية إجاباتهم. ويمكن أن يقدم مثال أيضاً تبصراً للقراء حول سبب اختيار إجابة معينة. ويمكن أن يعزز تقديم تفاصيل محددة (التواريخ والأسماء والأحداث) حول الأمثلة الواردة فائدتها. على سبيل المثال:

إن الموعد النهائي لكي تقدم السلطة التنفيذية مقترحها للموازنة إلى السلطة التشريعية مقرر حسب قانون الإدارة المالية (القانون رقم 24.56). ومع ذلك، نادراً ما تمثل السلطة التنفيذية لهذا الموعد. على سبيل المثال، خلال سنة الموازنة 2010، كان مطلوباً من السلطة التنفيذية بحسب القانون أن تقدم مقترحها بحلول 30 أبريل، لكنها لم تقدم حتى 26 مايو.

أو

ليس هناك شرط قانوني يتعلق بالموعد النهائي لطرح الموازنة إلى البرلمان قبل بداية سنة الموازنة. وهذا يحد من فرصة تأييد ومشاركة المجتمع المدني والجمهور. على سبيل المثال، تنتهي سنة الموازنة للحكومة في 30 يونيو، لكن خلال سنة الموازنة 2010، لم يتم طرح الموازنة حتى الأسبوع الأول من شهر يوليو. وكانت السلطة التشريعية تحت ضغط لاعتماد الوثيقة، واستمرت المناقشة قبل اعتمادها فقط من 3-8 يوليو.

ملاحظة هامة لأولئك الباحثين في البلدان حيث تم الانتهاء من استبيان الموازنة المفتوحة في عام 2010: يرجى تقديم إيضاح في قسم التعليق للتغيير في الإجابات عن استبيان العام الماضي. وقد يكون هذا الإيضاح قصيراً جداً، مثل:

توضح الإجابة المحددة تحسناً [تدهوراً] في الأداء عن جولة عام 2010 للبحث.

أو

العرض [أو الممارسة] مماثلة لتلك التي في الفترة السابقة، ولكن إعادة تقييم الباحث قد أدت إلى تغيير في الإجابة.

سوف يسرع توفير هذا الإيضاح الموجز للتغييرات في الإجابات من فترة إلى أخرى بصورة كبيرة وقت المراجعة اللازم للاستبيان. (ينوي أعضاء هيئة شراكة الموازنة الدولية IBP الاتصال بالباحثين حول كل تغيير في الإجابة من جولة للبحوث إلى التالية والتي تفتقر إلى إيضاح.)

الاستشهادات للمعلومات من المقابلات مع المسؤولين الحكوميين

ستكون المقابلات مع المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية ضرورية لاستكمال بعض أجزاء الاستبيان. تتطلب الجداول في القسم الأول للاستبيان من الباحث أن ينص على إذا كانت الوثيقة: 1) ليست متوفرة للجمهور أو 2) لم يتم إخراجها أو 3) تم إخراجها لأغراض داخلية فقط وليست مطروحة للجمهور. ولاستكمال هذه الجداول، ستكون هناك حاجة لمقابلة مع مسؤول من الوزارة المختصة لتحديد عما إذا لم يتم إخراج وثيقة أم أخرجت لأغراض داخلية فقط.

وبالمثل، تستكشف الأسئلة 59 و96 و98 و107 المعلومات التي توفرها السلطة التنفيذية وجهاز الرقابة الأعلى لأعضاء السلطة التشريعية. وسوف تتطلب هذه الأسئلة على الأرجح مقابلة مع مشروع أو عضو لهيئة السلطة التشريعية. وينبغي على الباحثين التأكد أن أنهم يقابلون مشرعين ليسوا أعضاء في الحزب الحاكم أو في التحالف في بلدهم، سواء للحصول على إجابات لهذه الأسئلة ولفهم وجهة نظرهم. وينبغي أن يكون الإخفاق في تقديم معلومات لأحزاب المعارضة سببا لتدني درجات لهذه السلسلة من الأسئلة وينبغي الإشارة في قسم التعليق لهذه الأسئلة.

ويجوز للباحثين أيضا استخدام قسم التعليق لتدوين أي أحزاب سياسية كبيرة في بلدانهم تم استبعادها من الوصول لمعلومات الموازنة أو مناقشة الموازنة. (قد يكون هذا لأن الافتقار لانتخابات تشريعية حرة ونزيهة تمنع وصول هذه الأحزاب إلى السلطة التشريعية نفسها، أو بسبب ظروف أخرى مثل الرفض التعسفي أو انسحاب تسجيل الحزب السياسي.)

ينبغي على الباحثين محاولة تحديد هوية جميع المسؤولين الذين يقابلونهم لأغراض استكمال الاستبيان من أجل تعزيز مصداقية استشهاداتهم. وقد يكون هذا مهما بصفة خاصة عندما يتم طرح نتائج المسح في البلدان التي لا تؤدي بشكل جيد. ومع ذلك، ليس مطلوباً من الباحثين تحديد المسؤولين الذين تتم مقابلتهم بالاسم في الاستبيان. (في بعض البلدان، لن يكون من الممكن الحصول على مقابلة في موقع التسجيل مع مسؤول والعديد سيمنح المقابلة بشرط عدم نشر أسماءهم.)

ومع ذلك، إذا كان ذلك ممكناً، ينبغي على الباحثين محاولة تحديد المسؤولين الذين تتم مقابلتهم بتحديد أكبر قدر الإمكان. على سبيل المثال، ينبغي عليهم إدراج أكبر قدر ممكن من التالي: اسم المسؤول و لقبه أو لقبها والوزارة أو الهيئة وتاريخ المقابلة بالإضافة إلى المعلومات ذات الصلة التي تستخلص من المقابلة. (يرجى ملاحظة أنه من الممارسة الجيدة القيام والحفاظ على ملاحظات مؤرخة في جميع المقابلات.)

مراجعة الأقران

بعد أن يستكمل الباحث أو فريق البحث الاستبيان ويقدمه، سيراجع أعضاء هيئة شراكة الموازنة الدولية IBP ويناقش مع الباحثين أي مسائل تشير إلى أن الإجابات المختارة باستخدام الافتراضات التي لم تكن تتفق مع منهجية مسح الموازنة المفتوحة. وبعد ذلك سيقدم الاستبيان إلى مراجعين مجهولين الاسم للمراجعة. والقصد من استخدام نظام مراجعة الأقران مجهولي الاسم هو زيادة ثقة وسائل الإعلام وغيرها من المستخدمين أن البيانات دقيقة وخالية من التحيز المحتمل. وما لم يعترض الباحث، ستسعى شراكة الموازنة الدولية IBP أيضا إلى تعليقات من حكومة البلد، والتي قد تكون مدرجة ضمن مجموعة ثالثة لتعليقات مراجعة الأقران.

حالما تتم مراجعة الاستبيان، سوف تتصل شراكة الموازنة الدولية IBP بالباحث أو فريق البحث لمواصلة مناقشة عما إذا كانت الفروق بين إجابات الباحث وتلك التابعة للمراجعين الأقران تحتاج إلى التوفيق. وقد نطلب كجزء لهذه العملية من الباحثين كتابة المزيد من التفصيل لاختيار إجاباتهم. ونتوقع هذا التفصيل أن يكون موجزا لا يتجاوز طوله أربع فقرات لكل سؤال.

إيضاحات للأسئلة 1-55

من أجل اعتبار مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية "متوفر للجمهور" بالنسبة لمسح الموازنة المفتوحة، يجب توفيره للجمهور عندما ترسله السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية للنظر فيه أو في نقطة ما أثناء مداورات السلطة التشريعية قبل إقراره في قانون الموازنة. ويجب طرح وثائق الموازنة الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في نفس الوقت تقريبا الذي يتوفر فيه المقترح.

ملاحظة: بينما قد يتم طرح البيان التمهيدي للموازنة قرب الوقت الذي يتوفر فيه مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، لا يمكن اعتبارها وثيقة موازنة دامة.

تقديرات سنة الموازنة وما بعدها (الأسئلة 1-17)

الأسئلة 1-6 تتعلق بالنفقات. تنظر الأسئلة الثلاثة الأولى في إمكانية تصنيف وتنظيم بعض الطرق الأساسية التي بها يندرج إجمالي النفقات في الموازنة المقترحة، سواء حسب وحدة إدارية أو تصنيف وظيفي أو تصنيف اقتصادي.

لكل نظام من هذه الأنظمة للتصنيف مزايا. على سبيل المثال، يشير إعداد وتقديم التقارير عن الإنفاق حسب الوحدة الإدارية لأي جهة حكومية (إدارة أو وزارة أو وكالة) ستكون مسؤولة عن إنفاق الأموال وأخيرا سوف تكون خاضعة للمساءلة عن استخدامها. تشير التصنيفات الوظيفية إلى الغرض البرنامجي أو الهدف الذي ستستخدم الأموال من أجله، مثل الصحة أو التعليم أو الدفاع. ويوفر التصنيف الاقتصادي معلومات عن طبيعة الإنفاق، مثل عما إذا كانت الأموال تستخدم لدفع الأجور والمرتبات أو للمشاريع الرأسمالية أو لمنافع المساعدة الاجتماعية.

على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدا لكل بلد، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين البلدان من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

للإجابة "أ" عن هذه الأسئلة، يجب أن تكون جميع النفقات المعالجة في الموازنة منظمة حسب أحد نظم التصنيف، وفي حالة التصنيفات الوظيفية والاقتصادية، يجب أن تكون متسقة مع المعايير الدولية. وفي المقابل تنطبق الإجابة "ج" إذا لم يتم تصنيف جزء كبير للنفقات بشكل صحيح. على سبيل المثال، ستكون الإجابة "ج" مناسبة إذا حددت النفقات بالنسبة لبعض الوظائف الرئيسية، مثل التعليم والصحة، بشكل منفصل، ولكن لم يصنف الجزء الكبير المتبقي لإجمالي النفقات المقدر حسب الوظيفة. وهذا من شأنه أن يجعل من المستحيل تحديد المخصصات الوظيفية الأخرى، مثل السكن أو النقل، بدقة.

يسأل السؤال 4 عن النفقات "للبرامج" الفردية. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج" والمعنى يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية عديدة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ولأغراض الإجابة على السؤال، ينبغي اعتبار هذه التقسيمات كبرامج حتى عندما يمكن تقسيمها، ولكن ليست، إلى وحدات أصغر حجما وأكثر تفصيلا.

ملاحظة للبلدان الناطقة بالفرنسية: أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم بيان الممارسات المحاسبية الموحد أو بيان الممارسات المحاسبية الموحد المفصل. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، بإتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمهم حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

يسأل السؤال 5 عما إذا كانت هناك تقديرات للإنفاق الإجمالي في الموازنة لسنتين على الأقل إلى ما بعد سنة الموازنة (BY)، وتغطي بذلك على الأقل مدة ثلاث سنوات (BY و BY+1 و BY+2). ويشار إليه أحيانا على أنه إطار الإنفاق متوسط الأجل (MTEF)، وتعتبر عموما هذه المدة لثلاث سنوات أفقا مناسباً لوضع الموازنة والتخطيط.

يسأل السؤال 6 عن مستوى التفصيل المتوفر في الموازنة لهذه التقديرات متعددة السنوات - أي عما إذا كانت هذه التقديرات مقدمة لبرامج فردية أم لوحد أو أكثر لتصنيفات الإنفاق (وحدة إدارية أو وظيفية أو اقتصادية) أو ببساطة للنفقات الإجمالية. والإجابة المناسبة هي التي تمثل أعلى مستوى للتفصيل الذي له تقدم هذه التقديرات متعددة السنوات في اكتمال. على سبيل المثال، إذا تم تقديم تقديرات لجميع التصنيفات الوظيفية، ولكن فقط لبعض البرامج، سيكون اختيار الإجابة المناسبة هو "ب".

· لمناقشة هذه النظم للتصنيف، راجع صندوق النقد الدولي دليل الإحصاءات المالية الحكومية 2001، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf>

الأسئلة 7-10 تهتم بالإيرادات. وتفرز الإيرادات عموماً في فئتين رئيسيتين: الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. والضرائب هي تحويلات الإجبارية تنجم عن ممارسة الحكومة لسلطتها السيادية. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض البلدان هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصية والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة. وفئة الإيرادات غير الضريبية هي الأكثر تنوعاً، بدءاً من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة. ويمكن اعتبار بعض أشكال الإيراد، مثل المساهمات في صناديق الضمان الاجتماعي، إما إيراداً ضريبياً أو غير ضريبياً تبعاً لطبيعة المدخل لهذه المساهمات.

تقيم الأسئلة 7-8 مدى درجة تصنيف المصادر الفردية للإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الموازنة. ومن المهم أن تُصنف تقديرات الإيرادات وتُعرض على أساس مصادرها في المقام الأول لأن الإيرادات المختلفة لها خصائص مختلفة، بما في ذلك من يتحمل عبء دفع الضريبة وكيفية تأثير التحصيلات بالظروف الاقتصادية.

الأسئلة 11-13 تركز على دين الحكومة المركزية. وينبغي أن تعكس الموازنة بصفة عامة إجمالي حجم عبء دين على الحكومة المركزية في بداية السنة المالية، فضلاً عن مبلغ الاقتراض الإضافي المطلوب لتمويل مقترحات الإنفاق في الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتوفرة. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن تنص الموازنة بشكل واضح على مبلغ الفائدة التي تدفع لخدمة هذا الدين. (تتطلب التصنيفات الوظيفية والاقتصادية للإنفاق إيضاح مدفوعات الفائدة بشكل منفصل).

يفحص السؤال 13 المعلومات ذات الصلة بتكوين الدين الحكومي - على سبيل المثال، أسعار الفائدة التي تطبق على مختلف الصكوك ومدى استحقاقها والعملة التي تُقوم بها وعملاً إذا كان الدين داخلياً أم خارجياً. إن كل هذه العوامل تعطي مؤشراً للتأثير المحتمل لوضع الدين في البلد، وفي نهاية المطاف إذا كانت تكلفة خدمة الدين ميسورة.

الأسئلة 14-15 تسأل عن افتراضات الاقتصاد الكلي التي تشكل الأساس لتقديرات إيرادات وإنفاق الموازنة. وينظر السؤال 14 في مدى شمولية عرض الموازنة لتنبؤات الاقتصاد الكلي، ويسأل عما إذا تمت مناقشة التنبؤ وعما إذا تم ذكر الافتراضات الأساسية الاقتصادية صراحة. وقد يختلف بعض الشيء أي الافتراضات الاقتصادية "رئيسية" من بلد إلى آخر، على سبيل المثال، ينبغي على البلد الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على إيرادات النفط أو غيرها من السلع أن يُدرج افتراضاته معلومات حول السعر الدولي لهذه السلع. ولكن، بصفة عامة، ينبغي أن تتضمن الافتراضات الاقتصادية الرئيسية على الأقل تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات البطالة.

يسأل السؤال 15 عما إذا كان يتم توفير المعلومات التي تبين كيفية تغير توقعات الموازنة إذا ثبت أن تنبؤ الاقتصاد الكلي في الموازنة خاطئ. وهذه المعلومات التي غالباً ما يشار إليها بأنها "تحليل الحساسية" مهمة لفهم تأثير الاقتصاد على الموازنة. وسوف يتضمن تحليل الحساسية عادة تحليلات مثل تقييم الأثر على الموازنة إذا، على سبيل المثال، كان نمو إجمالي الناتج المحلي أبطأ إلى حد ما أو كان التضخم أعلى قليلاً عما كان مفترضاً من جانب السلطة التنفيذية.

الأسئلة 16-17 تسأل عما إذا كانت تأثيرات الموازنة للسياسات الجديدة المقترحة في الموازنة معروضة بشكل منفصل، بحيث يمكن تمييزها عن الالتزامات القائمة. وهذا مهم لأن، في أي سنة معينة، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على مقترحات جديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان في النفقات أو الإيرادات. لذا فإن العرض الذي يميز بين السياسات الجديدة والقائمة مهم لفهم الموازنة.

- لمزيد من التفاصيل عن المساهمات الاجتماعية، راجع دليل صندوق النقد الدولي، دليل الإحصاءات المالية الحكومية 200.

- راجع دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أفضل الممارسات لشفافية الموازنة، 2001، <http://www.oecd.org/dataoecd/33/13/1905258.pdf> وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن عناصر التنبؤ التي ينبغي الإفصاح عنها تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي وتركيب نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل العمالة والبطالة، والحساب الجاري والتضخم وأسعار الفائدة (السياسة النقدية).

تقدير السنوات السابقة على سنة الموازنة (الأسئلة 18-34)

الأسئلة 18-21 توازي الأسئلة 1-4 وتهتم بعرض بيانات الإنفاق للسنة السابقة على سنة الموازنة.

الأسئلة 22-26 تقييم جودة بيانات الإنفاق للسنة السابقة. وكما هو ملحوظ، تعمل معلومات السنة السابقة بمثابة مؤشر مهم لتقييم مقترحات سنة الموازنة. وعادة عندما يتم تقديم الميزانية، ولم تكن السنة السابقة على سنة الموازنة قد انتهت، وبالتالي ستقدم السلطة التنفيذية تقديرات للنتيجة المتوقعة للسنة السابقة. إن جودة هذه التقديرات للسنة السابقة ترتبط ارتباطاً مباشراً إلى درجة تحديثها من مستوياتها الأصلية المقررة لتعكس النفقات الفعلية حتى الآن والنفقات المتوقعة للفترة المتبقية من السنة.

يسأل السؤال 23 عن عدد السنوات التي يتم توفيرها لبيانات الإنفاق للسنة السابقة سنوات. ولسلسلة زمنية مناسبة للبيانات، توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بستين على الأقل قبل سنة الموازنة وبستين بعد سنة الموازنة، ليصبح الإجمالي خمس سنوات على الأقل.

يسأل السؤال 25 عن السنة الأحدث التي البيانات تعكس عنها النتيجة الفعلية لجميع النفقات. وإذا كانت الموازنة لا تحتوي على أية بيانات سنة سابقة تعكس النتائج الفعلية لجميع النفقات، تكون الإجابة المناسبة هي "د" حتى لو كانت هذه البيانات متوفرة في تقارير خارج الموازنة.

يفحص السؤال 26 عما إذا كانت بيانات سنة سابقة يمكن مقارنتها بتقديرات سنة الموازنة. وينبغي أن تكون بيانات السنة السابقة قابلة للمقارنة بتقديرات سنة الموازنة من حيث التصنيف والعرض لضمان أن المقارنات سنة بسنة هادفة. على سبيل المثال، إذا كانت الموازنة تقترح نقل المسؤولية عن برنامج معين من وحدة إدارية إلى أخرى - مثل نقل المسؤولية عن تدريب الممرضات من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم - يجب أن تكون أرقام السنة السابقة معدلة قبل إمكانية إجراء مقارنات سنة بسنة للموازنات الإدارية.

الأسئلة 27-32 تسأل جوهرياً نفس سلسلة الأسئلة عن المعلومات المقدمة عن الإيرادات.

الأسئلة 33-34 تسأل أسئلة مماثلة عن الدين الحكومي.

معلومات إضافية ضرورية لمقترح الموازنة الشامل للسلطة التنفيذية (الأسئلة 35-47)

من الضروري الإفصاح بالكامل عن جميع الأنشطة الحكومية التي قد يكون لها تأثير على الموازنة - في سنة الموازنة الحالية أو في سنوات الموازنة المقبلة - إلى السلطة التشريعية والجمهور في وثائق الموازنة. وفي بعض البلدان، على سبيل المثال، تضطلع كيانات من خارج الحكومة المركزية (مثل الشركات العامة) بالأنشطة المالية التي يمكن أن تؤثر على الموازنات الحالية والمستقبلية. وبالمثل، أحياناً لا يتم حصر الأنشطة التي يمكن أن يكون لها أثراً كبيراً على الموازنة، مثل دفع المتأخرات والالتزامات المحتملة، لا على نحو سليم بالأساليب العادية لعرض الإنفاق والإيراد والدين.

في هذه الحالات، ينبغي للسلطة التنفيذية أن تقدم معلومات تكميلية بتفصيل كاف لتسهيل التدقيق وضمان أن التتمة الكاملة للأنشطة المالية للحكومة معروفة عند مناقشة أولويات الموازنة. إن توافر المعلومات الشاملة وفي الوقت المناسب بشأن هذه الأنشطة المالية له أهمية خاصة بالنظر إلى أن غياب الشفافية وسوء الإدارة ذات الصلة بهذه الأنشطة قد أدى إلى الاستنزاف الهائل للموازنات الحكومية في بلدان كثيرة.

ينبغي أن تتضمن المعلومات التكميلية كقاعدة عامة تقديرات كمية لهذه الأنشطة حيثما كان ذلك ممكناً والمناقشة السردية التي تشير إلى غرض أنشطة السياسة العامة والمدة والمستفيدين المقصودين. في بعض الحالات، يستخدم معيار الممارسة الجيدة أو الأفضل من دليل صندوق النقد الدولي *دليل الشفافية المالية* أو دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أفضل الممارسات لشفافية الموازنة في صياغة الإجابات حول هذه المعلومات التكميلية. ويجب تلبية هذه الممارسات للإجابة "أ".

دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أفضل الممارسات لشفافية الموازنة، 2001.

وينبغي على الباحثين توخي الحذر مع الأسئلة في هذا القسم إذا لم تكن بلدانهم تشارك في الأنشطة المذكورة أدناه. وإذا كان هذا هو الحال، ينبغي إذن أن تكون الإجابة المناسبة هي "هـ" (لا ينطبق / أخرى)، وينبغي تقديم إيضاح لذلك. على سبيل المثال، إذا لم تقدم حكومة ما معلومات عن الأنشطة شبه المالية لأنها لا تشارك في هذه الأنشطة، ينبغي إذن التأشير على إجابة السؤال 38 بـ "هـ" وينبغي على الباحث أن يذكر أن هذا البلد لا يجري أنشطة شبه مالية.

الأسئلة 35-38 تشير على نطاق واسع للسياسات المالية الحكومية التي تحدث أساسا خارج الحكومة المركزية.

يسأل السؤال 35 عن الأموال من خارج الموازنة. وفي معظم البلدان، تدبر الحكومات الأموال خارج الموازنات السنوية، وكثيرا ما يشار إليها بالأموال من خارج الموازنة. على سبيل المثال، بعض البلدان لديها برامج ضمان اجتماعي أو معاش قائمة كأموال من خارج الموازنة، حيث يتم تسجيل الإيرادات المحصلة والإعانات المدفوعة في صندوق منفصل خارج الموازنة. ويمكن أن تتراوح الأموال من خارج الموازنة في الحجم والنطاق، ولكن يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بها لفهم شامل للوضع المالي الحقيقي للحكومة. ويوجد مثال آخر على استخدام الأموال من خارج الموازنة في البلدان التي تعتمد على الموارد الهيدروكربونية / المعدنية، حيث يتم توجيه الإيرادات من إنتاج وبيع تلك الموارد من خلال أنظمة خارج الموازنة السنوية. وفي بعض الحالات، يخدم الفصل الناجم من الصندوق من خارج الموازنة غرضا سياسيا مشروعا، وتوثق التمويلات وأنشطة هذه الأموال توثيقا جيدا. ومع ذلك في حالات أخرى، يتم استخدام هذه البنية للتعتيم، ولا يُعرف إلا القليل أو لا شيء عن تمويلات الصندوق وأنشطته.

يعالج السؤالان 36 و37 مسائل تحويلات الموازنة إلى مستويات أخرى للمؤسسات الحكومية والعامية (المالية وغير المالية على السواء) على التوالي. في كثير من الحالات، تدعم الحكومة المركزية توفير سلعة أو خدمة من خلال مستوى أدنى للحكومة من خلال تحويل الأموال بين الإدارات الحكومية. وهذا ضروري لأن، استقلالا من مستوى اللامركزية الإدارية التي توجد في بلد معين، من غير المرجح أن تكون القدرة على تحصيل الإيرادات للحكومة المحلية كافية لدفع نفقاتها جميعا. ومع ذلك، لأن النشاط لا تضطلع به وحدة إدارية للحكومة المركزية، فمن غير المحتمل أن تحصل على نفس المستوى من المراجعة في الموازنة. وبالتالي فإنه من المهم أن يُدرج في مقترح الموازنة بيانا يشرح بوضوح لحجم وأغراض هذه التحويلات.

ينظر السؤال 38 في الأنشطة شبه المالية. ويشير مصطلح "أنشطة شبه المالية" إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي هي مالية في طبيعتها وينبغي تنفيذها من خلال عملية وضع الموازنة العادية ولكن ليست كذلك. على سبيل المثال، يمكن أن يكون النشاط شبه المالي مطلبا، بدلا من تقديم الدعم المباشر من خلال عملية الاعتماد، أن توفر مؤسسة عامة الدعم المالي غير المباشر من خلال تقديم قروض بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق لأنشطة معينة أو أن يوفر مشروع السلع أو الخدمات بأسعار أقل من الأسعار التجارية لبعض الأفراد أو الجماعات. وإذا لم تُدرج الأنشطة شبه المالية بشكل واضح في التقارير المالية للحكومة فهي نوع خاص لمعاملة من خارج الموازنة.

ما سبق هو مثال على خيار سياسة تتخذه وتقره الحكومة والسلطة التشريعية. ومع ذلك، يمكن أن تنطوي الأنشطة شبه المالية أيضا على الأنشطة التي تنتهك أو تتحايل على قوانين عملية وضع الموازنة في بلد ما أو لا تخضع لعملية الموافقة التشريعية العادية للنفقات. وعلى سبيل المثال، قد تصدر السلطة التنفيذية أمرا غير رسمي لهيئة حكومية، مثل مؤسسة عامة تجارية، لتمتد السلطة التنفيذية بالسلع والخدمات التي لم تكن السلطة التشريعية قد أقرت تمويلها.

ينبغي الإفصاح عن هذين النوعين لأنشطة شبه المالية المذكورة أعلاه للجمهور وينبغي لأهميتها المالية أن تخضع لرقابة الجمهور لأنها يمكن أن يكون لها تأثيرا كبيرا على الإنفاق والإيرادات الحكوميين.

يلمح صندوق النقد الدولي (IMF) إلى صعوبة تحديد الأنشطة التي أحيانا ما تكون غير المشروعة مشيرا إلى أن "تحديد وتقدير حجم الأنشطة شبه المالية صعب ومثير للجدل". ويدعو صندوق النقد الدولي إلى إدراجها في وثائق الموازنة للبيانات

إن المؤسسة العامة هي كيان قانوني تملكها أو تسيطر عليها الحكومة والتي أنشأت لإنتاج السلع والخدمات للسوق، كما أنها يمكن أن تكون مصدرا للدخل أو مكسب مالي آخر للحكومة. راجع صندوق النقد الدولي دليل الإحصاءات المالية الحكومية 2001. لمناقشة واضحة للأنشطة شبه المالية، راجع صندوق النقد الدولي دليل الشفافية المالية، 2001،

<http://www.imf.org/external/np/fad/trans/manual/>

بشأن الأنشطة شبه المالية التي "تتضمن معلومات كافية لتمكين بعض التقييم على الأقل للأهمية المالية المحتملة لكل نشاط شبه مالي، وحيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي تحديد الأنشطة شبه المالية كمياً". ويجب الوفاء بهذا المعيار للإجابة بـ "أ" على هذا السؤال.

السؤال 39 يفحص إفصاح الحكومة عن المعلومات التي تتعلق بحيازتها للأصول المالية. وينبغي تصنيف الأصول المالية حسب النوع الرئيسي، مما يعكس طبيعتها، وينبغي تضمين معلومات تاريخية عن التقصير لكل نوع من الأصول.

السؤال 40 يسأل عن قيمة الأصول غير المالية للحكومة. وينظر المثال أدناه في المعلومات الواردة في وثائق الموازنة المتعلقة بالأصول غير المالية.

ويمكن أن يكون تقدير الأصول غير المالية العامة إشكالياً، وخاصة في البلدان التي لا تمارس المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي هذه الحالات يعتبر أمراً مقبولاً تقديم معلومات موجزة في وثائق الموازنة من سجل الأصول لبلد ما. ويمكن اختيار الإجابة "أ" إذا قدمت معلومات هامة حول الأصول نفسها من السجل المالي في وثائق الموازنة، بالرغم من عدم تقديم قيمة الأصول غير المالية.

والتالي هو مثال على كيفية تقديم الأصول غير المالية في واحدة من العديد من الوثائق الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في نيوزيلندا. تنبؤ القائمة المالية 2011، إيضاحات للقوائم المالية (تابع)، إيضاح رقم 14، ويمكن الوصول إليه هنا:

<http://www.treasury.govt.nz/budget/forecasts/befu2011/072.htm>

إيضاح رقم 14: ممتلكات ومنشآت ومعدات

2010 بالمليون دولار الفعلي	2011 الموازنة السابقة بالمليون دولار الفعلي	2011 تنبؤ بالمليون دولار الفعلي	2012 تنبؤ بالمليون دولار الفعلي	2013 تنبؤ بالمليون دولار الفعلي	2014 تنبؤ بالمليون دولار الفعلي	2015 تنبؤ بالمليون دولار الفعلي
حسب فئة الأصل						
صافي القيمة الدفترية						
16688	16570	16803	16892	16990	17090	17193
أرض (تقييم)						
24019	25831	24822	25232	25436	25718	25609
مباني (تقييم)						
2251	2887	2812	3553	4104	4327	4607
شبكة توزيع الكهرباء (تكلفة)						
13642	12333	13953	14915	15468	15642	16121
أصول توليد الكهرباء (تقييم)						
1731	2347	2083	2587	2864	3280	3409
الطائرات (ما عدا العسكرية) (تقييم)						
24838	25596	25838	26504	27273	28171	29236
طرق الدولة السريعة (تقييم)						
12437	13224	12554	12755	12803	12790	12755
شبكة السكك الحديدية (تقييم)						
3413	3835	3382	3377	3210	3383	3579
معدات عسكرية متخصصة (تقييم)						
8505	8645	8522	8559	8590	8616	8645
أصول ثقافية وتراثية محددة (تقييم)						
5806	6474	6164	6812	7567	8097	8317
منشآت ومعدات أخرى (تكلفة)						
113330	117742	116933	121186	124305	127114	129471
إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات						
حسب المصدر						
29986	31877	30334	30595	30460	30923	31023
مجموعة كراون						
48109	49453	49722	50949	52148	53212	54386
هينات التاج						
35235	36412	36877	39462	41697	42979	44062
مؤسسات مملوكة للدولة						
-	-	-	-	-	-	-
تصفيات بين الأقسام						
113330	117742	116933	121186	124305	127114	129471
إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات						
جدول التحركات						

التكلفة أو التقييم							
153015	146482	139383	131282	123941	125897	119457	الرصيد الافتتاحي
7055	7444	7433	8628	7964	8221	6555	الإضافات (راجع أدناه لمزيد من التقييم)
(342)	(749)	(233)	(287)	(308)	(229)	(977)	استبعاد الأصول
-	-	-	-	(226)	-	(1143)	صافي إعادة التقييم
(108)	(162)	(101)	(240)	(89)	(273)	(41)	أخرى
159620	153015	146482	139383	131282	133616	123941	إجمالي التكلفة أو التقييم
الإهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة							
25901	22177	18197	14349	10611	12263	9412	الرصيد الافتتاحي
(109)	(426)	(73)	(73)	(801)	(64)	(587)	تصفية عند استبعاد الأصل
-	-	-	-	(168)	-	(1349)	تصفية عند إعادة التقييم
4440	4328	4192	4032	3767	3834	3582	مصروف الإهلاك
(38)	(178)	(139)	(111)	427	(159)	(447)	أخرى
30149	25901	22177	18197	14349	15874	10611	إجمالي الإهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة
129471	127114	124305	121186	116933	117742	113330	إجمالي الممتلكات والمنشآت والمعدات
الإضافات - حسب التصنيف الوظيفي							
2408	2851	2502	2685	2947	2494	2383	النقل
1863	1434	2187	2573	1507	1793	1425	اقتصادي
738	741	786	865	943	936	725	التعليم
459	412	498	605	716	932	430	الصحة
595	591	451	726	597	936	526	الدفاع
992	1415	1009	1174	1254	1130	1066	أخرى
7055	7444	7433	8628	7964	8221	6555	إجمالي الإضافات للممتلكات والمنشآت والمعدات

الأسئلة 41-43 تفحص المخاطر المالية التي قد لا تكون واضحة من العرض العادي للموازنة. ويعالج السؤال 41 متأخرات الإنفاق التي تنشأ عندما تلتزم الحكومة بإنفاق الأموال ولكنها لم تدفع المبلغ عند استحقاقه. وبالرغم من أن هذا الالتزام يعادل الاقتراض، غالباً لا يتم تسجيله في الموازنة، مما يجعل من الصعب إجراء تقييم للوضع المالي للحكومة بالكامل. وعلاوة على ذلك، يؤثر الالتزام بتسديد هذه الديون على قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الأنشطة الأخرى. وهذا هو السبب لأهمية مناقشة وتقدير هذه المتأخرات.

إذا لم تمثل متأخرات الإنفاق مشكلة كبيرة في البلد، ينبغي على الباحثين التأشير بـ "هـ" ولكن يجب على الباحثين توخي الحذر في الإجابة على هذا السؤال. وغالباً ما سوف تسمح قوانين إدارة الإنفاق العام واللوائح بالتأخير المعقولة، ربما 30 أو 60 يوماً، في السداد النمطي للفواتير المستحقة. ولا ينبغي اعتبار متأخرات الإنفاق التي تؤثر على نسبة ضئيلة للإنفاق بسبب النزاعات التعاقدية مشكلة كبيرة لغرض الإجابة على هذا السؤال. إذا كان الباحث غير متأكد ما إذا كانت متأخرات الإنفاق تمثل مشكلة كبيرة في بلده أو بلدها، يسلط صندوق النقد الدولي الضوء على هذه القضايا كثيراً في تقارير الاستشارة المادة الرابعة والبنك الدولي في مراجعاته للإنفاق العام.

يسأل السؤال 42 عن الالتزامات المحتملة. يتم التعرف على هذه الالتزامات بأسلوب المحاسبة النقدية فقط عندما يقع الحدث الطارئ ويتم السداد. إن المثال لهذه الالتزامات هو حالة القروض التي تضمنها الحكومة المركزية، والتي يمكن أن تشمل القروض للبنوك المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات التجارية المملوكة للدولة والتقسيمات الإدارية الحكومية والمؤسسات الخاصة. وبموجب هذه الضمانات، سوف تدفع الحكومة إذا قصر المقترض. وبالتالي تقييم احتمال حدوث الطوارئ هو مسألة أساسية لإجراء تقديرات كمية لهذه الالتزامات.

في الموازنة، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "حيثما يكون عملياً، ينبغي الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للالتزامات العرضية وتصنيفها حسب الفئة الرئيسية التي تعكس طبيعتها وينبغي الإفصاح عن المعلومات التاريخية حول التقصير لكل فئة حيثما يكون ذلك متاحاً. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد الالتزامات العرضية كمياً، ينبغي سردها ووصفها".^٦ ويتفق الوفاء أو تجاوز هذه المعايير مع الإجابة "أ".

يعالج السؤال 43 الالتزامات المستقبلية. وهي نتيجة للالتزامات الحكومة التي، على عكس الالتزامات العرضية، هي مؤكدة الحدوث تقريباً في مرحلة ما في المستقبل، وبالتالي تكبد النفقات. ويتكون مثال نموذجي من التزامات الحكومة لدفع إعانات المعاش أو تغطية تكاليف الرعاية الصحية للمتقاعدين في المستقبل. وفي إطار المحاسبة النقدية، يتم الاعتراف فقط بالمدفوعات الجارية المرتبطة بهذه الالتزامات في الموازنة. مطلوب بيان منفصل لحصر التأثير المستقبلي على الموازنة لهذه الالتزامات.

الأسئلة 44-46 تعالج مسائل الإيرادات. يفحص السؤال 44 المعلومات الواردة في الموازنة حول مساعدات المانحين، سواء مالية أو عينية. وتعتبر هذه المساعدة إيراداتاً غير ضريبية، ويجب تحديد مصادر هذه المساعدة بشكل صريح. من حيث المساعدة العينية، الاهتمام في المقام الأول على توفير السلع (ولا سيما تلك التي توجد لها سوق الذي من شأنه أن يسمح للبضائع الواردة كمساعدة عينية أن تباع وتحول بالتالي إلى نقد) بدلاً من المعونة مثل المساعدة الفنية في شكل مستشارين من البلد المانح. يسأل السؤال 45 عن النفقات الضريبية، والتي تنشأ نتيجة لاستثناءات أو تفضيلات لكيانات محددة أو أفراد أو أنشطة في قانون الضرائب. وغالباً ما يكون للتفضيلات الضريبية نفس التأثير على السياسة العامة مثل برنامج الإنفاق. توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بدمج النفقات الضريبية في مناقشات النفقات العامة عند مراجعة الموازنة. على سبيل المثال، يعتبر تشجيع شركة ما على الدخول في المزيد من البحوث من خلال تخفيضات ضريبية خاصة لمثل هذا النشاط مختلف قليلاً عن دعمها مباشرة من خلال جانب الإنفاق للموازنة. ومع ذلك، من المحتمل أن تتلقى بنود الإنفاق التي تتطلب إقراراً سنوياً مزيداً من التدقيق عن التخفيضات الضريبية التي تشكل سمة دائمة لقانون الضرائب.

بالنسبة للإجابة "أ"، ينبغي أن يفصل بيان الإنفاق الضريبي المبلغ والغرض والمدة، والمستفيدين لكل تفضيل ضريبي. وعلاوة على ذلك، المقصود من السؤال هو أن يشمل ليس فقط الإفصاح عن النفقات الضريبية الجديدة المقترحة خلال سنة الموازنة الحالية، ولكن أيضاً الإفصاح عن كافة النفقات الضريبية التي ترد في قانون الضرائب. ولذلك، تشير الإجابة "أ" إلى أن هناك مناقشة كاملة في وثائق الموازنة لجميع النفقات الضريبية (وليس فقط المقترحات الجديدة) التي تؤثر على الإيرادات.

يسأل السؤال 46 عما إذا كانت الموازنة تحدد "العائدات المخصصة" أو الإيرادات التي قد يتم استخدامها فقط لغرض محدد. وهذه المعلومات الإضافية مهمة في تحديد أي الإيرادات متوفرة لتمويل النفقات العامة للحكومة وأي الإيرادات محتجزة لأغراض معينة.

وينبغي على الباحثين توخي الحذر في الإجابة على هذا السؤال إذا بلدهم لا تقوم في تخصيص الإيراد. وينبغي على الباحثين الإجابة بـ "هـ" (لا ينطبق / أخرى) فقط إذا لم يكن يتم تخصيص الإيراد، أو أن الممارسة غير مسموح بها حسب قانون أو لائحة.

السؤال 47 يتعلق بالمعلومات السرية أو الخاصة. وينبغي على الباحثين تأسيس إجابتهم على هذا السؤال على افتراض أن المقصود هو الإشارة إلى جميع الإنفاق السري الذي قد يؤثر على الموازنة. (ليس المقصود من السؤال أن يشير فقط إلى النفقات ذات الصلة بالجيش أو الاستخبارات. لقد تم الاستشهاد فقط بهاتين الفئتين في السؤال كأمثلة لأنهما فقط فئتين للإنفاق ربما تحجب فيهما بصورة مشروعة المعلومات بشأن عدد محدود جداً من البنود عن الجمهور. ينبغي الإفصاح عن التفاصيل التي تتعلق بغالبية الإنفاق العسكري للجمهور وينبغي الإفصاح عن كل التفاصيل المتعلقة بالإنفاق العسكري للمشرعين المناسبين وجهاز الرقابة الأعلى SAI).

ينبغي على الباحثين التأشير على الإجابة "د" إذا لم يكونوا قادرين على حساب النسبة المئوية للموازنة التي تتألف من إنفاق سري. وينبغي عليهم أيضاً تقديم إيضاح موجز لسبب صعوبة احتساب هذه النسبة نظراً للمعلومات التي يتم توفيرها (أو عدم توفيرها) في وثائق الموازنة لبلدهم.

^٦ راجع القسم 2. 6 من دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أفضل الممارسات لشفافية الموازنة، 2001.

سرد الموازنة ومراقبة الأداء (الأسئلة 48-55)

تستكشف هذه الفئة الفرعية للاستبيان المعلومات الإضافية التي ينبغي توفيرها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة لمساعدة المشرعين والجمهور على فهم أفضل للمقترحات الواردة في الموازنة وتأثيرها المطلوب.

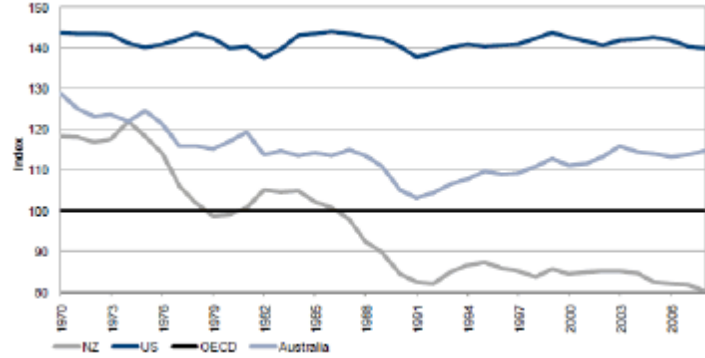
السؤالان 48-49 يسألان عما إذا كانت الموازنة تتضمن إيضاحا واضحا لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في الموازنة، بما في ذلك المناقشة السردية والتقدير الكمية. فالموازنة هي وثيقة السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذروة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفا واضحا للرباط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تفسيراً واضحاً لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها.

يرجى مراجعة التالي لمثال لمناقشة أهداف سياسة الحكومة في الموازنة. هذا المثال مأخوذ من بيان النوايا 2011 (أحد الوثائق العديدة التي تدعم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية) في نيوزيلندا (<http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011-16>).

النتيجة: تحسن الأداء الاقتصادي

ما الذي نسعى إلى تحقيقه؟

المستويات النسبية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، 1975-2009 (متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية = 100)



لقد كان نمو متوسط إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد في نيوزيلندا على مدى العقود الستة الماضية أكثر ضعفاً من كل البلدان الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتتطلع وزارة الخزانة إلى نمو في إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد كمؤشر أساسي لأدائنا الاقتصادي. احتلت إجمالي الناتج المحلي للفرد في نيوزيلندا المرتبة الثالثة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في عام 1950 والثانية والعشرين في عام 2009 (لـ 34 بلداً الأعضاء في المنظمة). سوف يتطلب إغلاق الفجوة مع استراليا في غضون 15 عاماً متوسطاً لنمو إجمالي الناتج المحلي لكل فرد ما يزيد على 4%، أي أكثر من معدل متوسط نيوزيلندا مرتين على مدى العقد الماضي. وبالنسبة لبلد بحجم نيوزيلندا، سوف يحتاج جزء كبير لهذا النمو أن يدفعه أداء قوي للصادرات. ولهذا السبب تنظر وزارة الخزانة أيضاً عن كثب في نمو مخرج قطاع المنتجات التجارية مقارنة بالنمو في قطاع المنتجات غير التجارية لتحديد إذا كنا نعيد التوازن إلى الاقتصاد ذات نمو أعلى.

يعكس أداء نيوزيلندا الضعيف إنتاجية عمالتها الضعيفة، والمرتبطة بمستويات منخفضة نسبياً لكل من كثافة رأس المال والإنتاجية متعددة العوامل. ويتطلب عكس هذا التراجع تغيير للسياسة مع إمكانية لرفع الإنتاجية عبر الاقتصاد ودعم رفعة كبيرة في أداء الصادرات. وسوف يتطلب ذلك:

أولاً: التقييد المستمر في إنفاق الحكومة لدعم عكس اتجاه نمو المخرج غير التجاري على حساب مخرج قطاع المنتجات التجارية. ثانياً: يجب على بيئة الأعمال توفير الثقة واليقين لتسهيل الاستثمار الأجنبي والمحلي المستمر، والمتضمن في الاستفادة بشكل فعال من رأس مالنا الطبيعي. ثالثاً: يجب أن تدعم الضريبة والإعدادات الأخرى تعميق رأس المال. وأخيراً، يتطلب تحقيق متوسط معدلات نمو فوق 4% إعدادات سياسة تدعم حوافز قوية لروح المبادرة والابتكار، حيث تطور الشركات جيدة الأداء وتبحث عن فرص مربحة وتخرج الشركات ضعيفة الأداء.

قد يتعرض النمو السريع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لتحديات في تنمية المهارات، والتي سوف تحتاج نيوزيلندا إلى الاستعداد لتلبيتها. في حين أن مشاركة قوة العمل مرتفعة في نيوزيلندا، تظل التحسينات هنا ممكنة والتي يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة في الحفاظ على نمو أعلى.

ما الذي سنقوم به لتحقيق هذه النتيجة؟

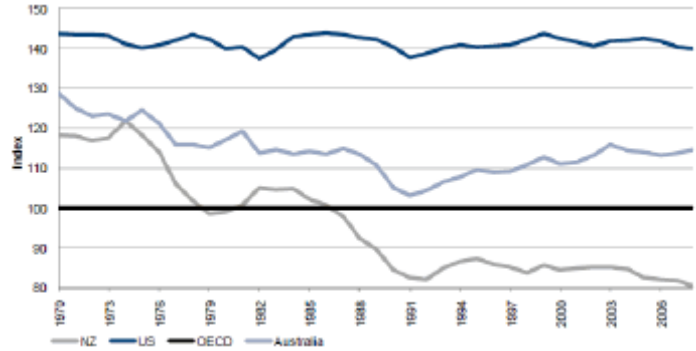
تسهم جميع نتائج وزارة الخزانة الوسيطة في تحسين نتيجة الأداء الاقتصادي بدرجات متفاوتة. وتقدم ثلاثة نتائج رئيسية وسيطة بنيوية متعلقة بالسياسات إسهامات مباشرة مهمة لهذه النتيجة:

نتيجة وسيطة: تحسين بيئة الأعمال

تحتاج بيئة الأعمال في نيوزيلندا إلى زيادة الأداء بقوة فوق الدول الأخرى للتغلب على مساوئ الحجم والمسافة. ويهدف عمل وزارة الخزانة إلى التأثير على نوعية الضرائب في نيوزيلندا والسلطة التشريعية والبنية التحتية والإعدادات الأخرى للسياسة كما توضح التصنيفات الدولية لهذه. عموماً لقد كان هناك انزلاق نسبي في إعدادات السياسة ذات الصلة على مدى السنوات الأخيرة والتي تعكس بعض التدهور في نيوزيلندا والتحسينات في أماكن أخرى.

وعن إعدادات السياسة الرئيسية التي تؤثر على بيئة الأعمال، سوف تقدم وزارة الخزانة المشورة وتطور خيارات للحكومة وتدعم قيادتها وصنع القرار بشأن المشورة المتلقاة من القطاع العام على نطاق أوسع. وسوف تعمل وزارة الخزانة على وجه الخصوص مع وزارة التنمية الاقتصادية (MED) مع تركيز على إعدادات المنافسة وتطوير نظام الابتكار العامل بشكل جيد، مع إدارة الضرائب (IRD) للتطوير المشترك لتقديم المشورة بشأن السياسة الضريبية ومع كثيرين غيرهم.

الاستثمار غير المقيم للعامل الواحد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية = 100)



يركز عمل وزارة الخزانة على إعدادات السياسة التنظيمية والضريبية، وذلك بسبب آثارها المتغلغلة على الحوافز للمنافسة والاستثمار وتحمل المخاطر. وكمؤشر رئيسي، تتعقب وزارة الخزانة رفع الاستثمار في الأعمال التجارية والبحوث التجارية والتطوير (R & D) كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي لمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ستعزز وزارة الخزانة الإصلاح التنظيمي من خلال تقديم المشورة في مجال السياسة بشأن القطاعات التنظيمية الرئيسية التي تهم النمو والمشورة حول كيفية تحسين نظام الإدارة التنظيمية. وسندعم الوزراء لتحسين تدفق التنظيم من خلال دورنا في تقييم تقييمات التأثير التنظيمي الكبيرة وبناء قدرات الوكالة. وسوف ندعم أيضا الهيئات في تقييماتها للأثر المالي القائمة على مبادئ لأثر أفضل ممارسة.

سوف يقيم عمل السياسة الضريبية لوزارة الخزانة ويقدم الحالة لمزيد من التحسين لنظام الضريبة الرأسمالية لمعالجة التأثير على قرارات الادخار والاستثمار للإعدادات الضريبية الحالية، كما تثيرها من مجموعة عمل الادخار.

سنركز أيضا على عودة النمو الاقتصادي إلى منطقة كانتربيري. وسوف تساعد وزارة الخزانة الوزراء لتأطير مدخل واسع النطاق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. ثانيا: سوف تراقب وزارة الخزانة وتوفر المشورة بشأن آثار الانتعاش في كانتربيري على

الوضع المالي للحكومة. أخيراً: لدينا كجهاز مركزي دور في ضمان حدوث التنسيق الضروري بين الحكومة، وهناك ترتيبات مؤسسية وحاكمة مناسبة موضع التنفيذ وفي مراقبة قدرة الهيئات على الاستجابة لهذا التحدي.

ونبذل جهداً أيضاً في البنية التحتية نظراً لمساهماتها لكل من النمو الاقتصادي والمساواة في الحياة. وسيضع عملنا الصيغة الثانية لخطة البنية التحتية الوطنية موضع التنفيذ، والتي تهدف لإعطاء الثقة للأعمال التجارية أن بيئة البنية التحتية في نيوزيلندا متجاوبة وتدعم القطاع الإنتاجي والتجاري.

ونبذل جهداً في المسائل الحرجة للموارد الطبيعية بسبب التأثير الكبير للإنتاج الأولي على الاقتصاد. وسوف تساعد مشورة وزارة الخزانة الحكومة لتوفير اليقين بشأن القيود على الإنتاج الأولي حول موضوعات مثل المياه واستراجع قانون إدارة الموارد لعام 1991. وسوف نقدم أيضاً المشورة بشأن تغيير المناخ في نيوزيلندا ونتفاوض بشأن الوضع لتحقيق تخفيضات الانبعاثات بأقل تكلفة اقتصادية

ارجع إلى قسم التدابير أدناه للإطلاع على كيفية تقييمنا لمساهمة وزارة الخزانة.

نتيجة متوسطة: نيوزيلندا أكثر اندماجاً واتصالاً بالاقتصاد العالمي

إن صغر عدد سكان نيوزيلندا وبعدها الشديد جعل الأمر أكثر صعوبة لتحقيق الفوائد المرجوة لوفورات الحجم والتكامل والمنافسة. وفي غياب الأسواق الداخلية الكبيرة، يسمح الاندماج الدولي والاتصال بالاقتصاد العالمي لنيوزيلندا بالوصول إلى الموارد التي تسهل الإنتاجية العالية والتخصص في مجالات الميزة النسبية والاستفادة من وفورات الحجم والوصول إلى المعرفة الدولية وتكييفها حسب الظروف المحلية وتحفيز المنافسة التي تحفز الابتكار وتنقل الموارد إلى مجالات الميزة النسبية. وكما تدل المؤشرات، تتعقب وزارة الخزانة حصة صادرات نيوزيلندا من التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والخارجي (FDI & ODI) كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي.

نظراً للأهمية المتزايدة لآسيا - الباسيفيك في الاقتصاد العالمي، ويحتمل الحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة أن نكون جزءاً من التكامل الاقتصادي الذي يتطور في المنطقة. هناك عدد من أدوات النقل الممكنة للتكامل الاقتصادي في المنطقة - على سبيل المثال، قمة شرق آسيا والتعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك (أبيك) والشراكة عبر الباسيفيك - بالرغم من عدم وضوح أيهما سيكون ناجحاً في نهاية المطاف. إن صنع السياسة المحلية في نيوزيلندا ومن جانب البلدان في المنطقة له تأثير متغلغل على تدفقات التجارة والاستثمار والبشر والأفكار. وبالمثل، صنع السياسة من جانب المؤسسات الدولية - على سبيل المثال، المؤسسات المالية الدولية [1] ومجموعة ال-20 ومنتهى تغيير المناخ - له تأثير كبير على التدفقات وخيارات السياسة العامة في نيوزيلندا. وسوف نقوم بتطوير والحفاظ على علاقات دولية فعالة بحيث يمكن لوزارة الخزانة والحكومة التأثير على صناعة السياسة على نطاق أوسع من جانب البلدان الأخرى والمؤسسات الدولية بحيث يتضمن التكامل الإقليمي والمنتهى الدولي على نحو فعال مصالحنا.

على المدى القصير سوف نعتمد على برنامج بحوث مستمر لتوضيح كيفية إمكانية تحسين السياسة داخل وخارج الحدود لتدقيق التجارة والبشر والاستثمار والأفكار بين نيوزيلندا والاقتصاد العالمي. ونذكر أيضاً أن المواقف العامة - على سبيل المثال، نحو التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي - لها تأثير على صنع القرار. من خلال مشورتنا وانخراطنا الخارجي، نهدف إلى تشجيع الحوار مع الاعتراف الأكبر لفوائد الانفتاح وتكاليف الاتصالات المحدودة نسبياً لنيوزيلندا بالاقتصاد العالمي.

وسوف نواصل تقديم منتجات وخدمات مكتب ائتمان الصادرات النيوزيلندية NZECO لزيادة الصادرات التي لولا ذلك لم تكن لتحدث بسبب الوصول المقيد لتمويل التجارة أو الأساليب المناسبة لتخفيف المخاطر. بالإضافة إلى الأولويات المحددة أعلاه، سوف نوفر أيضاً مشورة سياسة الرأي الثاني بشأن تحسين فعالية وكفاءة وجود نيوزيلندا في الخارج.

ارجع إلى قسم التدابير أدناه للإطلاع على كيفية تقييمنا لمساهمة وزارة الخزانة. نتيجة متوسطة: تعزيز رأس المال البشري وعرض اليد العاملة

إن المهارات تؤثر على الإنتاجية والنمو بشكل مباشر، من خلال تأثيرها على إنتاجية اليد العاملة واستخدام اليد العاملة، وبشكل غير مباشر، من خلال تأثيرها على دوافع النمو الأخرى، مثل الابتكار والترابط الدولي. وعموما، تدير نيوزيلندا بشكل جيد نسبيا المتدربين لكل من الاستخدام ومستوى المهارة لقوتها العاملة، ولكن توجد بعض المجالات دون الأداء. وتضع شيخوخة السكان و"تحيز المهارة" للتغير التكنولوجي تحديات متزايدة كما هو الأمر لمتطلبات الاقتصاد المتنامي بقوة.

يتضمن جدول أعمال الحكومة دمج ضمان الشباب وإعداد للشباب بهدف التحديد بشكل أفضل للشباب المعرضين للخطر والدعم بشكل أفضل والمسارات في تعليم وتدريب ما بعد مدرسة أو المستقبل المهني وتوفير برامج تعليم وتدريب عالية الجودة تؤدي إلى مؤهلات جادة. كما أن إستراتيجية التعليم الجامعي للحكومة، والتي تضم سبعة أهداف، هي ذات أهمية كبيرة. ويمكن أن يقدم دمج هذه الإستراتيجية مع ضمان الشباب وإعداد الشباب نظاما يوفر الحوافز المناسبة للانتقال إلى الدراسة الجامعية واستكمال تلك الدراسة بسرعة والانتقال إلى القوة العاملة.

تواصل الحكومة جدول أعمال لإصلاح واسع ومتداخل بشأن مجموعة معقدة للموضوعات ذات الصلة بتحقيق الشباب والتي سوف تركز الخزينة على دعمه. وبإمكان وزارة الخزانة أن تضيف لمشورة الهيئات الأخرى عن طريق مساعدة كبار الوزراء ومجلس الوزراء لوزن الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقترحات ومساعدة الهيئات نفسها أن تقدم بحرفية مشورة مناسبة للغرض. وحيث تقدم الهيئات مجموعة واسعة للمشورة، فالمدخل المنسق والمتناسك ليس مضمونا، ويمكن أن تدعم وزارة الخزانة الحكومة لتحقيق هذا الهدف. وسوف تعمل وزارة الخزانة مع وزارتي التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية لضمان أن المقترحات متنسقة ومتناسكة وقائمة على الأدلة وفعالة من حيث التكلفة، بما يتفق مع مصالح وزير المالية. يمكن لدعما أن يسهل القيادة الفعالة وصنع القرار من جانب الحكومة ويساعدها في تحقيق أهدافها التعليمية.

لتقييم إنجاز الشباب في نيوزيلندا، تتعقب وزارة الخزانة إحراز المستوى الثاني للشهادة الوطنية للإحراز التعليمي NCEA من جانب الشباب (والتي ينبغي أن تكون شبه عالمية). وعلى العكس، تتعقب عدد من الشباب الذين ليسوا في التعليم أو التدريب أو العمل. وتتعقب وزارة الخزانة أيضا عدد من الشباب (تحت سن 25) الذين يحققون مؤهلات في المستوى 4 وما فوقه، وخصوصا الدرجات الجامعية.

سوف يتطلب تحقيق هذه الأولويات وغيرها إلى مزيد من الصقل وإعادة التشكيل لتمويل التعليم العالي وإعدادات السياسة. وسوف يكون لمشورتنا في هذا المجال تأكيدا خاصا على تحسين المرونة والأداء والسعر ومردود المال. وسوف نقوم أيضا بإجراء أبحاث في الأسباب لانخفاض العوائد الخاصة نسبيا لنيوزيلندا بالنسبة للتعليم العالي.

تقدم الحكومة أيضا مساهمة مالية كبيرة لهذا القطاع من خلال التعليم ومن خلال إعدادات الرعاية (التي تؤثر على مشاركة قوة العمل، وبالتالي الأداء الاقتصادي) وهذه تسهم أيضا في قطاع الدولة عالي الأداء الذي يدعم القدرة التنافسية الدولية، تمت مناقشتها في [صفحة 20](#).

ارجع إلى قسم التدابير أدناه للإطلاع على كيفية تقييمنا لمساهمة وزارة الخزانة.

تتبع حالة نتائجنا والنتائج الوسيطة

مؤشرات النتيجة - سنقوم بتقييم الأداء الاقتصادي على أساس:

- معدلات نمو كافية لتوفير دخول عالية للنيوزيلنديين. تأكيد الانتعاش القوي في عام 2012، والذي يرفع مدة خمس سنوات متوسط خمس سنوات لنصيب الفرد لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي فوق متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والوصول في نهاية المطاف لـ 4% سنويا.
- من المرجح أن يكون الاقتصاد منخفضا في عام 2011 نظرا لضعف الاقتصاد العالمي وزلزال فبراير 2011.
- بعد مزيد من الانخفاض لجزء كبير من القرن 20، تماشى نمو نصيب الفرد لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في نيوزيلندا على نطاق واسع مع متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ متوسطه نحو 1.5 في المائة. وبالنسبة لمعظم هذه الفترة، لم تلتقي نيوزيلندا مع البلدان ذات الدخل المرتفع، على عكس المملكة المتحدة وأستراليا.

إن الاقتصاد يعيد التوازن لتوفير نموا أعلى. ويقابل النمو في مخرج القطاع التجاري على الأقل نظيره في القطاع غير التجاري على مدار العامين المقبلين، ومن ثم يتجاوزه بشكل ملحوظ.

- وفي فترة الخمس أعوام من عام 2005 إلى عام 2010، انخفض إنتاج القطاع التجاري بنسبة 2% سنويا في المتوسط. وهذا بالمقارنة مع النمو في المخرج غير التجاري بنسبة قدرها 2.1% خلال نفس الفترة.

مؤشرات النتيجة الوسيطة - سوف نقوم بتقييم حالة بيئة الأعمال التجارية على أساس:

يزيد الاستثمار التجاري كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي زيادة كبيرة في إلى مستوى متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يرتفع الإنفاق التجاري على البحث والتطوير (BERD) فعليا لحوالي 1% إلى 2% لإجمالي الناتج المحلي للإنفاق التجاري على البحث والتطوير (2008: 0.51%).

مؤشرات النتيجة الوسيطة - سوف نقوم بتقييم ما إذا كانت نيوزيلندا أكثر اندماجا واتصالا بالاقتصاد العالمي على أساس:

تتحسن حصة صادرات نيوزيلندا من التجارة العالمية. (وهذا قد كان ثابتا تقريبا عند حوالي 0.36% منذ عام 1990).

يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخارجي المباشر كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلي (الاستثمار الخارجي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي هو نصف متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. الاستثمار الأجنبي المباشر 30% من الاستثمار الأجنبي).

مؤشرات النتيجة الوسيطة - سوف نقوم بتقييم حالة رأس المال البشري وعرض اليد العاملة على أساس:

يحرز خمسة وتسعون في المائة إلى 98 في المائة من الشباب على الأقل المستوى الثاني للشهادة الوطنية للإحراز التعليمي NCEA أو ما يعادله عندما يكملون دراستهم أو يصلون إلى سن 18 سنة.

• باستخدام مجموعات بيانات قابلة للمقارنة، حقق 73% من خريجي المدارس لعام 2009 المستوى الثاني للشهادة الوطنية للإحراز التعليمي NCEA أو أعلى، مقارنة بـ 52.6% في عام 2003 بزيادة 39% على مدى ست سنوات.

يحقق نسبة أكبر من الشباب من تحقيق مؤهلات مهنية وعليا في المستوى 4 وما فوقه قرب عمر 25 سنة.

في عام 2009، كانت نسبة 38% إلى 41% من أعمار 25 سنة قد أحرزت مؤهلا عاليا في المستوى 4 أو فوقه، مقارنة بنسبة 31% في عام 2003.

هناك على الأقل انخفاض بالنسبة لمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نسبة أعمار 15 إلى 24 سنة والذين هم NEET (أي لم يشاركوا في التعليم أو التدريب أو العمل). المزيد من الشباب ينتقلون مباشرة من المدرسة إلى التعليم العالي وأعداد متزايدة من الناس تحت سن 25 سنة يشاركون في برامج ويستكملون برامج التعليم العالي والمهني مما يؤدي إلى مؤهلات في المستوى 4 وما فوقها، في 36 شهرا.

• وفي عام 2008، لم تكن نسبة 3.4% من أعمار 15-19 ونسبة 15.2% من أعمار 20-24 سنة في التعليم أو العمل أو التدريب (NEET)، بالمقارنة مع متوسطي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 6.3% و 14.3% على التوالي.

مراقبة أثر أداء وزارة الخزانة على نتائجنا الوسيطة

(معلومات أداء السنة الحالية واردة بتفصيل أكثر في المعلومات الداعمة للتقديرات)

تدابير التأثير: كيفية تأثير أدائنا على تحسين بيئة الأعمال

تلمي بيانات الأثر التنظيمي معظم أو كل متطلبات تحليل الأثر التنظيمي: 75% بحلول عام 2012 و 90% بحلول عام 2013 (في العام الماضي، لبت نسبة 60% من المتطلبات).

يسعى عملنا التنظيمي إلى تحقيق بيئة تنظيمية من شأنها أن تكون الأفضل في العالم هو كما هو موضح في: لائحة سوق المنتجات منظمة التعاون والتنمية مؤشر "حواجز روح المبادرة" و"سهولة ممارسة الأعمال التجارية" للبنك الدولي.

تساعد مشورتنا الحكومة على اتخاذ وإعلان قراراتها بشأن أي إصلاح الضريبي رأسمالي بحلول موازنة 2012.

يسعى عملنا الضريبي إلى تحقيق نظام ضريبي يحتل مرتبة عالية في "مؤشرات التنمية الاقتصادية" ذات الصلة بالضريبة.

توفر خطة البنية التحتية الوطنية وتقرير حالة البنية التحتية للأمة السنوي اليقين لرجال الأعمال / المستثمرين والجمهور بشأن أداء البنية التحتية لنيوزيلندا. ويؤكد تحليل أصحاب المصلحة أثر وزارة الخزانة.

يهدف عملنا للبنية التحتية إلى رفع الجودة المدركة للبنية التحتية في نيوزيلندا، كما تم قياسها في ترتيبها من تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية (37 من 139 بلدا في عام 2010).

تساعد مشورة وزارة الخزانة ودعمها في التقدم في حدود المياه العذبة وآليات التخصيص - بيان السياسة الوطنية بشأن إدارة المياه العذبة الصادر في منتصف عام 2011؛ اتجاه السياسة المفصل بشأن تخصيص المياه العذبة المقرر في عام 2012 أو 2013 وآليات الحكم لتخصيص المياه العذبة المقرر في عام 2013.

هدفنا أن يكون لدى جميع السلطات الإقليمية حدود استخدام واضحة وآليات تخصيص للمياه العذبة، والتي تعزز الاستخدام الفعال.

إن وضع نيوزيلندا التفاوضي في الاجتماعات الدولية بشأن تغير المناخ (على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا في شهري نوفمبر وديسمبر 2012) يتفق مع الأهداف النهائية لتغير المناخ التي تفرض أثارا اقتصادية ليست أكبر من تلك التي تواجهها البلدان المقارنة.

تدابير التأثير: كيفية تأثير أدائنا على تعزيز رأس المال البشري وعرض اليد العاملة

توافق الحكومة على وتنفيذ برنامجا للتغيير بموجب ضمان الشباب وإعداد الشباب والذي هو متماسك وفعال من حيث التكلفة ومندمج بشكل جيد مع التغييرات الناجمة عن إستراتيجية التعليم متوسط الأجل وإصلاحات المنفعة وفي مجال تدريب الصناعة والتعليم العالي، بحلول عام 2013.

هدفنا هو أن رؤية أثرا إيجابيا على مستويات المستوى الثاني للشهادة الوطنية للإحراز التعليمي NCEA والذين لم يشاركوا في التعليم أو التدريب أو العمل NEET بحلول عام 2015. تنفذ الحكومة تغييرات في قطاع التعليم العالي الذي يعطي الأولوية أيضا ويدعم مشاركة الشباب في البرامج التي تؤدي إلى التأهيل في المستوى 4 وما فوقه، في 18 شهرا.

تدابير التأثير: كيفية تأثير أدائنا اندماج نيوزيلندا واتصالها بالاقتصاد العالمي

يحدد بحث وزارة الخزانة أية حواجز للسياسة التجارية للنمو ويطور مجموعة مقاييس لقياس أداء نيوزيلندا في ما يتعلق التكامل الدولي والاتصال بالاقتصاد العالمي، ويستخدمها لتقديم المشورة للحكومة بشأن تغييرات السياسة المحتملة.

روابط وعلاقات دولية أفضل من خلال مذكرات تفاهم لحوارات وزارة الخزانة مع نظرائها مع واحد أو أكثر من البلدان ذات الأهمية الاقتصادية لنيوزيلندا.

الأسئلة 50-55 تفحص البيانات غير المالية ومؤشرات الأداء المرتبطة بمقترحات الموازنة. يسأل السؤالان 50-51 عما إذا كانت البيانات غير المالية متوفرة ومرتبطة بمعلومات الإنفاق لكل برنامج. على سبيل المثال، في مجال التعليم، يمكن للبيانات غير المالية أن تشمل عدد المدارس والمدرسين والطلاب، وبالنسبة لبرنامج الضمان الاجتماعي، يمكن أن تعكس البيانات عدد المستفيدين. وينبغي أساسا أن تفصح الموازنة ليس فقط عن مبلغ الأموال التي يجري إنفاقها على برنامج ولكن أيضا المعلومات الأخرى اللازمة لتحليلها.

تفحص الأسئلة 52-54 مؤشرات الأداء، والتي تستخدم لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف السياسة. (في بعض البلدان، أهداف السياسة منصوص عليها في شكل أهداف أداء محددة). يرجى الإطلاع على الجدول المتصل لمثال لمؤشرات الأداء

وأهداف الأداء مستمد من وثائق الموازنة المخرجة في جنوب إفريقيا (تقديرات النفقات الوطنية 2007 – تصويت حزب العمل #16 – صفحة 308.
 (. <http://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/2007/ene/16%20labour.pdf>)
 أهداف محددة لمخرج على المدى المتوسط

توفير الخدمة

هدف قابل للقياس: ضمان التنفيذ الفعال والكفاء للتشريعات والمعايير والمبادئ التوجيهية والأنظمة السياسية الحاكمة بطريقة متكاملة من خلال توفير خدمات التفتيش والإنفاذ وخدمات تنمية المهارات والعمل والمعلومات المتعلقة بسوق العمل والخدمات الإحصائية.

الهدف	التدبير/المؤشر	المخرج	البرنامج الفرعي
أبريل 2007	المرحلة 2 تم إطلاق إستراتيجية متكاملة للأعمال	لامركزية الوظائف وتفويض السلطة إلى المكاتب الإقليمية ومراكز العمل	خدمات دعم الإدارة
بحلول ابريل 2007 بحلول مارس 2008 تم تدريب 90000 عاطل 26% من المتدربين المعتمدين تم تدريب 70% من المتدربين المعتمدين	تم تنفيذ المرحلة 1 تم وضع وتنفيذ المرحلة 2 تم تدريب وتوظيف عدد من العاطلين النسبة المئوية للمتدربين الذين يتلقون تدريباً معتمداً معدل التوظيف للمتدربين المعتمدين	يتم إطلاق نظام لخدمات التوظيف متكامل ومحسن وفردى لضمان الوصول المحسن لخدمات التوظيف	خدمات التوظيف
بحلول مارس 2008 في غضون 90 يوماً بحلول مارس 2008 بحلول ابريل 2008	تم تنفيذ نظام مراجعة المدير العام وتدريب القطاعات الحيوية للامتثال الحقيقي تم تحديد الوقت الدوري لعدالة التوظيف للتفتيش على أرباب العمل للامتثال الإجرائي اللاحق لشكوى تم تنفيذ نظام مكافئة الامتثال تم تنفيذ إستراتيجية التفتيش والإنفاذ	تنفيذ عدالة التوظيف وآليات الإنفاذ مراقبة الامتثال لتشريعات العمل	خدمات التفتيش والإنفاذ
التقارير الفصلية بحلول مارس 2008	تكرار تحليل الاتجاه، بما في ذلك تقارير مراجعة الأداء التحقق من التوظيف، بما في ذلك دراسة تقييم الأثر	معلومات سوق العمل والإحصاءات: تم الجمع والمقارنة والتحليل والتوزيع على مختلف أصحاب المصلحة	معلومات سوق العمل والإحصاءات
بحلول مارس 2008 بحلول مارس 2008	تم الانتهاء من الإطار المؤسسي لكفاءات تكامل الصحة المهنية والسلامة أصدرت التشريعات وينفذ القانون	تكامل الصحة والسلامة المهنية والتعويض عبر الحكومة	الصحة والسلامة المهنية

السؤال 55 يسأل عما إذا كانت الموازنة تسلط الضوء على السياسات، سواء الجديدة أو القائمة، والتي تعود بالنفع على أفقر شرائح المجتمع. ويهدف هذا السؤال فقط إلى تقييم تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الفورية للفقراء مباشرة، مثلما يحدث من

خلال المساعدة النقدية أو توفير السكن، وليس بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال دفاع وطني أقوى. إن هذه المعلومات ذات أهمية خاصة لأولئك الذين يسعون إلى تعزيز التزام الحكومة بجهود مكافحة الفقر.

السؤال 55 يسأل عما إذا كانت الموازنة تسلط الضوء على السياسات، سواء الجديدة أو القائمة، والتي تعود بالنفع على أفقر شرائح المجتمع. ويهدف هذا السؤال فقط إلى تقييم تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الفورية للفقراء مباشرة، مثلما يحدث من خلال المساعدة النقدية أو توفير السكن، وليس بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال دفاع وطني أقوى. إن هذه المعلومات ذات أهمية خاصة لأولئك الذين يسعون إلى تعزيز التزام الحكومة بجهود مكافحة الفقر.

القسم الثالث: عملية وضع الموازنة

تنظر الفئة الثانية الواسعة للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. وتبلغ أول مرحلتين - الصياغة والإقرار - ذروتيهما في الموازنة وقت إقرارها. وخلال هذه المراحل يتم تحديد أولويات الموازنة، وبالتالي يعد احتمال المساعدة في تشكيل الموازنة مفتوحة للمجتمع المدني. وتقع المرحلتان الأخريان -- التنفيذ والمراقبة والتقارير النهائية وعمليات المراجعة - بعد إقرار الموازنة. وهذه المراحل الأخيرة مهمة لأنه يتم إخراج معلومات أساسية والتي تشير إلى مدى الالتزام بالاتفاقات التي تمت في وضع أولويات الموازنة، وتوفير الخدمات المطلوبة كما هو مخطط لها. وتساعد هذه المعلومات على حمل الحكومة على اعتبار وتشكيل مناقشة الموازنات المقبلة.

وينقسم القسم الثالث إلى أربع فئات فرعية.

• **صياغة الموازنة للسلطة التنفيذية:** تركز هذه الفئة للأسئلة على مرحلة من مراحل العملية عندما تعد السلطة التنفيذية موازنتها المقترحة. إن عملية إعداد الموازنة هي عادة ممارسة مغلقة إلى حد ما، والسلطة التنفيذية تزن خيارات السياسة المختلفة بمنأى عن الأنظار. وتعد عملية الصياغة المغلقة أقل قلقا إذا توفر للسلطة التشريعية الوقت والأسانيد لمناقشة وتعديل الموازنة المقترحة بعد تلقيها. وفي عملية وضع الموازنة التي تكون فيها هذه الصلاحيات التشريعية محدودة، برغم ذلك، من المستحسن للسلطة التنفيذية أن تتواصل مع السلطة التشريعية والجمهور خلال مرحلة الصياغة، من خلال وسائل مثل عقد مشاورات أو إصدار بيان تمهيدي للموازنة.

• **تنفيذ الموازنة للسلطة التنفيذية:** تفحص هذه الفئة - التقرير الدوري بشأن تنفيذ الموازنة. بالإضافة إلى تقارير المراقبة المنتظمة، ينبغي على السلطة التنفيذية أيضا طرح مراجعة نصف سنوية والتي تقيم الأوضاع الاقتصادية والتقدم المحرز في الموازنة وتطلب أي تعديلات على الموازنة الأصلية وتقدم تقديرات محدثة للنفقات والإيرادات.

• **تقرير نهاية السنة للسلطة التنفيذية:** تفحص هذه الفئة التقارير التي تصدرها السلطة التنفيذية بعد اكتمال سنة الموازنة. وينبغي أن تقدم هذه التقارير بيانات عن الإيرادات والنفقات الفعلية التي تسمح بتقييم أداء موازنتها مقارنة بالموازنة الأصلية.

• **مرحلة المراجعة والرقابة العليا:** تفحص هذه الفئة دور واستقلال جهاز الرقابة العليا وممارساته لتقديم التقارير بمجرد انتهاء سنة الموازنة، وتعلق السلطة التنفيذية الحسابات.

ما لم ينص على خلاف ذلك، تهتم الأسئلة الواردة في القسم الثالث بكيفية إجراء مختلف جوانب عملية وضع الموازنة عمليا، بدلا من الأنشطة المطلوبة حسب القانون. وأيضا، ينبغي استخدام أحدث دورة للموازنة المستعملة لأغراض الإجابة على هذه الأسئلة. وتطبيق الإرشادات بشأن الاستشهادات والمقابلات مع المسؤولين الحكوميين الواردة في القسم الثاني من هذا الدليل على الأسئلة المطروحة في هذا القسم على حد سواء.

علما بأنه بينما كانت في الإصدارات السابقة لاستبيان الموازنة المفتوحة، يتم معالجة الموافقة التشريعية في هذا القسم، تم نقلها الآن للقسم الرابع، الذي ينظر تحديدا في قوة السلطة التشريعية في إطار عملية وضع الموازنة.

إيضاحات للأسئلة 56-96

صياغة الموازنة للسلطة التنفيذية (الأسئلة 56-62)

الأسئلة 56-57 تحدد مدى انفتاح والتزام السلطة التنفيذية بالمواعيد النهائية لعرض مقترحها للموازنة على السلطة التشريعية. يعالج السؤال 56 شرطا أساسيا للشفافية، وهو إعلان السلطة التنفيذية، مقدما، لتاريخ طرح الموازنة. ويمكن الإشعار المسبق

” علما بأنه يفضل الإعلان عن يوم محدد، ولكن يعد الإعلان عن تاريخ "لا يتجاوز" أو "أسبوع الطرح" كافيا للإجابة بالإيجاب على السؤال. على سبيل المثال، قد ينص القانون أنه يجب أن يتم طرح الموازنة "في موعد لا يتجاوز 1 فبراير" أو "خلال

السلطات التشريعية وغيرها ممن يراقبون عملية وضع الموازنة للاستعداد لمناقشة الموازنة. ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، إذا - فقط إذا - عطل حدث معين، مثل الانتخابات، الطرح الأخير للموازنة وراء الوقت المعتاد للطرح، ينبغي أن يستخدم الباحثون السنة أكثر قياساً كأساس للإجابة على هذا السؤال.

يسأل السؤال 57 عن الجدول الزمني الداخلي للسلطة التنفيذية لإعداد الموازنة. مثل هذا الجدول الزمني مهم بشكل خاص لإدارة السلطة التنفيذية لعملية إعداد الموازنة، وذلك للتأكد من أنها تضع في اعتبارها وجهات نظر مختلف الإدارات والهيئات. ويسأل السؤال عما إذا كانت السلطة التنفيذية تطرح هذا الجدول الزمني الداخلي للجمهور، وذلك تمثيلاً مع تركيز الاستبيان على الموازنات المفتوحة.

السؤال 59 يفحص ممارسات السلطة التنفيذية للتشاور مع السلطة التشريعية أثناء صياغة مقترحاتها للموازنة. وقد تشمل المشاورات على الأرجح مناقشات بشأن كل من المسائل المالية الرئيسية (مثل حجم العجز) وأولويات السياسة (مثل المخصصات للقطاعات مختلفة). ويهدف هذا السؤال إلى حصر مجموعة الآراء المختلفة، وتحديد وجهات النظر التشريعية، التي تطلبها السلطة التنفيذية عند صياغة الموازنة المقترحة، وبالتالي، لأغراض الإجابة على هذا السؤال، قد تكون المشاورات عامة أو خاصة ورسمية أو غير رسمية. والإجابة "أ" مناسبة فقط إذا اجتمعت السلطة التنفيذية مع أعضاء أحزاب الأقلية وكذلك حزبها. والإجابة "ب" مناسبة إذا تشاورت السلطة التنفيذية مع مجموعة منتقاة للمشرعين الرئيسيين، مثل القادة البرلمانيين أو رؤساء اللجان والأعضاء ذانعي الصيت؛ ويجب أن تشمل هذه المجموعة بعض المشرعين من الأقلية الحزبية. وقد تكون الإجابة "ج" مناسبة إذا اجتمعت السلطة التنفيذية بصفة غير رسمية مع المشرعين المختارين فقط من حزبهم الخاص بهم.

الأسئلة 60-62 تعالج طرح السلطة التنفيذية للبيان التمهيدي أو التقرير للموازنة، الذي يشجع النقاش حول الموازنة المقترحة، ومدى تأثيرها على الاقتصاد. ويعكس البيان التمهيدي للموازنة أوج مرحلة التخطيط الاستراتيجي لعملية وضع الموازنة، حيث تربط السلطة التنفيذية على نطاق واسع أهداف سياستها مع الموارد المتاحة في الإطار المالي للموازنة، قبل اتخاذ قرارات التمويل للبرنامج المفصل. ويخلق البيان أيضاً توقعات مناسبة للموازنة نفسها، وهو أمر مهم بشكل خاص عند حصول تقديم الموازنة بالقرب من بدء السنة المالية، وبالتالي، يصبح الوقت للمناقشة محدوداً.

وتنص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أفضل ممارسة في هذا المجال تتطلب من السلطة التنفيذية أن تطرح بيانها التمهيدي للموازنة للجمهور بما لا يقل عن شهر واحد قبل تقديم مقترحها للموازنة إلى السلطة التشريعية. وتتطلب الممارسة الجيدة أيضاً من السلطة التنفيذية أن تقدم مقترح الموازنة إلى السلطة التشريعية ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية السنة المالية. وهذا يعني أنه من أجل تلقي الإجابة "أ" على الأسئلة ذات الصلة في مسح الموازنة المفتوحة، يجب طرح البيان التمهيدي للموازنة بشهر واحد على الأقل قبل طرح الموازنة للسلطة التنفيذية وصورة مثالية لا يقل عن أربعة أشهر قبل بداية السنة المالية.

يعالج السؤال 61 المحتوى المناسب للبيان التمهيدي للموازنة. وينبغي أن يتضمن بياناً لخطط السياسة الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية لموازنة العام المقبل بالإضافة على الأقل السنتين الماليتين التاليتين. ومن حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي، ينبغي أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة جميع الافتراضات الاقتصادية الرئيسية، مثل معدل النمو المتوقع لإجمالي الناتج المحلي ومعدل العمالة والبطالة والحساب الجاري والتضخم وأسعار الفائدة. كان ينبغي أن تسلط الضوء أيضاً على الأقل على المستويات الإجمالية للإيراد والإنفاق العجز أو الفائض والدين للموازنة. وعندما يتم تقديم هذه المعلومات وتوفير إيضاحات واسعة، يمكن اختيار الإجابة "أ".

يفحص السؤال 62 مدى تجاوز البيان التمهيدي للموازنة لتوفير الإجماليات المالية الكلية واشتماله على مناقشة أولويات السياسة للسلطة التنفيذية. وبالرغم أنه من غير المرجح للبيان التمهيدي للموازنة أن يتضمن مقترحات برنامجية مفصلة، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة الرئيسية. ويمكن تنظيم المناقشة حسب القطاع أو حسب الوحدة الإدارية.

تنفيذ الموازنة للسلطة التنفيذية (الأسئلة 63-86)

الأسبوع الأول من فبراير". أي من هاتين الصيغتين كاف للإجابة "أ".
غالباً ما ترتبط مرحلة التخطيط الاستراتيجي بإطار الإنفاق المتوسط الأجل، والذي يسعى لربط السياسة والتخطيط والموازنة. راجع دليل إدارة الإنفاق العام، البنك الدولي، 1998.

التقارير الدورية

تعتبر التقارير الدورية متوفرة للجمهور إذا تم طرحها في غضون ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

الأسئلة 63-72 تعالج محتويات وتوقيت التقارير الصادرة خلال سنة تنفيذ الموازنة. ويشار إلى هذه التقارير هنا، والتي تنص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها ينبغي أن تصدر على أساس شهري، بالتقارير الدورية. وهي تهدف إلى إظهار تقدم السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. ولضمان أن الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات، أو الهيئات) تخضع للمساءلة عن إنفاقها، ينبغي لهذه التقارير أن تبين النفقات الفعلية من جانب الوحدة الإدارية. وفي بعض البلدان، تصدر الوحدات الإدارية التقارير بشكل فردي، بينما في بلدان أخرى تكون المعلومات موحدة في تقرير واحد، والذي تصدره عادة وزارة الخزانة. وسواء التقارير الفردية أو التقرير الموحد فهو مقبول للإجابة على هذه الأسئلة.

في بعض البلدان، يصدر المصرف المركزي، بدلا من السلطة التنفيذية، هذه التقارير استنادا إلى حالة حسابات مصرف الحكومة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تؤخذ تقارير المصرف المركزي بعين الاعتبار، طالما أنهم تقرر ما تم إنفاقه فعلا، بدلا من التركيز على المبالغ الشهرية التي تم تحويلها إلى الوحدات الإدارية. إذا كانت تقرر فقط المبلغ المحول للوحدات الإدارية، إذن ينبغي أن تكون الإجابة على هذه الأسئلة بـ "د". وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان المصرف المركزي يقرر فقط النفقات والإيرادات الإجمالية، إذن الإجابة المناسبة هي "د".
لتشير إلى أنه لم يتم طرح أي تقرير من جانب الوحدة الإدارية.

يفحص السؤال 64 عما إذا كانت هذه التقارير الدورية تعالج جميع النفقات. وعند الإصدار عما إذا كانت هناك بعض النفقات التي لم يتم الإفصاح عنها للجمهور. والمثال لسبب احتمال حدوث هذا هو عندما تكون بعض الوحدات الإدارية غير قادرة على تقرير النفقات الفعلية في الوقت المناسب، وفي هذه الحالة قد تتضمن تقارير المراقبة معلومات محدثة فقط عن جزء للإنفاق الحكومي. في البلدان التي تصدر فيها الوحدات الإدارية الفردية تقارير دورية منفصلة، ينبغي أن تقدم هذه التقارير مجتمعة تقريبا عن ما لا يقل عن 50 في المائة لجميع الإنفاق الحكومي الفعلي حتى الآن. ويمكن التحقق من ذلك عن طريق تجميع الإنفاق الفعلي لتلك الوحدات الإدارية التي طرحت في التقارير الدورية، ثم مقارنة هذا المبلغ بالاعتماد الكلي لهذه الوحدات على النحو المحدد في الميزانية المقررة. وإذا قررت التقارير الدورية أقل من 50 في المائة من النفقات الفعلية، تعتبر هذه التقارير غير متوفرة للجمهور.

يفحص السؤال 65 مستوى التفصيل الوارد في التقارير الدورية عن النفقات الفعلية المنظمة حسب الوحدة الإدارية. وينبغي أن تقدم هذه التقارير بصورة مثالية أكبر قدر ممكن من التفاصيل عن النفقات الفعلية لجميع الإدارات الفردية والبرامج داخل الوحدة الإدارية وذلك لتوفير المعلومات اللازمة للمراقبة بدقة عما إذا كان يتم تنفيذ الموازنة على النحو المطلوب في الموازنة المقررة.

يعالج السؤال 66 المعلومات التي تقارن النفقات الفعلية مع إما التقديرات التي تم إدراجها أصلا في الموازنة المقررة أو النفقات الفعلية لنفس الفترة في السنة السابقة. وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن تحتوي التقارير على إجمالي نفقات السنة حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع نفقات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

الأسئلة 67-69 توازي الأسئلة السابقة ولكن تعالج الإيرادات بدلا من النفقات. وتركز هذه الأسئلة عن الإيراد على المصادر الفردية للإيرادات (مثل الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة، الخ).

توازي الأسئلة 70-72 الأسئلة السابقة في هذا القسم ولكن تعالج الاقتراض..

المراجعة نصف السنوية

الأسئلة 73-76 تعالج المراجعة نصف السنوية.

تعتبر المراجعة نصف السنوية متوفرة للجمهور إذا تم طرحها في غضون ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

توفر هذه الوثيقة إيضاحاً أكثر تفصيلاً لحالة الموازنة عن التقارير الدورية العادية. ومن أجل ضمان أنه يجري تنفيذ البرامج بفعالية ولتحديد أي مشاكل ناشئة، من الضروري إجراء مراجعة شاملة لتطبيق تنفيذ الموازنة لستة أشهر في سنة الموازنة. وبالإضافة لمعالجة النفقات والإيرادات، ينبغي أن تفرص أيضاً المراجعة نصف السنوية الأداء السنوي حتى الآن فيما يخص الأهداف الموضوعية في الموازنة، ومسائل، مثل زيادة التكاليف بسبب التضخم أو أحداث غير متوقعة، ينبغي تحديدها وكذلك التدابير المضادة المناسبة المقترحة. ويهدف طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور إلى تعزيز المساءلة والإدارة السليمة.

من المهم التمييز بين المراجعة نصف السنوية والتقارير الدوري الصادر في ستة أشهر في سنة الموازنة. ولا ينبغي للتقرير الدوري الصادر ستة أشهر أن يكون بديلاً عن المراجعة نصف السنوية، وينبغي على الباحثين التأشير على "د" لجميع الأسئلة المتصلة بالمراجعة نصف السنوية إذا لم يتم صدورهما في بلدهم. ويسجل التقرير السنوي عادة الإنفاق والإيرادات الفعلية حتى الآن، ولكن لا يتضمن مناقشة كيفية تأثير هذه الاتجاهات على التقديرات السنة كاملة. وينبغي أن تقدم المراجعة نصف السنوية توقعات محدثة للنفقات والإيرادات للسنة المالية كاملة. وينبغي أن تعكس التقديرات المنقحة في المراجعة نصف السنوية التغيرات الاقتصادية والفنية ومقترحات السياسة الجديدة، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال بين الوحدات الإدارية وإيضاح شامل لأي تعديلات للتقدير. وبالمثل، ينبغي أن تشمل المراجعة نصف السنوية التنبؤ الاقتصادي المنقح للسنة المالية كاملة، واضعة في الاعتبار الأداء الاقتصادي الفعلي حتى الآن، والتوقعات الجديدة للفترة المتبقية من السنة.

تقرير نهاية السنة للسلطة التنفيذية (الأسئلة 77-86)

الأسئلة 77-86 تعالج تقارير نهاية السنة للسلطة التنفيذية، والتي هي وثائق مساءلة رئيسية.

علماً بأن تقرير نهاية السنة يعتبر متوفراً للجمهور إذا تم طرحه في غضون سنتين بعد نهاية السنة المالية.

في كثير من البلدان، تصدر السلطة التنفيذية تقرير واحد لنهاية السنة والذي يوحد المعلومات عن نفقات الوحدات الإدارية وتحصيلات الإيراد والدين. وفي بلدان أخرى، تصدر الوحدات الإدارية الفردية تقاريرها الخاصة بها لنهاية السنة. وبالمثل، قد تكون تقارير نهاية السنة وثائق قائمة بذاتها أو قد تُدرج في وثائق أكبر، مثل الموازنة. وشكل هذا التقرير هو أقل أهمية من مضمونه.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يُطرح تقرير نهاية السنة للجمهور في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية. وينبغي للتقارير أن تغطي جميع البنود الرئيسية المدرجة في الموازنة، موضحة الفروق بين التقديرات الأصلية (كما تم تعديلها من جانب السلطة التشريعية خلال السنة) والنتائج الفعلية للنفقات والإيرادات والدين واقتراضات الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تشمل هذه التقارير أيضاً معلومات الأداء غير المالية.

مرحلة المراجعة وجهاز الرقابة الأعلى (الأسئلة 87-96)

الأسئلة 87-96 تستكشف الممارسات المرتبطة بجهاز الرقابة الأعلى (SAI).

تشير التعديلات الاقتصادية والفنية للتقديرات إلى التغيرات في النفقات المتوقعة نتيجة لعوامل خارجة عن سيطرة صناعي القرار السياسي. ويحدث تعديل التقدير الاقتصادي عندما تؤثر العوامل الاقتصادية على الإنفاق أو الإيرادات. على سبيل المثال، سوف يعتبر تعديلاً اقتصادياً للتقدير إذا زاد الإنفاق على إعانات التأمين ضد البطالة نظراً لأن النمو الاقتصادي أبطأ من المتوقع، مما سبب لمزيد من الأشخاص أن يفقدون وظائفهم، وبالتالي يكونوا مؤهلين للحصول على الإعانات. ومن شأن التعديل التقني للتقدير أن يعكس آثار العوامل غير الاقتصادية، مثل الظروف المناخية القاسية بشكل غير متوقع والتي لها تأثير على الإعانات للمزارعين.

جهاز الرقابة الأعلى هو مؤسسة حيوية لحمل السلطة التنفيذية على المساءلة أمام السلطة التشريعية والجمهور. في دورها الرقابي لإشراف السلطة التنفيذية على الأموال العام، يؤدي جهاز الرقابة الأعلى في كثير من البلدان المراجعات المالية أو الامتثال التشريعي أو الأداء. وتشمل بعض الأسماء التي يعرف بها جهاز الرقابة الأعلى ما يلي: المراجع العام أو مراقب النفقات والمراجع العام أو المراقب العام، أو مفتش الدولة. وأحياناً ما تعرف أجهزة الرقابة العليا ذات الهياكل "الكلية" بمجالس المراجعة أو محاكم أو غرف الحسابات أو لجان المراجعة.

تعالج الأسئلة 87-89 و 91 مراجعة التصديق السنوية للحسابات الختامية التي يؤديها جهاز الرقابة الأعلى في نهاية السنة. وتعرف هذه المراجعات في بعض الأحيان باسم "التصديق على حسابات الحكومة". إعلان ليمّا للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (الفصل السادس، المادة 16 (1)) والتي توضح أنه ينبغي نشر تقرير التصديق السنوي لمراقب الحسابات وتوفيره للجمهور. (إعلان ليمّا متوفر على شبكة الانترنت في

http://www.intosai.org/en/portal/documents/intosai/general/limaundmexikodeclaration/lima_declaration/index.php?article_pos=1). وبحسب أفضل الممارسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ينبغي أن يكمل جهاز الرقابة الأعلى هذه المراجعات في غضون ستة أشهر لنهاية سنة الموازنة للوحدات الإدارية (أي الوزارات أو الإدارات أو الهيئات). ولاعتباره متوفرا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير المراجعة في غضون سنتين بعد نهاية السنة المالية المعنية.

تنتظر الأسئلة 87-88 في حسن توقيت تقرير المراجعة السنوي. في بعض البلدان، يتم إخراج مثل هذه المراجعات بفوراق زمنية كبيرة، وهذا يقلل بشكل كبير من جدوى هذه التقارير. يسأل السؤال 89 عما إذا كان التصديق السنوي لتقرير المراجعة يتضمن ملخصا تنفيذيا. ويمكن أن يكون تقرير المراجعة وثيقة فنية إلى حد ما، ويمكن أن يساعد الموجز التنفيذي لنتيجة التقرير في جعله سهل الوصول لوسائل الإعلام والجمهور.

يعالج السؤال 90 الطريقة التي قد يتم بها استبعاد رئيس أو الأعضاء الكبار لجهاز الرقابة الأعلى من المنصب. (لأغراض الإجابة على هذا السؤال، يلبي إجراء، مثل دعوى جنائية، اختبار الإجابة "أ" وهذا يعني أن السلطة التنفيذية قد تشرع في دعوى جنائية، ولكن الموافقة النهائية لأحد أعضاء السلطة القضائية (مثلا قاض) هو أمر ضروري لتقديم حكم بالمخالفة التي قد تؤدي إلى استبعاد رئيس جهاز الرقابة الأعلى من منصبه). يضع إعلان ليمّا للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة عددا لأفضل الممارسات المتعلقة بأجهزة الرقابة العليا، بما في ذلك التدابير الأخرى الرامية إلى ضمان استقلال المنصب عن السلطة التنفيذية. وهو متوفر على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

http://www.intosai.org/en/portal/documents/intosai/general/limaundmexikodeclaration/lima_declaration/index.php?article_pos=1

يسأل السؤال 91 عن مراجعات الأموال من خارج الموازنة. هذه الأموال، بالرغم أنها من الناحية الفنية من خارج الموازنة، حكومية بالطبيعة، وبالتالي ينبغي أن تخضع لنفس اشتراط المراجعة مثل البرامج الحكومية الأخرى.

يهدف السؤال 92 إلى استكشاف نطاق صلاحيات التحقيق لجهاز الرقابة الأعلى قانونا، بدلا مما قد يختاره للمراجعة عمليا. لذلك، فهو يسأل عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى له الولاية القانونية لإجراء أنواع أخرى من عمليات المراجعة، بالإضافة إلى مراجعات التصديق السنوي.

تهدف مراجعات التصديق السنوي إلى تقييم شرعية وانتظام الإدارة المالية والمحاسبة للحكومة. ومع ذلك، قد ترغب أيضا أجهزة الرقابة العليا في إجراء أنواع أخرى لعمليات المراجعة. وينظر السؤال 92 في عمليات مراجعة أخرى بالإضافة إلى تقرير التصديق السنوي، والتي يمكن أن تشمل عمليات مراجعة تثيرها تقارير لمخالفات في برنامج معين أو تلك المتعلقة بالمشتريات أو الخصخصة. وفي بعض البلدان، لا تسمح الولاية القانونية لجهاز الرقابة الأعلى بمراجعة المشاريع المشتركة أو غيرها من الترتيبات بين القطاعين العام والخاص، مما يحد من قدرته على مراجعة الإيرادات أو الدين المضمون علنا. وفي بلدان أخرى مع ذلك، قد لا يكون جهاز الرقابة الأعلى قادرا على القيام بعمليات مراجعة غير عمليات مراجعة الحسابات المالية. على سبيل المثال، قد لا يسمح له بإجراء عمليات مراجعة للأداء أو لمرودود المال، والتي تهدف إلى فحص الأداء والاقتصاد والكفاءة والفعالية للإدارة العامة. ويمكن لعمليات مراجعة الأداء أن تغطي ليس فقط عمليات مالية محددة ولكن أيضا مجموعة كاملة للنشاط الحكومي، بما في ذلك كل من النظم التنظيمية والإدارية.

يرجى ملاحظة أن الإجابتين "ج" أو "د" ينبغي اختيارهما إذا كان الجهاز بأي حال مقيدا قانونا من مراجعة الوارد أعلاه. وينبغي أيضا اختيار إما الإجابة "ج" أو "د" إذا كان الجهاز لا يملك ولاية قانونية لمراجعة الترتيبات التي تنطوي على توفير أموال النفط أو أموال الاستقرار وأنواع أخرى خاصة أو من خارج الموازنة، أو القدرة على مراجعة أطراف المشروعات التجارية المشاركين في القطاع الخاص.

في بعض الحالات، يوكل جهاز الرقابة الأعلى شركات محاسبة خاص للقيام بمراجعة حسابات الشركات التجارية المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة المشاركة في مشاريع مشتركة مع الدولة. يجب اختيار الإجابة "ج" أو "د" في حال توكيل مثل هذه الشركات تحت سيطرة السلطة التنفيذية، بدلا من جهاز الرقابة الأعلى.

قد تكون استشارة/ إعلان ليما مفيدا في إجابة هذا السؤال لأن أحكامه تخدم في تحديد النطاق المناسب للولاية القانونية والاختصاص لجهاز الرقابة الأعلى.

يهدف السؤال 93 إلى تقرير أي فرع من فروع الحكومة يحدد ميزانية جهاز الرقابة الأعلى، واما إذا كان مستوى التمويل المقدم يكفي للسماح لجهاز الرقابة الأعلى بالوفاء بولايته. إن مصدر وكفاية تمويله هي مقياس مهم آخر لاستقلال جهاز الرقابة الأعلى عن السلطة التنفيذية، وهو أمر ضروري لضمان موضوعيته في مراجعة الموازنات الحكومية.

يقيم السؤال 94 ما إذا كان أو لم يكن جهاز الرقابة الأعلى الديوان موظفين معينين لديهم الخبرة اللازمة لإجراء عمليات المراجعة لقطاع الأمن. ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، ينبغي على الباحثين افتراض أن قطاع الأمن يشمل قوات الدفاع والشرطة وأجهزة الاستخبارات. وينبغي على الباحثين تأسيس إجاباتهم على هذا السؤال على مستويات التوظيف، وليس على ما إذا كان أو لم يكن عمليا يجري جهاز الرقابة الأعلى عمليات المراجعة في الواقع لقطاع الأمن.

السؤالان 95 و96 يقيمان تفاعل جهاز الرقابة الأعلى مع السلطة التشريعية وإذا ما كانت توصياته يتم تنفيذها. ويفحص السؤال 95 ما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر للجمهور تقريرا بشأن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصيات / نتائج المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى والتي تشير إلى ضرورة اتخاذ إجراء تصحيحي. والمقاصد النهائية لعمليات المراجعة هو التحقق أنه تم تنفيذ الميزانية بطريقة تتفق مع القانون الحالي وحمل الحكومة على المساءلة عن هذا التنفيذ وكذلك لتحسينه في المستقبل. ويعتمد مدى تحقيق المراجعات لهذا الأخير على ما إذا كان هناك متابعة كافية وفي الوقت المناسب بشأن توصيات جهاز الرقابة الأعلى والناعبة من مراجعاته.

يعالج السؤال 96 عمليات مراجعة البرامج التي قد لا تطرح على الجمهور بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي. ولأن الجمهور لا يتلقى معلومات عن برامج سرية من هذا القبيل، فمن الضروري أن يتلقى المشرعين هذه المعلومات، بما في ذلك جميع تقارير المراجعة. وينبغي على أجهزة الرقابة العليا أن يكون لديها موظفون لديهم الموافقات الأمنية التي تتيح لهم الوصول لجميع المعلومات المتعلقة بالنفقات السرية. يرجى ملاحظة أن الباحثين قد يضطرون إلى مقابلة أعضاء السلطة التشريعية أو موظفيها للحصول على إجابة لهذا السؤال.

القسم الرابع: قوة السلطة التشريعية

إيضاحات للأسئلة 97-108

الأسئلة 97-108 تنظر في دور السلطة التشريعية أثناء مراحل إقرار الموازنة والتنفيذ والمراقبة.

وقد أضيف السؤالين 97-98 إلى إصدار عام 2012 لاستبيان الموازنة المفتوحة، لإجراء تقييم أكثر شمولا لدور وقوة السلطة التشريعية في عملية الموازنة.

يقيم السؤال 97 ما إذا كانت السلطة التشريعية لديها القدرة الداخلية لإجراء تحليلات الموازنة أو الوصول إلى قدرة بحثية مستقلة للقيام بذلك. الوصول إلى مثل هذه القدرة التحليلية مهم جدا للسلطة التشريعية لتقديم مراجعة كافية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل الإقرار والوفاء بدورها الرقابي.

السؤال 98 يفحص ما إذا كان، قبل مناقشة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للسنة المقبلة، وتزود السلطة التشريعية فرصة مراجعة أولويات الموازنة الأولية للحكومة والمؤشرات ومقترحات السنوات المالية المقبلة، وخصوصا تلك المتعلقة بإستراتيجية

الموازنة السنوية للعام المقبل و إجماليات الإيراد والإنفاق الرئيسية.

وهناك عدد من البلدان تجري نقاشا تمهيديا للموازنة في السلطة التشريعية نحو ستة أشهر قبل بدء السنة المالية المقبلة (1-BY، أي السنة التي تتم صياغة الموازنة لها). هناك مقصدان رئيسيان لهذه الجلسات: 1) أن تسمح للسلطة التنفيذية بإبلاغ السلطة التشريعية عن نوايا سياستها المالية من خلال تقديم تقارير حديثة بشأن إستراتيجيتها للموازنة السنوية ومتوسطة الأجل وأولويات السياسة و2) أن تقر أهدافا مالية "ثابتة" لعدة سنوات أو سقف الإنفاق، والتي يتعين على الحكومة أن تلتزم بها عند إعداد تقديرات مفصلة للإنفاق لسنة الموازنة المقبلة.

يعالج السؤال 99 توقيت تقديم السلطة التنفيذية لمقترح موازنتها للسلطة التشريعية. وتلفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الانتباه إلى أنه ينبغي تقديم الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية إلى أبعد حد بما فيه الكفاية مقدما لتسمح للسلطة التشريعية بمراجعتها بشكل صحيح أو على الأقل ثلاثة أشهر قبل بدء السنة المالية. (ملاحظة: إذا حصل تقديم لأحدث موازنة في وقت لاحق على المعتاد نتيجة لحدث معين، مثل الانتخابات، يرجى استخدام سنة أكثر قياسية كأساس للإجابة على هذا السؤال).

يعالج السؤال 100 صلاحية السلطة التشريعية لتعديل - على العكس من مجرد قبول أو رفض مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية. (علما بأن هذا السؤال هو حول السلطة القانونية بدلا من الإجراءات التي تتخذها السلطة التشريعية عمليا). يمكن أن تختلف صلاحيات السلطة التشريعية لتعديل الموازنة إلى حد كبير. الإجابة "أ" مناسبة فقط إذا كان هناك أي قيود على حق السلطة التشريعية في تعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، بما في ذلك تغيير حجم العجز أو الفائض المقترح. الإجابة "ب" قد تكون مناسبة إذا، على سبيل المثال، كانت السلطة التشريعية مقيدة من تغيير العجز أو الفائض، ولكنها لا يزال لديها الصلاحية لزيادة أو إنقاص مستويات التمويل والإيراد. سوف تنطبق الإجابة "ج" الأكثر محدودية إذا استطاعت السلطة التشريعية، على سبيل المثال، فقط خفض مستويات التمويل، أو زيادة الإيرادات. أخيرا، قد تنطبق الإجابة "د" إذا كان لا يجوز للسلطة التشريعية إجراء أية تغييرات (أو التغييرات الفنية الصغيرة فقط) أو إذا كان يجب إقرار تعديلات من جانب السلطة التنفيذية. وبالتالي السلطة التشريعية في الأساس فقط قادرة على قبول أو رفض الميزانية ككل.

يقرر السؤال 101 مقدار التفاصيل المتعلقة بالنفقات المنصوص عليها في الموازنة المقررة. ويمكن للمعلومات التفصيلية أن تعزز قدرة السلطة التشريعية لحمل السلطة التنفيذية على المساءلة عن تحقيق الأولويات الضمنية في الموازنة. علما بأن الموازنة المقررة تعتبر متوفرة للجمهور في حال طرحها في غضون ثلاثة أشهر بعد إقرارها في القانون من جانب السلطة التشريعية.

يشير السؤالان 102-103 إلى سلطة السلطة التشريعية، أثناء تنفيذ الموازنة، ولمراقبة وتحديد ما إذا كانت السلطة التنفيذية تستطيع أن تعبر مستوى التمويل المقترح أصلا ونقره في الموازنة المقررة.

في بعض البلدان، للسلطة التنفيذية الصلاحية قانونا لضبط مستويات التمويل لاعتمادات محددة أثناء تنفيذ الموازنة (وهي ممارسة معروفة أيضا باسم التحويل *virement*). يسأل السؤال 102 عن التحويلات بين الوحدات الإدارية (وزارات أو إدارات أو هيئات)، بحيث لا يتغير إجمالي مستوى الإنفاق.

علما أنه في بعض البلدان قد تركز قواعد إعادة تخصيص الأموال على وحدات أصغر، مثل برامج أو مكاتب إدارية. وتتوافق هذه القواعد عادة مع مستوى التفاصيل الواردة في الموازنة المقررة التي أقرتها السلطة التشريعية. ويسأل السؤال 103 عن هذا التحويل للتخصيص الفردي.

إن التي بموجبها قد تمارس السلطة التنفيذية سلطتها التقديرية في إطار التحويل *virement* ينبغي أن تكون محددة بوضوح في اللوائح المتوفرة للجمهور أو القانون. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون مقدار الأموال المسموح للسلطة التنفيذية بتحويلها بين الوحدات الإدارية مبالغيا فيه للدرجة التي تضعف مساءلة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطة التشريعية.

ينبغي على الباحثين الإجابة بـ "د" إذا لم تكن الموافقة التشريعية لازمة للتحويلات أو إذا كان مصرحا للسلطة التنفيذية قانونا بتحويل النفقات بمبالغ تعتبر زائدة بما يضعف المساءلة. يرجى التدوين في قسم التعليق لمقدار الأموال المسموح بها للسلطة التنفيذية بتحويلها بدون طلب موافقة السلطة التشريعية. إن تعريف "كبيرة جدا" قد يكون موضع نقاش، ولكن بالنظر إلى أن مبلغ

ضخم لإجمالي الإنفاق هو غير اختياري على المدى القصير، ينبغي اعتبار مبلغ التحويلات المسموح بها والذي هو فوق 3 في المائة من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنة كمسألة ضعيفة.

وكأفضل ممارسة، ينبغي أن تكون هناك قواعد واضحة في القانون أو اللوائح المتعلقة بالتحويل *virement*، وينبغي أن يُطلب من السلطة التنفيذية طلب الموافقة من السلطة التشريعية قبل القيام بأي تعديلات على مستويات التمويل (الإجابة "أ" على السؤال 102). الإجابة "ب" إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية أن تخطر السلطة التشريعية بتعديلات التمويل مقدماً، من أجل أن يكون لدى السلطة التشريعية الفرصة لرفض أو تعديل هذه التعديلات قبل أن تصبح نافذة المفعول. ويمثل هذا قيداً أقل على صلاحية السلطة التنفيذية لأنه في الحالة الأولى، التغييرات المقترحة في تمويل الوحدات الإدارية فقط يسري مفعولها بعد موافقة السلطة التشريعية، أما في الحالة الثانية، فإنها لن تصبح نافذة المفعول ما لم تتخذ السلطة التشريعية إجراء لمنع أو تعديل المقترح.

تختلف الموازنات عبر البلدان في مستوى التفاصيل التي تقدمها، وبعبارة أخرى في "أدنى مستوى عنده تكون الاعتمادات ملزمة قانوناً". علماً أنه في بعض البلدان، التخصيص في الموازنة يكون للوحدة الإدارية وفي غيرها يكون لإجمالي الإدارات. ومع ذلك، في هذه الحالات قد يكون هناك بنوداً أكثر انفصالاً، والتي لن تتوافق بالضرورة مع إجمالي الإدارات بأكملها. ويركز السؤال 103 على التحويلات بين هذه التخصيصات الفردية.

هناك اختلافات كبيرة في عدد التخصيصات عبر البلدان، على سبيل المثال، حوالي 200 أو نحو ذلك في المملكة المتحدة و 500 في السويد وآلاف في بلدان مثل ألمانيا والولايات المتحدة. ومع التخصيصات الأقل، يتسع نطاق السلطة التنفيذية لتحويل الأموال بين البرامج وأنشطة واسعة النطاق (على سبيل المثال، في المملكة المتحدة واستراليا وغيرها من البلدان التي لها اعتمادات بين أساس النتائج والتي يتم تجميعها لدرجة كبيرة). بغض النظر عما إذا كانت السلطة التشريعية تقر الاعتمادات حسب الوزارة / الهيئة أو البرنامج أو الوظيفة أو الفئة الاقتصادية، قد يكون مطلوباً من السلطة التنفيذية الحصول على موافقة تشريعية لإجراء تغييرات في: 1) كل تخصيص للموازنة أو 2) معظم تخصيصات الموازنة أو 3) فقط فئات كبيرة قليلة نسبياً للاعتمادات. بالنسبة للسؤال 103، تشير الخيارات "أ" و "ب" و "ج" إلى مستويات مختلفة للقبود على تحويل *virement* السلطة التنفيذية لأي من الأنواع الثلاثة للتغيرات الموصوفة أعلاه. يجب اختيار الخيار "د" إذا لم تكن هناك حاجة لموافقة السلطة التشريعية لأي تحويلات للمخصصات.

وفي السؤال 103، يجب على الباحثين ملاحظة الفرق بين الإجابات "أ" و "ب" و "ج". الإجابة "أ" مناسبة إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية الحصول على موافقة السلطة التشريعية لتحويل الأموال لكل مخصص من مخصصات الموازنة. وقد تكون الإجابة "ب" مناسبة إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية الحصول على موافقة السلطة التشريعية لمعظم التحويلات بين مخصصات الموازنة، ولكن هناك أحكام قانونية (على سبيل المثال في قانون المالية العامة أو قانون الميزانية العضوية) والتي تفوض الصلاحية إلى الحكومة، أي إما وزير المالية أو الرئيس أو مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأن مدى إمكانية أن تحول وزارات الإنفاق الأموال ضمن فئات الميزانية التفصيلية. ويجب اختيار الإجابة "ج" إذا كان مطلوباً موافقة تشريعية مسبقة فقط للتحويلات بين فئات كبيرة قليلة للاعتمادات، على سبيل المثال، إجمالي الأجور والإنفاق الحالي لغير الأجور (باستثناء مدفوعات الفائدة) أو النفقات الرأسمالية، ولكن يجب أن تمنح السلطة التشريعية الفرصة لمنع أو تعديل التعديلات المقترحة الأخرى خارج هذه الفئات في إطار زمني محدد سلفاً، والذي وراءه يحدث هذا التحويل للأموال بدون الحصول على موافقة.

يسأل السؤال 104 عن الإجراءات المتبعة في الحالات عندما يتم تحصيل إيرادات إضافية أثناء تنفيذ الموازنة وتتطلب الممارسة الجيدة إبلاغ السلطة التشريعية بالنفقات أو الإيرادات التي لم تدرج في الموازنة المقررة. على سبيل المثال، إذا تم تحصيل إيرادات إضافية غير متوقعة خلال السنة، والذي غالباً ما يحدث في البلدان التي تعتمد على النفط / المعادن، ولم يحتسب في الميزانية المقررة، ينبغي أن يكون هناك إجراء عملياً لضمان إبلاغ السلطة التشريعية وتتاح لها الفرصة والسلطة لقبول أو رفض أي استخدام مقترح لهذه الأموال "الجديدة". وإذا لم تكن هذه القواعد معمول بها، قد تقلل السلطة التنفيذية عمداً الإيرادات في الموازنة المقترحة التي تقدمها إلى السلطة التشريعية، من أجل الحصول على موارد إضافية للإنفاق حسب تقديرها، بدون وجود الرقابة التشريعية.

تتطلب الإجابة "أ" إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية بموجب القانون الحصول على موافقة تشريعية عن أي دخل إضافي يتم تحصيله أثناء تنفيذ الموازنة وغير مدرج في الموازنة المعتمدة، وتعمل ذلك عملياً. وينطبق الخيار "ب" إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية حسب القانون أن تنفق الإيرادات الزائدة لغرض معين، على سبيل المثال، استخدامه لتخفيض الدين، وتعمل ذلك

عملياً. في الحالة بعيدة الاحتمال أن بلد ما ليس لديه قانون يتطلب موافقة تشريعية قبل إنفاق الإيراد الإضافي ولكنه يفعل ذلك عملياً، ينطبق أيضاً الخيار "ب".

ينبغي اختيار الخيار "ج" إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية بموجب القانون الحصول على موافقة تشريعية لإنفاق الإيراد الإضافي، ولكن عملياً هذا لا يحدث. وينبغي تحديد هذا الخيار أيضاً في الحدث بعيد الاحتمال الذي فيه لا يوجد مطلب قانوني معمول به ولكن تقرر السلطة التنفيذية كيفية إنفاق الإيراد الإضافي بآثر رجعي، على سبيل المثال في تقرير نهاية السنة. ينطبق الخيار "د" إذا لم يكن هناك أي قوانين أو لوائح معمول بها والتي تمنع السلطة التنفيذية من إنفاق الإيراد غير المتوقع حسب تقديرها الخاص.

الأسئلة 105-106 يعالج الموازنات التكميلية (غير الطارئة) وأموال الطوارئ. ^{٦٠} يركز السؤال 105 على التفتيحات التي أدخلت على الموازنة (المعروفة باسم موازنات تكميلية) وإقرارهم من جانب السلطة التشريعية. بالرغم من عدم شيوع الموازنات التكميلية في معظم البلدان، يمكن أن يكون الاستخدام المعتاد للموازنات التكميلية الكبيرة مؤشراً على ضعف ممارسات وضع الموازنة.

تضعف الطلبات التكميلية الروتينية التخطيط في الوزارات والهيئات، وتتداخل مع المناقشة المفتوحة والعامّة بشأن تخصيص الموارد بين فئات الموازنة، لأن هذا من الناحية النظرية ينبغي أن يحدث عندما تراجع السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يعالج السؤال 106 (100 قديماً) أموال الطوارئ التي تم تضمينها في الموازنة ولكن بدون غرض محدد واضح. ^{٦١} من ناحية، يمكن أن تستخدم هذه الأموال بمثابة وسادة لتغطية النفقات غير المتوقعة، وهي تمثل ممارسة موازنة حكيمة. ومن ناحية أخرى، فإنها يمكن أن تعكس مجموعة أموال للسلطة التنفيذية للإنفاق وفقاً لتقديرها. وبصفة عامة، ينبغي أن يقتصر مبلغ أموال الطوارئ على نسبة ضئيلة لإجمالي الإنفاق. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد المبالغ المعنية والغرض من استخدامها من جانب السلطة التنفيذية وإقرارها من السلطة التشريعية قبل أن يتم إنفاق أي أموال. (ينبغي على الباحثين الإجابة على السؤال في ظل افتراض أن السلطة التشريعية في حالة انعقاد. إذا كانت تنطبق قواعد مختلفة عندما لا تكون السلطة التشريعية في حالة انعقاد، ينبغي الإشارة إلى ذلك في قسم التعليقات).

يشير السؤالان 107-108 إلى الدور الدستوري الرئيسي للسلطة التشريعية في جميع البلدان تقريباً، وهو أن الإشراف على إدارة الحكومة للموارد العامة. ويقيم السؤالان 107 و108 قدرة السلطة التشريعية لمراجعة والتصرف بناء على النتائج والتوصيات الواردة في تقارير المراجعة لتنفيذ موازنة الحكومة، ويسألان عما إذا كانت هناك لجنة في السلطة التشريعية لديها مهمة محددة لتلقي ومراجعة تقارير المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى. بعض البلدان لديها "لجنة للحسابات العامة" للقيام بهذه المسؤولية. وفي بلدان أخرى، ترسل تقارير المراجعة إلى لجان بما يتفق مع مسؤولياتها الرقابية. أي من المدخلين مقبول للإجابة "أ".

القسم الخامس: موازنة المواطنين وإشراك الجمهور في عملية وضع الموازنة

إن إشراك الجمهور هو تكملة ضرورية لشفافية الموازنة. وتوفير الوصول إلى معلومات الموازنة ليس سوى خطوة أولى، ويجب أن يرافقها من جانب جميع المؤسسات ذات الصلة (السلطة التنفيذية والتشريعية وجهات الرقابة الأعلى) توفير الفرص للجمهور للاشتراك في كل مرحلة من المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة.

في هذه الأونة وبينما هناك اتفاق دولي واسع حول ماهية شفافية الموازنة التي ينبغي أن تكون، لا توجد مجموعة مماثلة متفق عليها دولياً من المعايير حول إشراك الجمهور. وهذا هو السبب في أن الأسئلة المدرجة في هذا القسم لاستبيان الموازنة المفتوحة هي في غاية الأهمية: سوف تشكل الإجابات على هذه الأسئلة أول مجموعة بيانات حول ماهية الممارسات الجيدة لإشراك

^{٦٠} وكما لاحظنا، تنطبق هذه الأسئلة على الأموال غير الطارئة. تتم معالجة الأموال اللازمة لتغطية حالات الطوارئ عادةً خلال مجموعة منفصلة للإجراءات، لأنه قد لا يكون هناك ما يكفي من الوقت للحصول على موافقة السلطة التشريعية قبل أن تحتاج الأموال للإنفاق.

^{٦١} وينبغي تمييز أموال الطوارئ عن الأموال التي تم تضمينها في الموازنة لغرض محدد، ويمكن أن تنفق اعتماداً على حدوث حدث معين.

الجمهور والتي توجد في جميع أنحاء العالم. والتعليقات والاستشهادات لإجابات الباحثين ضرورية ويجب أن تقدم في جميع أنحاء الاستبيان بالكامل، ولكن أكثر في هذا القسم لأنها سوف تسمح لشراكة الموازنة الدولية IBP وشركائها في البحث ببناء مجموعة أولى موثوقة ودقيقة لأمتلة الممارسات الجيدة في إشراك الجمهور أثناء عملية وضع الموازنة.

موازنة المواطنين

الأسئلة 109-112 تنظر في الممارسات الجيدة الناشئة بشأن صياغة ونشر موازنة المواطنين. يمكن لهذا النوع من العرض الشعبي لمعلومات الموازنة أن يتخذ أشكالا كثيرة، ولكن سمته المميزة هي أنه يتم تصميمه ليصل ويكون مفهوما من جانب شريحة كبيرة من السكان قدر الإمكان.

يحدد السؤال 109 العناصر الرئيسية التي، من حيث المضمون، ينبغي أن تتضمنها موازنة المواطنين. من أجل الامتثال للممارسات الجيدة الناشئة، ينبغي أن تتضمن موازنة المواطنين كافة العناصر الستة التالية: 1) معلومات الإيراد و2) معلومات الإنفاق، ولا سيما أنها ينبغي أن تحدد السياسات ذات الأولوية التي سيتم إنفاق هذه الأموال بناء عليها و3) معلومات محددة للقطاع ومعلومات حول وجود برامج مستهدفة لمعالجة التحديات الحرجة (على سبيل المثال، برنامج لتخفيض معدل وفيات الأمهات)، بما في ذلك التمييز بين الجديدة منها والقائم و4) وصفا لعملية وضع الموازنة و5) معلومات اتصال واضحة للمواطنين الذين يرغبون في معرفة المزيد عن الموازنة و6) الافتراضات الاقتصادية التي تقوم عليها هي أرقام الموازنة.

وسوف يحتاج عدد أدنى لهذه الموضوعات أن تتم تغطيته من أجل الحصول على الإجابة "ج" (2 / 6) أو "ب" (4 / 6) أو "أ" (الست نقاط كلها). إذا لم يتم طرح موازنة المواطنين أو لم تحتوي على ما لا يقل عن واحد من هذه العناصر الستة، يجب اختيار الإجابة "د".

يقيم السؤال 110 كيفية نشر موازنات المواطنين. وينبغي توفير مثل هذه الوثائق لمجموعة متنوعة من الجماهير: وبالتالي ربما تكون الإصدارات الورقية ونشر الإنترنت كافيا. يجب تحديد الخيار "أ" لهذا السؤال إذا كانت السلطة التنفيذية تستخدم مجموعات مختلفة لأدوات وسائل الإعلام الإبداعية (ثلاثة أو أكثر) والتي تهدف إلى الوصول إلى غالبية السكان، بمن فيهم أولئك الذين خلاف ذلك لن يصلوا إلى مثل هذه الوثيقة أو المعلومات، وتمكينهم من الإطلاع على موازنة المواطنين ومضمونها.

وقد تتم مواصلة النشر أيضا على المستوى المحلي للغاية، بحيث تكون التغطية جغرافية وحسب مجموعة من السكان على حد سواء (على سبيل المثال، النساء وكبار السن وذوي الدخل المرتفع وذوي الدخل المنخفض والمناطق الحضرية والريفية، الخ). الخيار "ب" هو الإجابة المناسبة إذا بذلت جهود نشر كبيرة من خلال مزيج لوسيلتين من وسائل الاتصالات، على سبيل المثال، نشر موازنة المواطنين على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية وتوزيع نسخ مطبوعة لهذه الوثيقة. وسيكون الخيار "ج" للحالات التي يتم فيها نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلة واحدة فقط، أي وثيقة منشورة على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية أو برنامج إذاعي أو توزيع نسخ مطبوعة.

يقيم السؤال 111 ما إذا كانت السلطة التنفيذية تتشاور مع الجمهور قبل صياغة موازنة المواطنين، للتأكد من أن المحتوى يعكس ما يريده الجمهور للتعرف على الموازنة. وهذا مهم لأن ما يريده الجمهور للتعرف على الموازنة قد يكون مختلفا عما تضمنه السلطة التنفيذية في الوثائق الفنية والتي قد تكون مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة. وبالمثل، قد توجد جهات نظر مختلفة بشأن الكيفية التي ينبغي أن تقدم الميزانية وهذا يمكن أن يختلف تبعا للسياق. ولهذا السبب يتعين على السلطة التنفيذية التشاور مع الجمهور بشأن محتوى وعرض موازنة المواطنين.

تشمل أمثلة الآليات التي من خلالها يمكن للسلطة التنفيذية التشاور مع الجمهور على نطاق واسع مجموعات التركيز والشبكات الاجتماعية والمسوح والخطوط الساخنة والاجتماعات / الأحداث في الجامعات أو الأماكن التي يتجمع فيها الناس لمناقشة القضايا العامة.

في الحالات حيث يتم إخراج وطرح موازنات المواطنين باستمرار، قد يكون كافيا للحكومة أن تزود الجمهور بمعلومات الاتصال وفرص للتعليقات واستخدام المعلومات الناتجة لتحسين الطريقة التي تدار بها الموارد العامة.

قد ينطبق الخيار "ب" إذا كانت الحكومة تتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة كثيرة ولكن لا تستخدم سوى وسيلة واحدة للتشاور (على سبيل المثال، مجموعة التركيز أو المسح أو الخط الساخن، الخ).

ينبغي تحديد الخيار "ج" إذا كانت الحكومة تتشاور مع عدد من منظمات المجتمع المدني ولكن فقط مع مجموعة خبراء تختارهم. والخيار "د" ينطبق على السلطة التنفيذية التي لا تسعى لأي تعليقات من المجتمع المدني أو الجمهور الأعرض.

يسأل السؤال 112 عما إذا كانت موازنات المواطنين يتم إخراجها في كل من المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة هي وتقتصر أن تصدر موازنات المواطنين لكل من وثائق الموازنة الرئيسية التي يتم إخراجها على مدي المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. بينما من المسلم به أنه قد يكون غير معقول أن نتوقع موازنة المواطنين يتم إخراجها لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، ويبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين لمعرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها.

يسأل السؤال 113 عما إذا كانت وثائق الموازنة تحاول إزالة الغموض عن لغة الموازنة وعمليات الموازنة بإدراج تعريفات لمصطلحات الموازنة غير فنية (على سبيل المثال، في مسرد): إن الخطوة الأولية للغاية والتي تسبق طرح موازنة المواطنين هو توفير مسرد تعريفات واضحا مفصلاً لمصطلحات الموازنة المستخدمة في الوثيقة (الوثائق).

مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة

السلطة التنفيذية: إشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة وتنفيذها

الأسئلة 114-118 تسأل عن الممارسات الناشئة للسلطة التنفيذية للاشتراك مع الجمهور أثناء صياغة الموازنة وتنفيذها.

يقيم السؤال 114 ما إذا كانت الأطر المعمول بها لتوفير أقوى ضمان أن الأفراد والمجتمعات المحلية يمكنها المشاركة في صياغة الموازنة وعمليات التنفيذ التي تطبقها السلطة التنفيذية. يمكن أيضاً للأطر القانونية أن تمكن عمليات إشراك مستدامة للجمهور ومنعهم من التطبيق بشكل تعسفي في فترات معينة والانسحاب في حالات أخرى بناء على تقدير السلطة التنفيذية.

ينبغي أن يلاحظ الباحثون التمييز بين الإجابتين "أ" و"ب": إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية حسب قانون أو لائحة أو التزامات إجرائية رسمية للتواصل مع الجمهور أثناء مرحلتي صياغة الموازنة والتنفيذ، ينبغي تحديد الإجابة "أ". إذا كان مطلوباً من السلطة التنفيذية حسب قانون أو لائحة أو سياسة رسمية للتواصل مع الجمهور أثناء إما مرحلة صياغة الموازنة أو مرحلة تنفيذ الموازنة، ينبغي تحديد إجابة "ب".

تنطبق الإجابة "ج" إذا لم يكن هناك أية متطلبات رسمية للسلطة التنفيذية للتواصل أثناء العملية، لكن بالرغم من ذلك تقوم السلطة التنفيذية بذلك خلال مرحلة ما لعملية وضع الميزانية. أخيراً، ينطبق الخيار "د" إذا لم يكن هناك أية متطلبات رسمية للسلطة التنفيذية للتواصل مع الجمهور أثناء عملية وضع الميزانية، و عملياً لا تتواصل السلطة التنفيذية مع الجمهور في أي من مراحل عملية إعداد الموازنة.

يسأل السؤال 115 عما إذا كانت، وذلك قبل تطبيق آلية التشاور مع الجمهور، السلطة التنفيذية تفصح للجمهور عن المقصد لهذه المشاورات، وتقوم بذلك بطريقة واضحة ومع الإشعار المسبق المناسب. وسوف يوجه وضع مقصد للتشاور القرارات بشأن من يشترك وكيفية اختيار المشاركين وما هي الأنشطة التي سوف يشاركون فيها وما هي المعلومات التي سيتم تبادلها أو جمعها وكيفية استخدام السلطة التنفيذية للمعلومات التي تم جمعها وبالتالي إدارة توقعات الجمهور.

قد يتضمن مثال "للمقاصد" ما يلي (قد تحدد الهيئات التنفيذية الفردية مقاصد أخرى غير تلك المذكورة أدناه):

- تحديد الخدمات ومستويات الخدمة التي تلبى تفضيلات الجمهور
- تحسين الكفاءة والفعالية وخفض الإهدار والفساد في مجال تقديم الخدمات الحكومية
- وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتوفير مستقبل مستدام مالياً
- ضمان أن قرارات الاستثمار الرأسمالي، مثل موقع عناصر البنية التحتية، معروفة حسب مشاركة الجمهور.

ينبغي اختيار الإجابة "أ" إذا أتاحت السلطة التنفيذية إشعارا كافيا بمشاوراتها المقترحة ووفرت المعلومات الكافية في وقت مبكر بحيث يمكن للجمهور الاشتراك بطريقة مدروسة ومستنيرة. تنطبق الإجابة "ب" إذا وفرت الحكومة مستوى معين للإخطارات، في حين أنها مقدمة في الوقت المناسب، ولكن الإخطارات إما لا تقدم معلومات وافية أو يتم توفيرها لبعض وليس كل عمليات إشراك الجمهور. إذا لم توفر السلطة التنفيذية هذه المعلومات للجمهور في جميع الحالات أو لا توفر في الوقت المناسب، ينبغي اختيار الإجابة "ج".

الأسئلة 116-117 تستقصي الآليات الموضوعية وضع التنفيذ من جانب السلطة التنفيذية أو هيئاتها لالتماس المعلومات من الجمهور أثناء صياغة الموازنة وتنفيذها على التوالي. علما بأنه يمكن إجراء مشاورات الجمهور للحصول على المعلومات لمقاصد عامة، مثل التخطيط الاستراتيجي أو مشاركة مستهدفة بشأن مشاريع محددة أو الخطط أو المبادرات.

ما لم يكن هناك سبب مقنع لاستهداف شرائح معينة من الجمهور، ينبغي لمداخل إشراك الجمهور أن تسمح وتشجع المشاركة على نطاق واسع.

تشمل أمثلة الآليات التي تستخدمها الحكومات لالتماس مشاركة الجمهور ما يلي:

- المسوح، إما شخصيا أو عن طريق البريد أو الهاتف أو الإنترنت
 - جماعات التركيز
 - المقابلات
 - بطاقات التعليق (أو نقطة الخدمة)
 - المدخلات الفنية من الأعضاء المتخصصين من الجمهور أو من المجتمع المدني المنظم
 - الاجتماعات العامة، مثل جلسات الاستماع العامة، واجتماعات "المجلس المحلي" وجلسات رؤية المجتمع.
- في الحالات التي يكون فيها الوقت المحدود والموارد تشكل عائقا أو السلطة التنفيذية غير قادرة على التواصل مع جميع أعضاء الجمهور، يمكن أن يقتصر إشراك الجمهور على شرائح محددة من الجمهور ما دامت تلك الشرائح تم تحديدها بشفافية وبدون تمييز. على سبيل المثال، هناك أسلوب وهو خلق قوائم ثابتة للأفراد ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بمجموعة متنوعة من المسائل المختلفة للموازنة من أجل الاتصال بهؤلاء الأفراد والمنظمات عندما تنشأ مسألتهم (مسائلهم). وينبغي أن تتلقى تلك الأطراف المهتمة بإدراجها في قوائم دائمة معلومات واضحة وفي الوقت المناسب عن كيفية إمكان انضمامهم للقوائم، وينبغي أن لا يكون هناك أي تمييز أو استثناءات في جميع هذه القوائم.

هناك آلية أخرى ممكنة وهي إنشاء مجموعات استشارية دائمة بشأن مجموعة متنوعة لموضوعات محددة. وينبغي أن تشمل هذه المجموعات الاستشارية أعضاء المجتمع المدني الذين يعملون في مناطق مختلفة للبلد وليس فقط المنظمات التي مقرها في العاصمة. وسوف يطلب من أعضاء هذه المجموعات الاستشارية الوصول إلى هؤلاء الأفراد والمنظمات المشاركة في هذه الموضوعات لتحديد موافقهم، من أجل تمثيل اهتماماتهم بالنسبة للمجموعة الاستشارية والسلطة التنفيذية.

ينبغي تحديد الإجابة "أ" إذا أنشأت السلطة التنفيذية آليات كافية ومناسبة لإشراك الجمهور والتي يمكن الوصول إليها ونشرها على نطاق واسع عمليا لغالبية المواطنين (أو أولئك الموجودين في مجموعات سكانية محددة بما يتناسب مع فرص التشاور المختلفة). وقد يتطلب ذلك من الهيئات الحكومية المختلفة لإنشاء آليات خاصة بهم لإشراك الجمهور من أجل إتاحة هذه الفرص على نطاق واسع لشرائح مختلفة من الجمهور.

ينبغي تحديد الإجابة "ب" إذا وضعت آليات عملية ومصممة بشكل جيد لإشراك الجمهور، ولكن هي إما غير متاحة أو ليست منشورة على نطاق واسع لغالبية المواطنين (أو إلى المجموعات السكانية المستهدفة). ينبغي تحديد الإجابة "ج" إذا أنشأت السلطة التنفيذية بعض أشكال إشراك الجمهور ولكنها ليست مصممة جيدا بما فيه الكفاية لتكون مجدية أو للوصول إلى الجمهور (أو إلى المجموعات السكانية المستهدفة). وهذا عادة عندما تبذل السلطة التنفيذية فقط جهدا رمزيا لإشراك الجمهور مع آليات إشراك للجمهور سيئة التصميم ويتعذر الوصول إليها.

السؤال 118 يسأل عما إذا كانت السلطة التنفيذية تقدم تعليقا مفصلا رسميا للجمهور بشأن كيفية استخدام مشاركاتهم. ويرغب الأشخاص الذين يخرطون مع السلطة التنفيذية في تحديد الموازنة السنوية وفي عمليات تنفيذ الموازنة أن تعرفوا ما تم مع مشاركاتهم وعما إذا كانت تؤثر على قرارات الموازنة النهائية أو ساهمت في تقوية السياسات وتقديم خدمة أفضل. إنه فقط عندما تقدم السلطة التنفيذية هذا التعليق تصبح خاضعة للمساءلة ومتجاوبة مع الجمهور. ولذلك، ينبغي على السلطة التنفيذية بشكل منهجي أن تجمع وتحفظ وتراقب وتقيم المعلومات التي تحصل عليها من خلال أنشطة مشاركة الجمهور. وينبغي على السلطة التنفيذية أيضا أن تحتفظ بمعلومات اتصال للأفراد والجماعات التي تريد أن تشارك في مسائل محددة للموازنة، وينبغي استخدام آليات اتصال متعددة لضمان أن يتم إبلاغ أولئك الذين يريدون أن المشاركة بالفرص للمشاركة وبالقرارات المتعلقة بهذه المسائل.

وينبغي على السلطة التنفيذية أن توضح لأولئك الذين شاركوا في آلياتها لإشراك الجمهور والجمهور العريض وكيفية استفادة خطط الموازنة وتنفيذها من هذه المشاركة. وينبغي أيضا أن تجمع التعليقات على تصور الجمهور لكيفية نجاح هذه العمليات ونتائجها. وهذا النوع للمشاركة له أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الأعضاء من الجمهور الذين بذلوا جهدا في المشاركة. وقد تكون هناك حالات معينة مشروعة تحجب فيها السلطة التنفيذية هوية الشخص الذي يقدم مشاركات بشأن الموازنة، على سبيل المثال، إذا كانت سلامة الشخص محل قلق (على سبيل المثال، هذه الحالات قد تنشأ بسبب شكاوى الفساد).

ينبغي اختيار الإجابة "أ" للسؤال 118 إذا أصدرت السلطة التنفيذية تقارير واسعة مفصلة بشأن المشاركات التي تلقتها من الجمهور وكيفية استخدامها لهذه المشاركة لوضع خططها للموازنة وتحسين تنفيذ الموازنة. وينبغي اختيار الإجابة "ب" إذا صدرت هذه التقارير بشأن تخطيط الموازنة أو مشاورات تنفيذ الموازنة ولكن كليهما. وينبغي اختيار الإجابة "ج" إذا كانت التقارير غامضة ولا تحدد بوضوح المشاركات التي تلقتها وكيفية استخدام هذه المشاركات من جانب السلطة التنفيذية.

السلطة التشريعية: إشراك الجمهور أثناء إقرار الموازنة

الأسئلة 119-122 تركز على ممارسات السلطة التشريعية فيما يتعلق بالجلسات التشريعية بشأن مختلف جوانب الموازنة. وترتكز الأسئلة على جلسات اللجنة لأنها عادة ما تكون أكثر موضوعية من المناقشات التي تشمل السلطة التشريعية بأكملها. ويمكن اعتبار الجلسات علنية إذا سُمح لأعضاء الصحافة والجمهور في حضورها، أو إذا كان يتم بث الجلسات الاستماع في وسيلة إعلام التي يمكن الوصول إليها بسهولة لغالبية السكان، مثل الراديو أو التلفزيون. يرجى التأشير على الإجابة "د" لهذه الأسئلة إذا ما عقدت الجلسات ولكنها لم تلب أي من هذين الشرطين.

يجوز لأعضاء السلطة التنفيذية الذين يدعون للإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج رئيس أو موظفي المصرف المركزي. ويمكن لأعضاء الجمهور الذين يدعون للإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع هذه إدراج أي فرد أو منظمة أو جمعية مستقلة عن الحكومة الوطنية.

ويمكن لأفراد الجمهور إدراج مواطنين خاصين وأكاديميين وأعضاء من المعاهد البحثية العامة أو الخاصة (إذا كانت الأبحاث التي يخرجونها خالية إلى حد كبير من سيطرة الحكومة أو التدخل) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والنقابات والكنائس أو المنظمات الدينية، أو أنواع أخرى من الجمعيات.

أجهزة الرقابة العليا: إشراك الجمهور أثناء المراجعة

الأسئلة 123-125 تسعى إلى قياس التزام جهاز الرقابة الأعلى بإشراك الجمهور في أنشطته للمراجعة.

عند البت في جدول أعمالها للمراجعة، يجوز لجهاز الرقابة الأعلى (SAI) إجراء عمليات المراجعة على عينة للهيئات والمشاريع والبرامج في البلد، ويمكن أن يستند هذا الاختيار إلى الشكاوى والاقتراحات المقدمة من أفراد الجمهور. ولتلقّي اقتراحات من هذا القبيل، قد ينشئ جهاز الرقابة الأعلى SAI آليات رسمية، مثل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت أو خط ساخن، أو مكتب (أو تعيين موظفين للاتصال بالجمهور). يركز السؤال 123 على هذه المسألة.

بالإضافة إلى طلب مشاركات الجمهور لتحديد جدول أعماله للمراجعة، قد يرغب جهاز الرقابة الأعلى في تقديم فرص رسمية لمنظمات المجتمع المدني والجمهور للمشاركة في تحقيقات المراجعة الفعلية، كشهود أو مدعى عليهم.

ينبغي تحديد الإجابة "أ" إذا كانت الآليات عمليا يمكن الوصول إليها وعلى نطاق واسع منشورة وموضع تنفيذ لتمكين الجمهور من المساعدة في تحديد جدول أعمال المراجعة والمشاركة في تحقيقات المراجعة الرسمية. ينبغي اختيار الإجابة "ب" إذا كانت هذه الآليات توجد عمليا، ولكن فقط إما لتمكين أعضاء الجمهور للمساعدة في تحديد جدول أعمال المراجعة أو المشاركة في تحقيقات المراجعة أي الجمهور ليس لديه الفرصة للقيام بكليهما). يجب اختيار الإجابة "ج" إذا كانت مثل هذه الآليات موجودة ولكنها ليست في متناول غالبية الجمهور.

يقيم السؤال 124 مدى اتصالات جهاز الرقابة الأعلى SAI مع الجمهور بشأن تقاريره للمراجعة. إن مجرد نشر تقارير المراجعة لا يضمن أن النتائج المستخلصة من هذه التقارير سوف يتم فهمها بشكل صحيح من جانب الجمهور أو حتى سوف تلفت اهتمام الجمهور. وللمساعدة على ضمان أن يصبح الجمهور على علم بنتائج المراجعة، يمكن أن ينشئ جهاز الرقابة الأعلى SAI آليات لإجراء توعية منتظمة لأفراد معينين ومنظمات المجتمع المدني حول نتائج المراجعة. ويمكن أن تشمل الأمثلة:

- إنشاء مكتب إعلامي للجمهور
- وضع إستراتيجية إعلامية لتغطية نتائج المراجعة
- تنظيم اجتماعات المجلس المحلي وغيرها من جلسات الاستماع العلنية بشأن نتائج المراجعة
- إصدار ملخصات بسيطة لتقارير المراجعة (المراجعة معادلة لموازنات المواطنين) والتي يمكن فهمها بسهولة من جانب المواطنين (نقاط إضافية لنشر هذه الملخصات بعدة لغات مستخدمة في البلد).

السؤال 125 مشابه جدا للسؤال 118 في أنه يسعى إلى تحديد مستوى تزويد جهاز الرقابة الأعلى المعلومات للجمهور بشأن المشاركة في عملية المراجعة المقدمة من جانب الجمهور وعن، وكيفية، تأثير المشاركة على عمليات المراجعة. لمزيد من التوجيه بشأن الإجابة عن هذا السؤال، يرجى الرجوع إلى المبادئ التوجيهية للسؤال 118.